نحمد من علّمنا البيانا	لفكرنا بدايةً قد انتجا
وقارن الكتاب والميزانا	وعقلنا بنوره قد انتجا

هذا الكتاب المسمّى باللآلي المنتظمة في المنطق لصدر الحكماء الألهيين بدر العرفاء المحققين الحاج ملا هادي السبزواري

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد من علّمنا البيانا اقتباس من القرآن العظيم خلق الانسان علّمه البيان وقارن الكتاب والميزانا المراد بالميزان الانسان الكامل ان اريد بالكتاب كتاب التكويني الآفاقي او العقل الجامع للعلم والعمل او المنطق ان اريد بالكتاب كتاب الانفسي او المعنى قارن في الكتاب التكويني الكتاب والميزان بقوله لقد ارسلنا رسلنا بالبيّنات وانزلنا معهم الكتاب والميزان وبالجملة فيه براعة استهلال لفكرنا بدايةً قد انتجا وفي غيره من فن البديع والبيان ايهام

صلّى على الناطق بالصواب	واله مناطق البروج من	وبعد فالمدعوّ هادي المهدي
منطق حقّ فيصل الخطاب	شمس الحقيقة بها الحقّ قرن	الحي ازين الهداة يهدي

وقال [illegible] الطالبي الايقان | اتل عليكم حكمة الميزان

التناسب وعقلنا بنوره قد ابتهجا اي صيّره مستوسنا بنوره عمله الذي بالهامه وتعليمه كما قال اتقوا الله ويعلّمكم الله صلّى من الصلات وكونه كلمة من موصولة او ظاهر كونه موصوفة لأنّ الصلة لابدّ ان تكون معهودة ومعهودية معروف لجميع خلقه ومعهود بهذه الافعال لعباده على الناطق بالصواب اي بكلام الله منطق حقّ فيصل بدل من الصواب او من الناطق كما قال علي ع انا كلام الله الناطق وكذا فيصل الخطاب كما اثر ان عليّا يفصل بين الحقّ والباطل واله مناطق البروج من شمس الحقيقة اي انّهم مدار شمس الحقيقة تدور عليهم كمنطقة البروج من شمس عالم الشهادة بها الحقّ قرن صفة اخرى لهم وبعد فالمدعوّ هادي المهدي الحي ازين الهداة يهدي قال تعالوا يا طالب الايقان اشارة الى موقنية علم الميزان ومتقنيته اتل عليكم حكمة الميزان فيه اشارة الى ان المنطق من الحكمة قيل هو منها ان فسرناها بخروج النفس الى كمالها الممكن في جانبي العلم والعمل لا ان فسرناها بالعلم بأحوال

من منطق عيونه خرّارة | واء لنوره في الطريق كاف
وارادها قد يجد طيارة | لم يتكادّه صعود قاف

باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة
البشريّة لأن موضوع المنطق هو المعقولات الثانية وليست باعيان
اقول بل هو من الحكمة وان فسّرت بالثاني لأن المراد باعيان الموجودات
الموجودات الخارجيّة والمعقولات خارجيّة من وجه لأنّ كل موجود
ذهني خارجيٌّ في نفسه وانّما هو ذهنيٌّ بالقياس الى الخارج لأنها
هيئات النفس والنفس خارجيّة وهيئة الامر الخارجي خارجيّة
وكيف لا يكون من الحكمة وغاية ان يكون الة للحكمة وينظر به
اليها وما به ينظر الى الشيء فان فيه هو هو لكن من حيث انه ينظر
به لا من حيث انه ينظر فيه وانتفاع غيرها به انما هو غاية بالعرض
من منطق عيونه خرّارة اي كثيرة الجريان وجري الماء وهذا وما بعده
تمثيلات انيقة في تحسين المنطق وارادها قد يجد عالية الشأن
طيّارة فضلا عن ان يكون سيارة في السلوك العلمي لأنّ الطائر لا يحتاج
بعد جناحه لو دلنوره حقيقة في الطريق كاف لم يتكادّه اي لم يثقله ولم يكن صعود
قاف اي قاف القلب الذي هو عرش الرحمن وقاف قلم الذي هو عالم

به انطوى الزمان والمكان له | يبدو جناح العقل عن لاهوت
وعصمة من عثرة للعاقله | يأوي لأوج القدس عن ناسوت

العقل بقدم وفي هذا البيت ايهام التناسب من حيث الجمع بين الراء
والكاف والقاف كقول الشاعر وحرف كنون تحت راء ولم يكن بدال يؤم الرسم غيره
النقط به انطوى الزمان والمكان له اشارة الى كلية هذا العلم الالي منزلة
صالى اعني الهي الأعم فيجعله للنفس الناطقة وسيعة محيطة سيما
على اتحاد العاقل والمعقول كيف والكلي الواحد كالنار المطلقة اللتي يتصورها
ويصدّق بانها حارة خفيفة منطوية فيها الزمان والمكان والجهة والوضع
وغير ذلك من العوارض المفارقة وبه عصمة من عثرة وزلة عليه
وعلية للعاقلة وبه يبدو جناحا العقل عن صقع لاهوت يأوي
لأوج القدس عن حضيض ناسوت والمراد بالجناحين العقل
النظري والعقل العملي ينتفع الكل من ارباب العلوم العقلية والذوقية
وغيرهم بذي الحواس الميدانية قال العلامة الشيرازي في شرح حكمة
الاشراق ومن طلب العلوم التي لا يؤمن فيها من الغلط ولا يعلم
المنطق فهو كحاطب ليل وكراجل العين لا يقدر على النظر الى
الضوء لا لبخل من الموجد بل لنقصان الاستعداد والصواب

٣

من فى البحار غرر الفرائد هذا هو القسطاس مستقيما تلازم تعاند تعادل

ويوزن الدين به قويما من اصغر واوسط اكبر جلي

الذى يصدر من غير المنطقى كميمة من غير رام وكملاوات عجوزة ثم
قال والمنطق يصلح لابناء الملوك الذين يتوقع منهم ان يصيروا ملوكا
لا ليعلموا الاقترانات الشرطية ولوازم المتصلات والمنفصلات
بل ليعرفوا الصناعات الخمس ويقدروا على مخاطبة كل صنف من
الناس بما يليق بحالهم على ما قال تعالى اُدْعُ اِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ
وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِى فالحكمة لمن يطيق البرهان
والموعظة الحسنة لمن لا يطيقه والجدل للمقاومة لمن ينتصب
للمعاندة من فى البحار المنطقية غرر الفرائد وفيه ايهام بمنطق
متنا المسمى بغرر الفرائد فى الحكمة هذا هو القسطاس مستقيما
اقتباس من الكتاب الالهى زنوا بالقسطاس المستقيم ويوزن
الدين به قويما تلازم تعاند تعادل من اصغر واوسط اكبر جلي قولنا
تلازم اه بدل تفصيلى من ضميره واشارة الى اصطلاح بعض حكماء
الاسلام فى تاويل كلام الله وتفسيره فعبر وعن الاستثنائى
الاتصالى والانفصالى بميزان التلازم وميزان التعاند وعن
الاقترانى بميزان التعادل وعن الاشكال الثلاثة بموازين ا

حررت فيه للسعاة السفرة صحيفة منيفة مطهرة

سميتها اللآلى المنتظمة زينة قلب السمع من ذى مكرمة

التعادل الاكبر والاوسط والاصغر عن الكل بموازين الحسنة حررت فيه
اى فى المنطق للسعاة السفرة الى الله تعالى بقلم العلم صحيفة منيفة عالية
مطهرة اما بصيغة الفاعل واما بصيغة المفعول سميتها اللآلى المنتظمة
زينة سمع القلب من ذى مكرمة المراد به العقل الفعال ان كانت كلمة
من نشيئية او القلب ان كانت بيانية او تبعيضية فيها اغوص فى بحار
المنطق لا قتنى هو نخبة منطق بخم الميم المقدمة قانون الى
اى المنطق قوانين الية وانما اتى بصيغة المفرد لان المراد به الجنس او
المراد به العلم بالقوانين المبانية يعنى الملكة البسيطة يقى رعايته
عن خطأ الفكر كالنحو عن خطأ اللسان وهذا اعنى الوقاية عن
الخطأ فى الفكر غايته اى غاية المنطق وموصل التصور اسمه
معرف والحكم بالجزء اى موصل الحكم والتصديق حجة فموضوعا
اى على موضوع المنطق فقولا اى اطلعوا الفن الحكيم رسطاليس
الملقب بالمعلم الاول ميراث ذى القرنين اسكندر قد كان نجانا
فى القديم على السنة الحكماء ان المنطق ميراث ذى القرنين حتى لقب به

المقدمة

الفد الحكيم رسطاليس ‏ ‏ والملهم المبتدع القديم

ميراث ذي القرنين القديس ‏ ‏ حق عليم منه عظيم

و قد بذل المؤلف خمسمائة الف دينار و ادر عليه كل سنة مائة و عشرين
الف دينار القدليسي موضع على القطع تمهيد لذي القرنين والملهم
المبتدع القديم لكل الصناعات سيما العلوم الكلية الاصالية
حق عليم منه عظيم جل جلاله وعم نواله انه معلوم ان الحكمة وان
كانت اليحنية وعلمها الالهي ليست مخصوصة بدورة دورة والله تعالى
دائم الفضل قديم الاحسان وفيضه لا ينقطع و نوره لا يأفل وما نفدت
كلماته وبالجملة نعت ذاته وصفاته نعم ارسطاطاليس ليس مؤلف
المنطق ومدونه لا واضعه المبتكر لاصله و قد نقل الشيخ الرئيس في اخر
منطق الشفاء انه قال ارسطو انا ما ورثنا عمن تقدمنا في الاقيسة الا
ضوابط غير مفصلة واما تفصيلها وافراد كل قياس بشروطه وضروبه
وتميز المنتج عن العقيم الى غير ذلك من الاحكام فهو امر قد كددنا فيه
انفسنا واسهرنا اعيننا حتى استقام على هذا الامر فان وقع لاحد
ممن يأتي بعدنا فيه زيادة او اصلاح فليصلحه او خلل فليسده قال الشيخ
انظر يا معاشر المتعلمين هل اتى احد بعده زاد عليه او اظهر فيه قصورا
او اخذ عليه مأخذا مع طول المدة وبعد العهد بل كان ما ذكره هو

بعدم الوثوق بنقل البلد ارتهم

التام الكامل

والبحث عن موصل او مقدمة ‏ ‏ تسعة ابوابه فاستبصر ‏ ‏ باب الحدود والرسوم قد جي

تصديقا او تصور اقد قسمه ‏ ‏ بحث عن الموصل التصوري ‏ ‏ باب المقدمات ايساغوجي

ومبدأ الموصل تصديقا رجي ‏ ‏ باب القضايا والعقود قد دعي ‏ ‏ ذا ما يقال باري ارمينياس

وصوري بحث الموصل قياس

هو التام الكامل والميزان الصحيح والحق الصريح انتهى وبعد الفراغ
عن الثلثة المهمة والذكر الواضح والمؤلف شرعنا في القسمة اي قسمة
ابواب المنطق لان القسمة احد الرؤس الثمانية واقتصرنا عليها
لانها اهم فقلنا في وجه الضبط والبحث في المنطق اما عن موصل
او عن مقدمة اي مقدمة الموصل وهي ما يتوقف عليه تصديقا او تصورا
اي الموصل قسمان تصديقي وتصوري ولكل منهما مقدمة قد قسمه
اي المنطق فتسعة ابوابه فاستبصر احدها باب فيه بحث عن الموصل
للتصور وهو باب الحدود والرسوم قد جي وثانيها باب المقدمات
للموصل التصوري هو ايساغوجي باليونانية اي باب الكليات
الخمس ومبدأ الموصل تصديقا رجي اي ثالثها باب مقدمة الموصل
التصديقي وهو باب القضايا والعقود قد دعي ذا ما يقال باليونانية
باري ارمينياس ورابعها باب القياس لان البحث عن النفس
الموصل التصديقي اما من حيث الصورة وصوري بحث الموصل قياس

التصديقي

ثم تتميمه الغرض والمنفعة والمؤلف والقسمة والانحاء التعال

واما من حيث المادة وبالبحث عن مدته محقق مادة الباب فقسم اى
يصير باب البحث عن الموصل التصديقى من حيث المادة مقسما لخمسة
ابواب وباسم خمس من صناعات وسم كباب البرهان وباب الخطابة
اه فصار الجميع لتسعة ابواب هذا مع رعاية المزج بالمتن والوجه الاخصر ان
البحث فيه اما عن الموصل واما عن مقدماته والموصل اما تصورى واما تصديقى
فالبحث عن نفس الموصل التصورى باب الحدود والرسوم وعن
مقدماته باب الكليات الخمس والبحث عن مقدمات الموصل التصديقى
باب القضايا وعن نفس الموصل التصديقى اما من حيث صورته فهو
باب القياس واما من حيث مادته فهو الابواب الخمسة والصناعات
الخمس وبعد الفراغ عن المقدمة شرعنا فى المقصود فقلنا
غوص فى تقسيم العلم الى التصور والتصديق الانسامى من ادراك
الحجا اى العقل والانسامى من الادراك هو العلم الحصولى فان العلم
حصولى وحضورى والحصولى هو الصورة الحاصلة من الشىء
عند العقل والحضورى هو العلم الذى هو عين المعلوم لا صورته

الانسامى من ادراك الحجى — او هو تصديق هو الحكم فقط — كلاهما ضرورى وكسبى وذا
اما تصور يكون ساذجا — ومن مركبه فيركب الشطط — من الضرورى بفكر اخذا

والفكر حركة الى المبادى
ومن مبادى الى المراد

لا صورته ونفسه كعلم المجرد بذاته او بمعلوله كعلم الحق بمعلولاته
عند المحققين وليس بتصور ولا بتصديق ومقسمها العلم الحصولى
فلفظ الانسامى للتخصيص بالحصولى اما تصور يكون ساذجا
اى لا يكون معه حكم او هو تصديق هو الحكم فقط اى مجردا لا
اذعان وادراك ان النسبة واقعة وهذا مذهب الحكماء ومن مركبه
اى ينسب التصديق الى التركيب وهو الامام فخر الدين الرازى
فيجعله مجموع تصور المحكوم عليه وتصور المحكوم وتصور النسبة
الحكمية والحكم بخلاف الحكيم فان الاول تصورات شرط عنده فيركب
الشطط اى يتعدى عن حد الاقتصار على الحكم فيه كلاهما اى كل من التصور
والتصديق قسمان ضرورى وكسبى فالكسبى ما يحتاج الى فكر ونظر
والضرورى ما لا يحتاج اليه وان احتاج الى منبه او احساس او تجربة
او غيرها وذا اى الكسبى من كل منهما من الضرورى منه بفكر اخذ والفكر
المصطلح حركة من المطالب التصورية والتصديقية الى المبادى
ومن مبادى الى المراد اى الى تلك المطالب غوص فى تقسيم المباد
مباد

ثم المبادي خصة شركيه
تصورية وتصديقيه

علميه ظنيه وهميه
تسلميه تخيليه

ثم المبادي خصة شركية تصورية وتصديقية فالمبادي التصورية هي الحدود والرسوم والتصديقية هي القضايا المؤلفة منها الاثنية وغيرها والمبادي الخاصة في التصورات مثل الفصول والخواص والعامة والمشتركة بينها مثل الاجناس والاعراض العامة المأخوذة في التعريفات والمبادي التصديقية الخاصة مثل قضايا مخصوصة لها خصوصيات بمطالب مخصوصة والتصديقية العامة والمشتركة بخلافها مثل ان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذا اكثر شركة وعموما في المبادي التصديقية حتى يقال عليها مبدء المبادي واول الاوائل في الاذهان ومثل ان المثلين لا يجتمعان وان الضدين لا يجتمعان وان الدور والتسلسل باطلان وغيرها مما هي اقل شركة وعموما والخاصة المستعملة في الصناعات العقلية مثل اعتقاد وجود الحركة للطبيعي ومثل اعتقاد امكان انقسام كل مقدار للرياضي علمية قسمة اخرى للتصديقية بحسب الصناعات الخمس بانها يقينية بالضرورة او بالكسب المنتهي الى الضرورة وهي مادة البرهان ظنية مبادي الخطابة وهمية مبادي المغالطة تسلمية مبادي الجدل و

ثم مبادي بينات
دان مع النكرة والعناد

هي علوم متعارفات
مصادرات سم ذي المباد

وان اخذتها مسلمات كانت هي الاصول موضوعات

وتخيلية مبادي الشعر قسمة اخرى لها وهي قولنا ثم مباد هي بينات بديهيات لا تقبل الانكار تلقى على المتعلم فهي علوم متعارفات اي مسميات بها في الاصطلاح وان تلقى عليه مع النكرة اي الانكار والعناد مصادرات سم ذي المبادي باشتراك الاسم بينها وبين احدى المغالطات وان اخذتها مسلمات ممن يلقيها عليك مع نظريتها كانت هي الاصول موضوعات قد ثبتت في موضعها وهذان القسمان من المبادي بالقياس الى العلم المبني عليهما وعن المسائل بالقياس الى العلم الاعلى كوجود الحركة وتجزي المقدار في الالهي الاعم من المسائل وفي غيره من المبادي كما مر وقد يكون مقدمة واحدة اصلا موضوعا عند شخص ومصادرة عند الآخر ولهذه المذكورات يقال اجزاء العلوم المدونة ثلثة موضوعات ومبادي ومسائل اي محمولات منتسبة الى موضوعات المسائل مسامحة في بعض مباحث الالفاظ انها متعلق بلازم موجودات الامور رابطة وعلاقة يرشدكم الى التحقق الى ابطال صناعة المغالطة كما يأتي وتلك الموجودات لكل امر اربعة وجود عيني ذاتي كوجود الشمس مثلا في السماء الرابعة ووجود ذهني طبيعي

وجود عينيّ وذهنيّ طبع ... فلازم للفيلسوف المنطقي

ثمّ لفظيّ وكتبيّ وضع ... ان ينظر اللفظ بوجه مطلق

اى كون الذهني وجوداً للشيئ بالطبع لدلالته على العيني كوجود الشمس في ا
الأذهان ثمّت عاطفة وجود لفظي وظهوره في عالم الألفاظ ووجود كتبي
وضع اى كون كلّ منهما وجوداً للشيئ مثل دلالته بالمواضعة لا بالطبع وه
كنقش الشمس في الألواح وكون الوجودات لكل اربعة باعتبار المراتب
الاجمالية والا فلكل مرتبة مراتب ففي العيني كالطبيعي والمثالي والنفسي
والعقلي وفي الذهني الكون في الاذهان العالية والكون في الاذهان السافلة
وفي الكون في اذهان الآدميين الكون في العاقلة والكون في الوهم والخيال
والحسّ المشترك وفي اللفظي اللغات المختلفة والحروف المركبات والحروف
المقطّعات كالالف للذات الاقدس والبا للعقل الاول والسين للا
الحيّ ونحو ذلك وفي الكتبي الوان الخطوط المختلفة فرب شيئ واحد له ظهورات
متفننة فالوجودات الثلثة اذ كانت مرائي اللحاظ للوجود العيني الذي
اى ما بها ينظر لا ما فيها ينظر فهي هو بوجه وظهوره متفاوت ولهذا قيل
الأسم هو المسمّى بوجه ومن هنا يجب احترام اسماء الله التدوينية فكيف
التكوينية واسم النبيّ والولي ولا يمسّ الا بالطهارة فلازم للفيلسوف
المنطقي ان ينظر اللفظ بوجه مطلق قال الشيخ الرئيس في الاشارات و
لأنّ بين اللفظ والمعنى علاقة ما وربّما اثرت احوال في اللفظ

وفي الافادة والاستفادة ... من طرق الدلالة الجليّة

يلزم لفظ شارح مراده ... عبر اللفظية الوضعية

في اللفظ في احوال في المعنى فلذلك يلزم المنطقي ايضاً ان يراعي جانب اللفظ المطلق
من حيث ذلك غير مقيّد بلغة قوم دون قوم وقال المحقق الطوسي والحكيم
الحكيم القدوسي في شرح الأشارات للشيئ وجود في الاعيان ووجود منطق
في الاذهان ووجود في العبارة ووجود في الكتابة والكتابة تدلّ على العبارة
وهي على المعنى الذهني دلالتان وضعيتان تختلفان باختلاف الأوضاع
والذهني على الخارج دلالة طبعية لا تختلف اصلاً وقال عند قول الشيخ
وربّما اثرت احوال في اللفظ في احوال في المعنى بهذه العبارة الانتقالات
الذهنية قد تكون بالفاظ ذهنية وذلك لرسوخ العلاقة المذكو
رة في الاذهان فلهذا السبب ربّما ادّت الاحوال الخاصة بالالفاظ
الى توهم امثالها في المعاني وتغير المعاني بتغيرها والاغلاط التي تعرض
بسبب الالفاظ مثل ما يكون باشتراك الأسم مثلاً انّما يسري الى
المعاني لاشتمال الالفاظ الذهنية ايضاً عليها انتهى وبعد ذكر نكتة
الحقيقة للبحث عن اللفظ اشرنا الى الوجه المشهور فقلنا وفي الافادة
والاستفادة يلزم لفظ شارح مراده فلذا اشتغل بالالفاظ با
الدلالات الثلث من طرق الدلالة الجليّة خرجت الخفية
مثل المفهوم مقابل المنطوق كمفهوم الشرط ومفهوم الوصف
وغيرهما وطرق الجليّة هي العقلية والطبعية والوضعية وكل منها

دلالة اللفظ هي المطابقة ... وما على الجزء تضمناً وسم
حيث على تمام معنى وافقه ... وخارج المعنى التزام ان لزم

لفظية وغير لفظية أعني اللفظية الوضعية باعتبار الإفادة
والاستفادة والا فالعقلية والطبعية اتم واعم وادوم لا تختلفان
باختلاف الأعصار والأمم ولا تتعلقان بإرادة اللافظ فالدلالة
اللفظية الوضعية كون اللفظ بحيث يفهم من ادركه بتوسط الوضع معناه
دلالة اللفظ الموضوع هي المطابقة حيث على تمام معنى وافقه
فهم منه وجه تسميتها بالمطابقة وما اي دلالة على الجزء من
المعنى الذي في ضمن الكل تضمناً وسم وما على خارج المعنى التزام ان لزم
الخارج للمعنى عقلاً او عرفاً ونسبة الثلاثة الى الوضع لانه اعم من الاصالة
والتطفل واستلزما اي التضمن والالتزام الأولى اي المطابقة لان الدلالة
على جزء المعنى ولازمه فرع الدلالة على المعنى بلا عكس اي لا يستلزمهما
المطابقة اذ رب معنى بسيط لا جزء له ولا لازم له فحيث يتحقق المطابقة
بدونهما وما يقال ان كل شيء له لازم واقله شيئية العامة
وانه ليس غيره ليس بشيء لانا نتصور الموجود مع الذهول عن
كونه شيئاً او ليس غيره ومجرد كونه لازماً في الواقع لا يكفي في الالتزام
بل لا بد كلا بينهما اي بين التضمن والالتزام بالذات لا تلازمهما
انه يجوز ان يكون اللفظ معنى مركب لا لازم له او معنى بسيط
له لازم فيتحقق احدهما بدون الآخر وقولنا بالذات اي بالكلية

بالكلية

واللفظ في معناه حيث استعملا ... للشبه استعارة وان قرن ... واللفظ ان وحد والمعنى كثر
حقيقة ثم المجاز قابلا ... علاقة اخرى فمرسل فمن ... مشترك ترادف عكسا ظهر
الوضع تخصيصي او تخصصي ... لمعنى آخر مع التخلص ... عن اول فاللفظ منقول نسب
لناقل عام وخاص فارتقب

بالكلية معناه انه ليس هنا استلزام من شيء من الجانبين بخلافهما مع
المطابقة انه هنالك كان استلزام منهما اليها ولم يكن منها اليهما واللفظ في معناه
الموضوع له حيث استعملا حقيقة ثم المجاز قابلا اي قابلها فهو اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة فان كانت العلاقة هي المشابهة كما
قلنا للشبه فذلك المجاز استعارة وان قرن علاقة اخرى
فمرسل اي مجاز مرسل فمن اي حقيقي وهي كالسببية والمسببية والحالية
والمحلية والجزئية والكلية والمجاورة وتسمية الشيء باسم ما
يؤل اليه وباسم ما كان وغير ذلك وقد حصرت في خمس
وعشرين واللفظ ان وحد والمعنى كثر فهو مشترك لفظي وترادف
عكسا ظهر اي هنا المعنى واحد واللفظ كثر ثم الوضع الثانوي
تخصيصي او تخصصي تقسيم للوضع المطلق فالوضع التخصيصي
ان يقول الواضع وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى والوضع التخصصي
ان يستعمل لفظ في معنى وكثر استعماله فيه بحيث يصير حقيقة
فيه لمعنى آخر مع التخلص اي مع الهجرة عن معنى اول فاللفظ منقول
نسب لناقل عام وخاص فارتقب المفرد والمركب مركب ما من
اللفظ الموضوع دل جزؤه على جزء معناه ومفرد جاء اي ظهر خلفا
اي خلافه اي ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فكلمة اي المفرد

مركب ما دل جزءه على
جزء لمعناه ومفرد خلا
خلفا فكلمة اذ المعنى استقل
بهيئة منه على الزمان دل

ان لم يدل الاسم معنى ما مستقل ... و ما رأى الاديب فعلا ناقصا ... زمانى الاداة عند المنطقى
فلفظه سم اداة مثل هل ... ففى القضايا هو ربط خالصا ... بين اصطلاح الفرقتين فرق
غير الزمان هى هو ونحوها ... وقد اعارها اولو النهى ... سم ثنائية ان ربط حذف
وهى ثلاثية ان ربط ثقف

كلمة اذ المعنى استقل وبهيئة منه على الزمان دل وان لم يدل على
استقلال المعنى فهو اسم واما معنى ما ثانية استقل فلفظه اى لفظ
ذلك المعنى سم اداة مثل هل واما هيئة المعنى فيق له المعنى الادوى
وما رأى الاديب اى النحوى والصرفى واللغوى وعلماء المعانى
والبيان والبديع وغيرهم فعلا ناقصا اى سماه به فانهم يسمون كان
واخواتها افعالا ناقصة ففى القضايا هو اى فعل الناقص ربط
ورابطة خالصا اى ليس له معنى مستقل بل له معنى ادوى
وزمانى الاداة اى اداة زمانية حيث بعضهم عند المنطقى متعلق
بربط وزمانى الاداة كليهما بين اصطلاح هاتين الفرقتين
فرق ولا تخلط واداة غير الزمانى هى هو ونحوها من الفروع
وقد اعارها اى للاداة غير الزمانية اولو النهى اى ارباب
العقول اذ لم يجد فى اللغة العربية رابطة غير زمانية تقوم
مقام استين فى اليونانية واست فى الفارسية او كسرة لام الكلمة
مثل فلان دبير وبهمان دبير ودكير وانما كانت الضماير معارة لا
نها اسماء مستقلة المعانى لا ادوات وقد يذكر للروابط الغير
الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة مثل كائن وصائر
ونحوهما سم ثنائية ان ربط حذف وهى ثلاثية ان ربط ثقف كما
انها رباعية ان ذكرت الجهة فيها معه والقضية الثنائية

القضية ٢

كذا الثنائى والثلاثى مطلبا ... مفهوم آب شركة جزئى ... من واجب المصداق او مما امتنع
هل البسيط وهل قد ركبا ... ومنه ما لم يأبها كلى كلى ... فى العين او ممكنة لم يقع
او واحد او كثر قد وقعت ... تناهت او لا كنفوس قد خلت

والثلاثية معنى آخر كما قلنا كذا الثنائى والثلاثى من العقد هما مطلبا
هل البسيط وهل قد ركبا يعنى قضية محمولها الوجود المطلق كالا
نسان موجود ثنائية لان مفادها ثبوت الشيء ولا وجود رابط فيها
كالفرد ثانى محله وقضية محمولها الوجود المقيد كالانسان كاتب
ثلاثية لان مفادها ثبوت شيء لشيء وفيها وراء الموضوع والمحمول
وجود رابط وفيها قد يذكر الرابطة وقد يحذف فمع انها ثلاثية
تكون ثنائية وثلاثية بمعنى آخر واما البسيطة فلم يكن لها رابطة
راسا غوص فى الكلى والجزئى مفهوم آب شركة اى ممتنع الصدق
على الكثرة جزئى حقيقى ومنه اى من المفهوم ما لم يأبها كلى والكلى
ستة اقسام بل سبعة كما قلنا من واجب المصداق كمفهوم واجب
الوجود فان نفس المفهوم كلى لا يأبى الشركة والا لما احتيج فى اثبات
التوحيد الى البرهان او مما امتنع مصداقه فى العين كشريك البارى
او ممكنة اى ممكن المصداق ولم يقع شيء من افراده كجبل من ياقوت
وبحر من زيبق او واحد قد وقع كالشمس وغيرها من الممكنات
التى نوعها منحصر فى شخص واحد او اكثر قد وقعت تناهت كالكواكب
السيارة بل الكواكب مطلقا اذ لو كان غير متناه لزم البعد الغير المتناهى وهو
محال او لا تناهى كنفوس ناطقة على مذهب الحكماء فمفهوم النفس

ومتواطئ او مشكك نعت ... بأولوية او اقدمية ... او بالاشد ان تسأل الاتم

ان ساوت الافراد او تفاوت ... او بزيد او اكثرية ... يجمعها الكمال والنقص الاتم

بالعام والخاص تشكيك قسم ... اذ هو ما فيه التفاوت علم

الناطقة كلي يصدق على كثرة غير متناهية مجتمعة الوجود بالفعل اذ لا تزاحم ولا تصادم في المفارقات عن الابدان كما قلنا قد خلت اي تجردت عنها في الايام الخالية وفي قولنا قد خلت اشارة الى قسم اخر وهو الكلي الذي له افراد غير متناهية متعاقبة لا مجتمعة على مذهب الحكماء في افراد الكليات الطبيعية سيما الانواع المتوالدة او هو مندرج في الكثرة المتناهي بوجه اذ في كل زمان ودورة وكورة متناهية ومتواطئ او مشكك نعت الكلي ان ساوت الافراد او ان تفاوت باولوية وخلافها او اقدمية ولاخرية او ازيدية وانقصية وقد يخصص بالكم المتصل او اكثرية واقلية وقد تخصص بالكم المنفصل او بالاشد والاضعف وقد تخصص بالكيف وان تسأل قل بدل الاشد بالاتم فلا تخصص بالكيف يجمعها اي يجمع الستة الكمال والنقص اي ان قلت بدل التفاوت بكذا وكذا في تعريف الكلي المشكك التفاوت بالكمال والنقص لكفى لان كمال كل شيء بحسبه ونقصه مقابله بالمعنى الاعم احترازا عن النقص مقابل الزيادة المقدارية فانه مخصص بالكم المتصل بالعام والخاص تشكيك قسم اذ هو اي المشكك ما اي كلي فيه التفاوت علم وهذا عام لشمولها كما يتعلق بالتشكيك ان ما به التفاوت ايضا غدا فعند ذا التشكيك خاص به اي الكلي يكون بحيث كما في نفسه لتفاوت يكون

[margin: غوص في المتواطي والمشكك]

[margin: الكم المتصل والمنفصل ... الكم المنفصل هو الخط والسطح والجسم التعليمي ... والكم المنفصل هو الاعداد]

ان ما به التفاوت ايضا غدا ... مثل الزمان ان ما به افترق

فعند ذا التشكيك خاص به ... متحد بنفس ما به اتفق

من نفسه ونفسه ما به التفاوت كالعدد فان كل عدد مؤلف من الوحدات وتفاوتها بالقلة والكثرة فما فيه التفاوت الوحدات وما به التفاوت ايضا كثرات اقل واكثر والكثرة هي الوحدات وكذا المقدار كالخط الطويل والقصير ما به المساواة امتداد طولي في جهة واحدة وما به المفاضلة امتداد كذا ومثل الزمان ان ما به افترق فيه من التقدم والتأخر والطول والقصر متحد بنفس ما به اتفق ففيه ما فيه التقدم والتأخر عين ما به فانه زماني بنفس ذاته بخلاف الزماني الذي كالانسان الطبيعي لانه ما فيه التقدم والتأخر ولكن ليس ما به بل ما به هو الزمان فهو زماني بالزمان والحاصل ان الكلي اذا لم يكن فيه التفاوت اي في حمله على افراده بما ذكر فهو متواطئ كالبياض الصادق على بياض هذا الثلج وذاك الثلج وذلك الثلج وان كان فيه التفاوت وان كان بامور زائدة من الفواتح والعوارض فهو المشكك بالتشكيك العام كنور الشمس الصادق على الضياء ونور القمر والاظلال وهذا يسمى مشككا عاما اذ فيه التفاوت اذ كون الكلي فيه التفاوت يشمل هذا والخاص ولكن مرجع هذا التشكيك الى التواطؤ اذ التفاوت بالزوائد ففي هذه الانواع مرجع الشدة والضعف والعلية والمعلولية الى وجودها لا الى ماهيتها وان كان

وكل كليين قد تفارقا مع تصادق كذا تساويا وواحد مستوعبا ان صدقا

كليا التباين قد لحقا ثم النقيضان هنا تكافيا كان الاعم والاخص مطلقا

ذي النسبة الى النقيضين سرت لكن بعكس ما على المعين جرت

وان كان فيه التفاوت وبنفسه التفاوت بان يكون لنفس الحقيقة عرض عريض وفي ذاته وبذاته التمام والنقصان فهو المشكك بالتشكيك الخاصي والنور الحقيقي عند الشيخ الاشراقي هكذا وعند المحققين من الحكماء حقيقة الوجود هكذا ان لها درجات متفاضلة في الكمال غوص في النسب الاربع وجه حصر النسب في الاربع ان كل كليين فاما ان يصدق احدهما على كل ما يصدق عليه الاخر او لا يصدق فان صدق فاما مع العكس وهما المتساويان او لا مع العكس فالذي صدق هو الاعم مطلقا والاخر اخص مطلقا وان لم يصدق على كله فان صدق على بعضه فكل منهما اعم واخص من وجه والا فهما المتباينان كما قلنا وكل بالنصب كليين قد تفارقا كليا التباين قد لحقا مع تصادق كذا اي كليا التساويا ثم النقيضان هنا اي نقيضا المتساويين تكافيا اي متساويان ايضا وواحد فقط مستوعبا ان صدقا كان اي تحقق الاعم والاخص مطلقا ذي النسبة اي هذه النسبة التي هي العموم والخصوص مطلقا الى النقيضين اي نقيضي الاعم والاخص مطلقا سرت لكن بعكس ما على المعين جرت اي نقيض الاعم اخص ونقيض الاخص اعم ومن وجه الاعم والاخص ان من جانبين الصدق جزئيا كسى اي علم والنقيضين اي نقيض الاعم والاخص من وجه التباين كسا بكسر الكاف جزئيا اشتبه لهما للاتفاق

ان الشيخ الاشراقي ... [illegible] يقولون الى [illegible] الوجود ... [illegible]

نسخة تمييز

بالاكتسا

١٢ من وجه الاعم والاخص ان وللنقيضين التباين كسا ويوصف الكلي بمنطقي

من جانبين الصدق جزئيا كسى جزئيا والتباين الكلي نسا وبالطبيعي وبالعقلي

فالمنطقي للكلي حمل اولي

بالاكتسا والتباين الجزئي هو المشترك بين التباين الكلي والعموم من وجه فان صدق كل من الكليين بدون الاخر في الجملة فان صدقا معا ايضا كان بينهما عموم من وجه وان لم يتصادقا اصلا كان بينهما تباين كلي فالذان بينهما عموم من وجه قد يكون بين نقيضيهما ايضا عموم من وجه كالحيوان والابيض فبين نقيضيهما ايضا عموم من وجه وقد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كاللاحجر واللاحيوان فبينهما عموم من وجه لتصادقهما في الماء مثلا وتفارقهما في الحجر والحيوان وبين نقيضيهما تباين كلي والتباين الكلي نسا الالف بدل نون التأكيد الخفيفة اي بين نقيضي المتباينين ايضا تباين جزئي فان الموجود والمعدوم بينهما تباين كلي وكذا بين نقيضيهما وبين الحجر والحيوان تباين كلي وبين نقيضيهما عموم من وجه كما مر انفا غوص في ذكر اقسام اخر للكلي ويوصف الكلي بمنطقي وبالطبيعي وبالعقلي فالمنطقي هو الكلي بحمل اولي والحمل الاولي ما هو مفاده الاتحاد بين الموضوع والمحمول بحسب المفهوم مثل الانسان انسان والانسان حيوان ناطق والحمل الشايع مفاده مجرد الاتحاد بينهما بحسب الوجود مثل الكاتب متحرك والمتعجب ضاحك اي هو هو وجودا لا مفهوما فالكلي المنطقي نفس الكلي ومجرد الكلية لا شيء ذلك الشيء هو الكلي بخلاف الطبيعي كطبيعة الانسان والفرس ونحوهما فان كل واحد منها شيء ذلك الشيء هو الكلي كما قلنا

وغيره لشايع الحمل كلي　　فذان كالمشهور من مضاف
للحقيقي المنطقي يكافي

وغيره وهو الطبيعي والعقلي لشايع الحمل كلي اما بضم الكاف مخفف كلي واما بكسرها امرمن وكل يكل والبا للاطلاق و اللام على الاول للتعليل وعلى الثاني للاختصاص فذان كالمشهور من مضاف بيان اخر للتماير بينهما وبين المنطقي بان ذين كالمضاف المشهوري وهو قسمان احدهما نفس الموصوف بالاضافة كذات الاب مثلا وثانيهما الذات مع الوصف والاول يناسب الطبيعي والثاني العقلي وللحقيقي اي المضاف الحقيقي الكلي المنطقي يكافي فان المضاف الحقيقي نفس الاضافة كالابوة وهذا كما ان الابيض الحقيقي نفس البياض والمتصل الحقيقي نفس الاتصال والموجود الحقيقي نفس الوجود فنفس الكلية هي الكلي ولا يعتبر الذات في المشتق بل مدلوله القدر المشترك بين البسيط والمركب من الذات ومبدء الاشتقاق كذلك الاقسام الخمسة التي هي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام كالمقسم الذي هو الكلي

كذلك الخمسة ثم الجزئي　　منطقي وطبيعي عقلي

ثم الجزئي ايضا كذلك يوصف بهذه الثلثة فمنطقي كل واحد من هذه الستة وطبيعي وعقلي فنفس مفهوم النوع وهو النوعية نوع منطقي والانسان مثلا نوع طبيعي والمجموع نوع عقلي وقس عليه ثم شرع في بيان التماير بين الثلثة بوجه اخر وهو انه لا شك ان الكلي المنطقي غير موجود في الخارج فان الكلية من العوارض العقلية للمفهومات في العقل ولهذا كانت من المعقولات الثانية فلا يحاذيها شيء في الخارج فهي كساير المعقولات الثانية التي هي موضوعات مسائل المنطق وكذا الكلي العقلي لان الانسان مثلا بشرط الكلية ليس موجودا في الخارج اذ الشيء ما لم يتشخص لم يوجد والكلية معتبرة فيه وهي غير موجودة كما علمت وانما الخلاف في وجود الكلي الطبيعي هل هو منتف عن الاعيان راسا لانه ماهية الشيء والماهية اعتبارية محضة موجودة والوجود وصف له بحال متعلقه اي فرده موجودا ووصفه له بحال ذاته والثاني هو الحق لكن لا بمعنى اصالة الماهية في التحقق لان الوجود الحقيقي هو الا
صل

فى التحقق بل بمعنى انه ثانيا التحقق اليها بالحقيقة وليس تجوزا عند
العقول الجزئية الا ان الماهية بشرط الوجود موجودة واللابشرط
عينه اذ هو مقسم له والمقسم يحمل بهو هو على اقسامه ولا اتحاد
بالجزئية كما اشتهر اذ ليس اللابشرط جزءا خارجيا للماهية بشرط
شيئ فالانسان الشخصى والفرس الشخصى والبياض الشخصى
ونحوها من الماهيات المخلوطة بالوجود موجودة فى العالم الطبيعى
منها وهو اللابشرط المقسم لاى خصوصية منها متحد معها فوجود
احد المتحدين وجود الاخر نعم الوجود الحقيقى واسطة فى العروض لتحقق
الماهية لا واسطة فى الثبوت لكن الواسطة فى العروض لها اقسام منها
كحركة السفينة لحركة جالسها ومنها كابيضية البياض لابيضية الجسم
حيث ان الاولين موجودان بوجودين منفصلين فى الوضع والاخيرين
والاخيرتين كذلك ولكن متحدتان فى الوضع ومنها كالجنس والفصل
حيث ان الفصل علة لتحصل الجنس وهما متحدان اذ لا وجود للجواهر التى
البسايط الخارجية بهذا مناسب لتحقق الماهية بواسطة تحقق
الوجود الحقيقى لكن ليعلم ان للماهية اعتبارية انتزاعية بل انها كان
من الاعتباريات النفس الامرية الا ان اعتباريها لا ينافى تحققها
بواسطة الوجود الحقيقى بل تؤكده اذ حيث لا فرد ذاتى لغيره بسيطة

لعقل هو الجوهر المجرد ذاتا و فعلا والنفس هو الجوهر المجرد ذاتا دون فعلا

لما كان

كان الطبيعى هى الماهية   اذ ليس الكلية مرهونا   فلاتحاده بتشخص تحقق
وجوده وجود تشخصية   بكل الاطوار بدا مقرونا   وجوده ليس كوصف ما التلق
وليس فيها مثل واحد يجد   وجوده ثان واجودات بعد   14

لما كان الفرد الذاتى لمفهوم الوجود فرد له ومنشأ الانتزاع فهو
فوصفنا بالتحقق وصف بحال نفسها بالحقيقة العقلية والعرفية
ولو نفوه بالتجوز كان بنظر عرفانى او برهانى ادق لا يعرفه الا
الراسخون فى الحكمة اذا عرفت هذا فلنشرح المتن كان الطبيعى هى
الماهية اى ماهية التى هى المقسم للمطلقة والمخلوطة والمجردة
وجودها تشخصية لان اللابشرط الذى هو المقسم متحد مع البشرط
شيئ المسمى بالمخلوط كما بينا اذ ليس الطبيعى الذى هو المقسم بالكلية
مرهونا كالعقلى بل بكل الاطوار بدا مقرونا فلاتحاده لتشخصه تحقق و
جوده ليس كوصف ما اعتلق اى وصف بالوجود وصف بحال الغير
لا بحال نفسه كما فصلنا وليس فيها اى فى الاطوار والانحاء
مثل واحد عدد يجد بوجوده اى وجود الطبيعى كان وجودات
بعد اى ليس كوجود زيد فان وجوده ثم يكون خالد ليست
وجوده بخلاف الطبيعى اذ جاء على ما هو هى وقد صادف الشيخ
فى مدينة همدان رجلا من العلماء كبير السن عزيز المجالس يقول

انه لو فرض

الجنس ما على الحقايق حمل　　والجنس قد كان تمام المشترك
ان شركة الحقايق بما سُئِل　　يحوى على اىّ من الاجزا اشترك

فمثل حسّاس وان قد شركا
فصل بعيد لك ليس جنسكا

انّ الطبيعى موجود بوجود واحد متعدد فى ضمن افراده وتحقيق
هذه المسئلة على الحكيم الالهى لا على المنطقى الباحث عن المعقولات
الثانية الا انه انذكر فى كتب المنطق للتمايز بين الثلاثة كما ذكرنا
عوضه الى المعنى فى الجنس الجنس على اى كلى على الحقايق
المختلفة حمل من جهة شركة الحقايق اى تمام ذاتيها المشتركة
فيها بما هو سئل اذا سئل الانسان والفرس والبقر ما هم
فيقال الحيوان والجنس قد كان تمام المشترك وهو ما يحوى على اىّ
من الاجزا اشترك بين المسئول عنها فى السؤال كالحيوان المشترك
بين الانسان والفرس حيث يحوى على تمام اجزا المشترك بينهما
وكالجسم النامى الحاوى على الاجزا المشتركة بين الانسان
والشجر بخلاف الحسّاس كما قلنا فمثل حساس بالنسبة الى
الانسان والفرس وان قد شركا بينهما لكن لا يحوى على الا
جزا المشتركة بينهما كالنامى والمتحرك بالارادة فهو فصل بعيد
لك ولا انما يكون ليس جنسكا اذ ليس تمام المشترك ثم
نذكر ان الجنس قريب وبعيد والفرق بينهما فان بدا

فان بدا الجواب عن ماهيّة　　هو الجواب عن جميعها فهو
والبعض من ذى الشركة الجنسيّة　　قريب والبعيد ما خالفه
النوع ما على كثير اتفق
عند سؤال ما الحقيقة صدق

١٥

الجواب عن ماهيّة كالانسان والبعض من ذى الشركة بالنسبة
كالفرس فى الحيوان فى السؤال عنهما بما هما ويجاب به ايضًا
عن السؤال عنه وعن البقر وعنه وعن الغنم وغيرها من
المشتركات فى الحيوانية كما قلنا هو الجواب عن جميعها فهو
جنس قريب والجنس البعيد ما خالفه كالجسم النامى حيث
يقع جوابًا عن السؤال بالانسان والشجر ولا يقع
جوابًا عن السؤال بالانسان والفرس مع اشتراكهما
فيه البحث فى النوع النوع ما اى كلى على كثير متعلق بصدق اتفق
اى متفقة الحقيقة عند سؤال ما الحقيقة اى ما الحقيقية
احترازا عن ما الشارحة او المعنى ما الحقيقة ذلك الكثير المتفق
صدق اى حمل ابهامه جنس دفع اشكال ما الفرق حيث يعد الحمل
الجنس ماهية مبهمة والنوع ماهية محصلة وكل منهما لا يحمل
الا بالافراد فكما لا يحمل الحيوان الا بالانسان والفرس وغيرهما كذلك لا يحمل الانسان الا بزيد وعمرو وامثالها

والفرق بين التعريفين الاول الحقيقة صفة ما والثانى الفعل اللام الحقيقة عوض مضاف اليه اى الذات الكثير المتفق

ابهام جنس حسب الكون خذا فانّی الوجود هو فی انواعه والنّوع ذا تحصّل فی العقل جا
لا حسب الماهیة اذ هی هی او عالم الارباب ثمّ اخرجا
اذ کونه الدائر بین ذا وذا
فالنوع ثمّ فیه دون غطیه والجنس مغمور بکلّ الاوعیه نوع حقیقیّ کذا اضافی

والحل ان ابهام الجنس بحسب وجوده فان وجوده دائر بین وجودات انواعه
لانّ فصوله المقسّمة علة تحصّله بخلاف النّوع فان له وجوداً فی العقل
منفکاً عن هذه المصنّفات والمشخّصات الکونیّة وبالجملة عن المادّة
والعوارض المفارقة واما بحسب الماهیّة فکل منهما متعیّنة لا ابهام
فیها ولهذا قلنا حسب الکون والوجود خذا اذ کونه ووجوده هو
الدّائر بین ذا ای ذا النوع کالانسان وذا کالفرس فانی الوجود
هو ای الجنس فی انواعه ولذا یقال الجنس هو المحمول علی الکثرة
المختلفة الحقایق ای بحسب الوجود هو وهی لا عاطفة علی حسب
حسب الماهیّة اذ هی هی ای کل ماهیّة بحسب شیئیّة الماهیة
لا ابهام فیها فانّ الماهیّة من حیث هی لیست الا هی والنّوع ذا
تحصّل فی العقل جا ای فی العقل الانسانی هذا علی طریقة المشّائین
او فی عالم الارباب ای ربّات الانواع باذن الله تعالی جلّت
عظمته هذا علی طریقة الاشراقیین ثمّ اخرجا ای من
العقول الکلیّة الخارجة عن العقول الانسانیّة اذ لکل نوع
له فرد مجرّد عقلانی عندهم فالنوع فی عالم الابداع

متحصّل مجرّد عن الأین والمتی والوضع والجهة وغیرها بخلاف
الجنس اذ لا ربّ للجنس عندهم وقد اشرنا الیه بقولنا فالنوع
ثمّ فیه دون اغطیه والجنس مغمور وجوداً فی وجودات الا
نواع بکلّ الأوعیة ای مراتب نفس الأمر فالحیوان الّذی یعقله لیس
وجوده العقلی وجود الجنس بما هو مادة عقلیّة ملحوظة بشرط لا
ووجود الحیوان الجنسی لا بشرط وهو الوجود المغمور فی وجود الا
نسان العقلی الخارجی والعقلی الذهنی والمادّی والفرس الکذائی
وغیرهما ثمّ النّوع قسمان نوع حقیقیّ کذا اضافی بوجه متعلّق
بما بعده الجزئی له یکافی فان الجزئی ایضاً حقیقی واضافی والاضافی
من الجزئی یکافی الأضافی من النّوع والثّانی ما قیل علیه غیرها مع
غیره الجنس نایب فاعل قیل لدی جواب ما هو ای ماهیة و بینهما
ای بین النوع الحقیقی والنوع الأضافی العموم والخصوص من وجه
فالانسان تصادقا فانه نوع حقیقی وهو ظاهر واضافی اذ
یقال علیه وعلی غیره کالفرس الحیوان فی جواب ما هو وبالجسم

ظهر ان دار الوجود لا یوجد شیء فیطرد
النسبة بین النوع الحقیقی والاضافی
والاضافی لا دنیاء له العالمة

فالثانی ما قیل علیه
وعلی غیره الجنس جوابا

۲ حال کونه

اذ النوع الحقیقی هو المقول علی الکثرة
المتفقة الحقیقة ... کالانسان ... النوع ای
... النظر الی ...

والنوع

ببينها العموم والخصوص من
وجه والانسان ...
بالجسم والنوع البسيط البين سم
والجزئي بالاخص من شئ رسم

نو ترتب الاجناس كالمراتب عبر
لجنس على من مقولات عشر

والنوع البسيط البين سم يعني هما مادتا افتراقهما فالجسم نوع اضافي
اذ يقع عليه وعلى غيره كالنفس الناطقة الجوهر في جواب ما هو و
ليس نوعا حقيقيا وهو ظاهر هذا اذا اريد الجسم المطلق وان اريد مطلق
الجسم نظرا ايضا والنوع البسيط كالعقل الفعال بان يكون له ماهية
بسيطة ولا يكون الجوهر جنسا نوع حقيقي وليس اضافيا والجزئي
اي الاضافي بالاخص من شيئ رسم حتى الشيئ العام بهذا
يسمى اضافيا لانه جزئيته بالنسبة الى شيئ واما في ذاته فقد يكون
كليا ترتب الاجناس كالمراتب اي كدرجات عبر لجنس اعلى اي
اليه في مقولات عشر فكما يترتب الاجناس من الجوهر النوعي
الى الجنس الاعلى كما هو المشهور كذلك الكميات من الكم النوعي
كالخط المستقيم مثلا الى الخط المطلق الى المقدار والكم المتصل القار
الى الجنس الاقصى الذي هو الكم المطلق الاعم من المتصل والمنفصل
وكذا الكيفيات من الكيف النوعي كبياض العاج مثلا الى اللون الى
الكيف المبصر الى الكيف المحسوس الى الكيف المطلق الاعم من الكيف
المحسوس والنفساني والمختص بالكم والاستعدادي وفي

كذلك الانواع قد تنازلت
الى الاخير كآدم فيه قد تنقت
ومن هنا نبوع الانواع دعى
وفصله فصل الفصول قد نعى
وما قيل في جواب اي شيء
في جوهر الشيء هو الفصل نعي
في شركاء القريب بالقريب عرف
فصل وفي البعيد بالبعيد وصف

وفي الاعراض النسبية من الاضافة النوعية كالتحتية في شيئ و
للسقف اليها للسماء الى الاضافة المتخالفة الاطراف الى الاضافة الوضعية
الاضافة الاعم منها ومن غير الوضعية وقس عليها بواقي المقولات
كذلك الانواع قد تنازلت الى النوع الاخير من النوع الاضافي الاعم
الى الاخص كما في الامثلة المذكورة ففي الجواهر تنتهي الى النوع الحقيقي
كادم فيه فتنت الانواع كلها فانه النوع الاخير فيه كل الانواع
فالانسان الكامل الحقيقي له وحدة جمعية حقة ظل الوحدة
الحقة الحقيقية لله تعالى وقيل انطوى العالم الاكبر ومن هنا
ادم النوعي نبوع الانواع دعى وفصله الاخير الحقيقي وهو العقل
بالفعل المتحد بالعقل الفعال فصل الفصول قد نعى لتسمع الفصل
والعرض الخاص والعام وما كلي يقع محمولا في جواب اي شيئ في جوهر
الشيئ هو الفصل يا بني في شركا القريب اي التمييز المستفاد
من اي اذا كان بالفصل من شركا الماهية في الجنس القريب فح
بالقريب عرف فصل فيقال فصل قريب كالناطق للانسان وفي
البعيد بالبعيد وصف فيقال فصل بعيد كالحساس والمتحرك
بالارادة له

ثم الذي لنوع منه مقوم   وان يبدل سائل بالعرض   حقيقة يعرض او حقائقا
فهو لجنس هو المقسم   جوهره فعرض في العرض   خص او عم ذو الطرائقا
من عارض يعرض للانية   وعارض شيئية الماهية   مثل وجود عارض ماهية   شيئية مطلقة شيئية

ثم الفصل الذي لنوع منه مقوم فهو بعينه لجنسه الذي هي الماهية عن الشركة اى ذلك الجنس هو المقسم فالناطق للانسان من علل القوام وللحيوان من علل الوجود وان يبدل سائل بالعرض جوهره الذي في سؤاله بان يقول اى شيئ في عرض الشيئ فعرض في الغرض اى غرضه ومطلوبه العلم بعارض الشيئ لا ذاتيه سواء كان ذلك العرض حقيقة واحدة يعرض او حقائقا مختلفة يعرض فخص اى عرض خاص او عم اى عرض عام الاول للاول والثاني للثاني ذو طرائقا اى كل منهما انواع ام كما قلنا من عارض يعرض للانية اى شيئية وجود المعروض وعارض شيئية الماهية اى ماهية المعروض بلا مدخلية لوجودها في العروض فالاول كمقولات الاعراض المحمولة اشتقاقا على المعروضات والثاني مثل وجود عارض ماهية اذ تقدم الماهية المعروضة له عليه بالتقرر لشيئية الماهية في العقل لا بالوجود والا لتقدم الشيئ على نفسه او لتسلسل ومثل شيئية مطلقة عارضة شيئية الخاصة وماهية مطلقة عارضة للمهيات الخاصة وايضا مفارق اى كل منهما عرض مفارق

والسبق على ثمانية زمان سبق الزمان السبق بالطبع
بالرتبة السبق بالزمان السبق بالطبع
والسبق بالعلية السبق بالتجوهر
السبق بالحقيقة السبق الدهري
والسرمدي شرح منظومة في الحكمة

يدوم

يدوم كحركة الفلك وكثير من احوال النسبة الى الجسم المطلق فالحركة الوضعية المستديرة عرض عام للفلك الاطلس والتسعة اليومية بالذات خاصة له او يزول كالانكساف والخسوف وحمرة الخجل وصفرة الوجل بطوا او سرعا حال الزوال سيلا وحصول اى قسمة اخرى لهما ان كلا منهما اما صفة ثبوتية للمعروض او سلبية كالتعقل والادراك للنفس الانسانية والجهل البسيط لها والبطل والعمى للبدن ولازم عطف على مفارق من فكيه عن اللزوم العقل امتنع في الوصف اشارة الى التعريف كما في تاليه اعني فبين له للشيئ في الدرك تبع كما يقال اللازم البين ما يلزم تصوره من تصور الملزوم وغير بين على خلافه اى لم يتبع فيه وجئ لعد الباقي من اصنافه اى اصناف اللازم من لازم الماهية من حيث هي اى قسم اخرى للازم انه اما لازم الماهية من حيث هي من دون اعتبار خصوصية احد الوجودين او كليهما كالامكان للماهية والزوجية للاربعة واما لازم الوجود العيني كالحرارة للنار والبرودة للماء واما لازم الوجود الذهني كالكلية للانسان العقلي كما قلنا واللازم العيني والذهني

احقر

هذان لازمها وجود مقتضى | ذاتي شيء لم يكن معللا | وكان الف بين الثبوت له
والتیس لازم الوجودين المقتضى | وكان ما يسبقه تعقلا | وعرضية اعرفن مقابله
وعرضي الشيء غير العرضي
ذا كالبياض ذاك مثل الابيض

اقتضاه وهذا ان لازما وجوده مقتضى يعني ان اللزوم فيهما بمعنى الاقتضا
والمنشأية اذ الوجود مبدء مطلق الآثر بخلافه في الماهية فانه فيها
بمعنى التبعية ثم اشرنا الى عدم ارتضا قول العلامة الدواني ان لازم
الماهية لازم كلا الوجودين بقولنا وليس لازم الوجودين المقتضى اي
الذي مضى ذكره قبلها وهو لازم الماهية لانه وان كان معها احد
الوجودين الا انه على سبيل الحينية لا المشروطة فليس الوجود بمعتبر
في لزوم لازم الماهية اصلا غوص في الفرق بين الذاتي والعرضي (١٨)
ذاتي شيء لم يكن معللا حتى عرفت الذاتي بما لا يعلل والعرضي بما يعلل
وكان خاصة الاخرى انه ما يسبقه تعقلا وكان ايضا بين الثبوت
له اذا تعقل ذلك الشيء بالكنه وعرضية اي عرض الشيء اعرفن
في كل من المقامات مقابله وعرضي الشيء غير العرض ذا كالبياض
اذ العرض مأخوذ بشرط لا فلا يحمل على موضوعه ذاك مثل الابيض
اذ العرضي يحمل على معروضه مأخوذا لا بشرط لكن في المنطق قد
يطلق العرض على العرضي كالعرض العام والعرض الخاص والعرض
اللازم والعرض المفارق فلا يراد بها العرض بمعنى الحال في المحل

المستغنى

والخارج المحمول من صميمه | كذلك الذاتي بذا المكان | من لاحق لذات شيء من حيث هي
يغاير المحمول بالضميمة | ليس هو الذاتي في البرهان | بلا توسط لغيره انتسبه

فمثل الامكان هو الذاتي
لا الذاتي الايساغوجي بل الثاني
ان المعرف المغوي فاد الى
تعقل الشيء بوجه فصلا

المستغنى عنه والخارج المحمول من صميمه متعلق بالخارج اي الخارج
من حاق ذات المعروض يغاير المحمول بالضميمة اي قد يطلق العرضي
ويراد به انه خارج عن الشيء ومحمول عليه كالوجود الموجود
والوحدة والتشخص ونحوها مما يقال انها عرضيات لمعروضاتها
فان مفاهيمها خارجة عنها وليست محمولات بالضمائم وقد يقال
العرضي ويراد به المحمول بالضميمة كالابيض والاسود في الاجسام
والعالم والمدرك في النفوس كذلك الذاتي له اطلاقان احدهما بذا
المكان اي الذاتي المستعمل في الكليات الخمس اي ما ليس خارجا عن
الشيء ليس هو الذاتي في كتاب البرهان اذ يراد بالذاتي المستعمل هناك
ما ينتزع من نفس ذات الشيء فيكفي ذاته في انتزاعه كما قلنا من لاحق
لذات شيء من حيث هي بلا توسط لغيره في لحوقه فمثل الامكان
هو الذاتي فيقول الحكيم ان الامكان ذاتي للماهية الامكانية اي
بهذا المعنى كما قلنا لا الذاتي الايساغوجي بل الثاني من المعنيين غوص في المعرفات
ان المعرف هو الذي قاد عقلنا الى تعقل الشيء المعرف بوجه فصلا
بعد ما كان الشيء المعرف متصورا بوجه مجمل اذ لا يطلب

المجهول

مساوياً صدقاً يكون اوضحا فلا مجاز والقرينة اختفت وانما التعريف بالحد يخص
الا ترى سمي قولا شارحا وشركة اللفظ وما اشابهت ان كان بالفصل القريب يقتنص

فان مع الجنس القريب فهو تم
وحد ناقص بدونه اسم

المجهول المطلق مساوياً اذ اللازم المعرف للشيء المعرف صدقاً اى لا يكون
اعم ولا اخص منه ويكون اوضحا واجلى منه لا مساويا فى الجلا
فضلا عن كونه اخفى الا ترى سمى المعرف قولا شارحا والشرح
هو الايضاح فلا مجاز اى لا يستعمل المجاز فى التعريف والحال ان
القرينة الصارفة الموضحة للمراد اختفت ولا باس ان وضحت
اذ المقصود من اللفظ افادة المعنى وشركة اللفظ وما اشابهت
اى لا يجوز استعمال الالفاظ المشتركة والمتشابهة فى التعريفات
ايضا والتقدير والقرينة المعينة اختفت وحذف عن الثانى
لقرينة الاول ثم شرع فى بيان تميز الحد عن الرسم بحسب الاصطلاح
فقلنا وانما التعريف بالحد اى باطلاق الحد عليه يخص ان كان
بالفصل القريب يقتنص اقتنصه اصطاده والباء للمصاحبة اى
ان كان التعريف مصاحبا للفصل القريب وبه اخذ ويمكن ان يرجع
ضمير كان الى الشيء المعرف فان كان الفصل القريب مع الجنس القريب
فهو اى الحد تم مخفف تام وحد ناقص بدونه اسم سواء
النقص اى التسمية بالناقص اكان التعريف بالفصل فقط

ام كان

ام كان الفصل بالجنس البعيد مرتبط ثم التعريف رسم اذا بخاصة بان
الشيء المعرف لكن بينه وبين الحد بين التام والنقصان فى الرسم فان كانت
الخاصة مع الجنس القريب فرسم تام والا فناقص سواء كانت وحدها
ام كانت مع الجنس البعيد ولا يصح التعريف بالاعم والاخص من
المعرف ومما اجيز فيما نقص اى فى التعريف الناقص وكل هذى
من اقسام التعريف بالحقيقى سم وفى مقابله تعريفا اسمى هو
شرح الاسم وايضاح حقيقة اللفظ لا ماهية الشيء عوضى المطالب
اس المطالب للناظر فى استعلام الشيء ثلاثة علم وكل منها
اثنان فالكل ستة اولها مطلب ما وثانيها مطلب هل وثالثها
مطلب لم فاقسام احدهما هو الشارح وثانيها هو الحقيقى
فيطلب بما الشارحة اولا شرح مفهوم اللفظ مثل ما الخلاء وما الله
العنقاء وبما الحقيقية تعقل ماهية النفس الامرية مثل ما الحركة وما
المكان فلذا يليق التعريف للماهية وبالماهية وذو اشتمال مع هل
انيق اى ما وهل ذوا ترتيب حسن فكما ترتيب انتظامها الشارحة
مقدمة على هل البسيطة بل كل على الكل اذ لا بد ان يفهم مدلول

اللفظ

اللفظ اولاً ثم هل البسيطة وقد مرّ منع اما الحقيقية اذ الوجود مقدم
على الماهية وما لا وجود له لا ماهية والحكيم يبحث عن الحقايق
وما لم يعتبر الوجود مع الماهية لا تستحق اطلاق لفظ الحقيقة و
لهذا ان الوجود حقيقة كل ذي حقيقة وبعدها هل المركبة واما كانت
بعد لان ثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له وهل البسيطة انما يسمى
بسيطا لان المطلوب به وجود الشيء والوجود المطلق بسيط وهل مركبا
ثبت لان المطلوب الوجود المقيد كالكتابة والضحك ونحوها للانسان
والوجود المقيد مركب من الوجود والقيد لمية ثبوتا اثباتا لحوق اي يطلب
بلم علة الحكم والواسطة له وهي قسمان واسطة في الثبوت وواسطة
في الاثبات اليه اي الى المذكور من اس المطالب الى ما اي مطالب
اخرى فرعية اثنا ان كانت وهي مطلب اي ومطلب اين ومطلب كيف
ومطلب كم ومطلب متى اما مطلب اي فلان اي الجوهرية يطلب
بها الفصل وسيأتي ان شيئية النوع بالفصل وبالصورة
فيؤل الى ما الحقيقية واي العرضية يطلب بها عوارض الشيء فيؤل
الى هل المركبة واما البواقي فرجوعها الى هل المركبة واضحة واما قلنا

ان كانت

عنه ... عمومه
محمد طه مطلقة نحو ... عمومية
عند عتبات عليها سورة

الواسطة في الاثبات باعتبار العقل
والعلم بثبوت شيء لشيء في التصديق
يحتاج الى الوسط كالدخان الواسطة
للعلم بالنار والواسطة في الثبوت باعتبار
الخارج والواقع كونه واسطة وهو الحق
لتحقق الوجود الى اصل الذي للاشياء في الخارج
شيخ علي

ان كانت لان كثيراً من الاشياء كالمجردات لا اين ولا كم ولا متى بل لا
كيف لها زايداً على وجودها وان كان زايداً على ماهيتها فوق ما العقل
الكلي وهل هو ولم هو ولكن لا يق اين هو ومتى هو وكم مقداره وفي
كثير من الاشياء كان ما هو ولم وان كانا باعتبار العنوان اثنين وكذا
فيما بعد قال ارسطاطاليس في كثير من الاشياء ما هو ولم هو واحد
ومراده العقول المفارقة اذ لا مادة ولا صورة لها حتى يكون لها
كالمركبات ما هو غير لم هو بل هي منسلكة الجهات فانية في الحق
تعالى فليس لها الا لم هو وعليتها الغاية هي علتها الفاعلية في
وحدانية اللم كما انها في وحدانية المائية واللمية كما يكون ما هو هل
هو ابتيهواي كما قد يكون الماهية عين الوجود وهذا ايضاً
كالمفارقات عند اهل التحقيق انه لا ماهية لها وكالوجود المنبسط
اذ لا ماهية له ولكن الاختلاف الاول يناسب لما سيأتي في مشاركة
الحد والبرهان في مجرى الحد للمطالب الثلاثة اي باعتبار ذات
وجودي الحقيقي فان الوجود الحقيقي موجود بذاته لا بوجود زايد
ولا ماهية مفروضة له فماهيته وذاته الوجود ووجوده ماهيته

مجمع ...

بمعنى ما به الشيء هو هو فما هو هنا وفيه واحد ومطلق الوجود لبسيط لا امر

خارج له ولا جزء حملى فتحقق وجودى الحقيقى بالوجود المنبسط الذى هو

فاعله وغايته واصله اذ المضاف غير خال عن الصرف والمقيد عن المطلق

سيما ان القيد الذى هو الماهية الامكانية اعتبارى وعلى قول من يقول

ان النفس الناطقة القدسية لا ماهية لها فالامر واضح اذ لا جنس

ولا فصل ولا مادة ولا صورة لها فكل هذه ليست قوام وجود الناطقة

وقوام وجودها بالوجود المنبسط الذى هو ظل الله فما هو فيه هو

ايضا عوض فى اقسام ما هو فى شيئية الماهية جواب ما الحقيقة

فيه الوجهان السابقان فتلك انعم الجنس والنوع وحد هو

اى هذه الثالثة تقع فى جواب ما هو عند السؤال عن شيئية الماهية

بالدالى للعالى والاعلى ونعت لف ولنشر مرتب فابن مجمل كالنوع

وما قد تفصل كالحد التام وابن للماهية الناقصة الجنسية

والماهية التامة النوعية ثم شرعنا فى وجه الضبط للاجوبة

بقولنا اذ شيء واحد او اشياء تسئل تنشق اى السؤال

تجمع وتنتظم واذا كانت اشياء فاما تختلف الحقائق لها

او تتفق

الاجزاء اما موجودة بوجود واحد فى العين

واما موجودة بوجودات متعددة وعلى الاول

اما ان تعتبر فى الذهن لا بشرط فهى الاجزاء الحملية

واما ان تعتبر فى الذهن بشرط لا فهى الاجزاء الحقيقية

الذهنية من المادة والصورة الذهنيتين وعلى الثانى

اما ان يكون متباينة فى الوضع فهى الاجزاء المقدارية

او لا فهى الاجزاء اى جملة من المادة والصورة

الى حقيقتى نقلت من شرح منظومة المصنف

الحكمة المتعالية للمرحوم

عند قوله ذا ام حده النوع

ما على كثير اتفق عند سؤال

ما الحقيقة صدق للدقائق

الفاضل شيخ علم

او تتفق واذا كان واحدا فاما كلى واما جزئى فالاول الكلى مثل الانسان

ما هو بحد تام اجمالا مؤكدا بالنوع الحقيقية المسئلة بالالف فضا

وثانيا وهو الاشياء التى الفت الحقايق اجمع بجنس نسبا اليها

نسبة ذاتية والاول الواحد الجزئى مثل زيد ما هو وثالث مثل زيد

وعمرو وبكر ما هم مشترك كل مع الاخر فى النوع اى يجاب عنها

به ان بما هو اليه فذلك لا من هو اذ يسئل عن العارض المشخص

لا عن ماهية الشيء وحقيقته وقد يقال الفصل قد يقال اى يحمل ويجاب

به والحال ان ما الحقيقى به المسئول اى بما يقع ان الفصل يقع فى جواب

ما هو وليس فيه البعد عن صواب عند الحكيم الالهى صاحب اللباب

ان الفصول صورة نوعية اى هى مأخذها فى الحكمة تسمى الصور النوعية

فصولا حقيقية فالنفس الناطقة فصل حقيقى للانسان الناطق الذى هو

مفهوم كلى والنفس الحساسة فصل حقيقى فى الحيوان وبعيد للانسان

لا مفهوم ما الحساس المتحرك بالارادة والنفس النباتية فصل حقيقى

للنبات لا مفهوم النامى وقس عليها نعم هذه عنوانات الفصول

تؤخذ منها فى تعاريفها فلا محالة كليات عقلية لتحققها للشيء

للانسان

والنبى

والشيئ شيئ الآن بالفعلية اى شيئية الشيئ بصورته لا بمادته
والصورة ما به الشيئ بالفعل والمادة ما به الشيئ بالقوة من ذا
اى من ان شيئية الشيئ بصورته النوعية على الفصل القريب دل
بحد كما مر ان التعريف يصير حدا بالفصل القريب بل حد عند ا
البعض ان المقومات كلا اذا اى الفصل القريب وجد اذ كل تالى السلسلة
الصعودية جامع لجميع كمالات المتلو بنحو اتم واعلى ففعليات الفصول
السابقة ومحصلات اجناسها بل جميعا منطوية فى الفصل
الاخير الحقيقى اذ الكامل الحقيقى مشتمل على ما هو فعلية الناقص
فزايد لكنه اى ما قيل قواعد القوم هدم مثل ان جواب ماهو
بما ذكر وان الفصل يقع فى جواب اى شيئ فى جوهر الشيئ فقولهم
لدعى الجميع صحة مر احكام قواعدهم واتقانها والتوفيق ان للا
لهى تفنن النمط ووجه [illegible] فى الفصل بقوام ما اختلط يعنى ان
من قال بان الفصل يجاب به ماهو نقول به من جهة انه مقوم
كما انه فى الحد التام يجاب به ماهو بل هو الركن الركين هناك الجنس
المبهم واما من جهة المبدا الذاتى من حيث هو منيا فيتساوقان فى
فى انه يجاب به

فى انه يجاب به اى فلا هدم عوص فى مشاركة الحد والبرهان فى الحد
واشتمال الحدود على العلل الاربع كلا او بعضا وان اردت ايضاح مشاركة
الحد والبرهان فى الحدود فاعلم مقدمتين احديهما ان ليس المراد
بالحد هيهنا ما يقابل الرسم كما مر بل مطلق التعريف كما يقع فى تعريف القوس
بقطعة من الدائرة انه من باب زيادة الحد على الحد ومعلوم انه ليس
حدا بمعنى التعريف بالفصل القريب وكما يقع الثبوت الاضافى هو المعتبر
فى تحديد السلب على الاطلاق ويعنى به ان الثبوت اعم من ان يكون
وجودا مطلقا او مقيدا معتبر فى تعريف العدم المطلق ومعلوم ان الحد
والسلب لا جنس له ولا فصل ولو مثل العمى والجهل كيف والحد بالمعنى
الاسمى حتى انهم قالوا ان التعاريف المثبتة فى اوايل العلوم المدونة للاشياء
قبل اثبات وجودها حدود اسمية وبعده حدود حقيقية ومعلوم
ان اكثرها رسوم وثانيهما ان الحد قسمان بتقسيم اخر فانه بحسب
الوجود ولما بحسب الماهية من حيث هى هى ولا نعنى من الحد بحسب
الوجود نفس حيثية الوجود فقط وان اطلق عليه ايضا فى
السنة المتألهين كما يقولون ان وجود العلة حد تام لوجود

المعلول ووجود المعلول حد ناقص لوجود العلة ومشاركة الحد والبرهان
فيه ايضا صحيحة لكن مراد المنطقي ليس هذا بل المراد الماهية الموجودة
لا الماهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود اذ المعتبر معرفة الحقائق
ولان الماهية من حيث هي هي من غير انتساب او ارتباط بالجاعل اعتبارية
صرفة بالبرهان والاتفاق فلا علة لها حتى تؤخذ في حدها او برهانها
الا علل قوامها لا المادة والصورة من اجزائها الوجودية بل شيئين ماهية
جنسها وفصلها المتقدمين عليها تقدما بالمعنى والتقرر فتعرفها
او بالفصل الاخير فهذا الحد للماهية بحسب الوجود هو الذي قال فيه
ان اجود التعاريف ما اشتمل على العلل الاربع ويأتي فيه الاقسام الاتية
والاشتمال على الاربع كامثلة نذكرها وقال الشيخ في النجاة كمن يحد القدوم
بانها آلة صناعية من حديد شكلها كذا لينحت بها الخشب فان
الصناعة يدل على الفاعل والشكل على الصورة والنحت على الغاية
والحديد على المادة فنقول ان المراد بالحد وحده الحد اجزاؤه وبالحد
في البراهين الحد الاوسط والجمعية باعتبار تعدد المواد وان الحد
كما قال الشيخ في النجاة حينئذ اقسام حد اسمي وحد كامل هو تمام البرهان

وحد هو مبدأ البرهان

وحد هو مبدأ البرهان وحد هو نتيجة البرهان وحد امور لا علل
لها ولا اسباب او اسبابها وعللها غير داخلة في ذاتها بل بالعرض
مثل تحديد النقطة والوحدة والعمى والجهل ونحوها مما ذكرناه
من المثالين في النظم قد مثل بهما الشيخ فقال مثاله ان يعلم انكساف
القمر فنقول لانه توسط الارض بينه وبين الشمس فانمحى نوره
ثم تقول ما كسوف القمر فنقول هو انمحاء نوره لتوسط الارض
لكن هذا الحد الكامل للكسوف لا يكون عند التحقيق حدا واحدا بل انه
بل حدين والذي يحمل منهما على الموضوع في البرهان اولا وهو الحد الاوسط
يكون في الحد محمولا بعد الاول والذي يحمل في البرهان ثانيا يكون في الحد
محمولا اولا لانك تقول في البرهان ان القمر قد توسط الارض بينه
وبين الشمس وكل مستضيء من الشمس يتوسط بينهما الارض فانه ينمحي
نوره فينتج ان القمر ينمحي نوره ثم تقول والمنمحي نوره منكسف فالقمر اذن منكسف
فاول ما حملت التوسط ثم الانمحاء وفي الحد التام نورد اولا الانمحاء ثم التوسط
لانك تقول انكساف القمر هو انمحاء نوره لتوسط الارض بينه وبين الشمس
فان جعلت كل واحد من توسط الارض والانمحاء حدا كان تاما بهذا اذا كان

بعض اجزاء الحد التام علة للجزء الآخر فان اقتصر على العلة كتوسط
الأرض كان الحد يسمى مبدأ البرهان وان اقتصر على المعلول كالانمحاء كان الحد يسمى
نتيجة البرهان هذا كلامه رفع مقامه وان اردت زيادة ايضاح زدنا الامثلة
فنقول قد عرف الفكر بانه ترتيب امور معقولة لتحصيل المجهول واجزاء
هذا التعريف هي الحدان الأوسطان في قياسين هما برهان على الفكر فانا
اذا اردنا اقامة البرهان على الفكر المصطلح لكيلا نقع في الغلط ولا نقول
كل انتقال للنفس في المدركات الجزئية فكر كما يقول جمهور الناس في
كل انتقال لآية مدركة من المدارك الباطنة من صورة جزئية الى
اخرى وعلى اي وجه كان الانتقال ان هذه النفس تتفكر وليس كذلك قلنا
العاقلة قوة تتوجه الى تحصيل المجهول وكل قوة تتوجه الى تحصيل المجهول
ترتب امورا معقولة بديهية او منتهية الى البديهية ثم نجعل النتيجة
صغرى ونقول العاقلة ترتب امورا معقولة كذا وكلما هو كذلك تتفكر فا
العاقلة تتفكر فان اخذت حد الفكر من الحد الاوسط في احد القياسين
بان قلت الفكر توجه النفس الناطقة الى تحصيل المجهول او الفكر ترتيب
امور معقولة كذائية كان حدا هو مبدأ البرهان او حدا هو نتيجة البرهان
وان جمعت الاوسطين

وان جمعت الاوسطين في الحد كان حدا كاملا هو تمام البرهان ومثلها التعاريف ا
المشهورة للقوى وانا عيلها فانها الحدود الوسطى لبراهينها مثل تعريف
النامية بانها الزائدة في الاقطار الثلاثة للاجزاء الاصلية على التناسب
الطبيعي لتبليغ كمال النشو وتعريف النمو بانه الازدياد آه فنقول في البرهان هذه
القوة تتوجه الى تبليغ كمال النشو وكلما هو كذلك يزيد في الاقطار كذا وكذا ثم نجعل
النتيجة صغرى ونقول هذه القوة تزيد في الاقطار على المنهج المذكور وكلما
هو كذلك فهي نامية وقس عليه حد الغاذية والمولدة بان الغاذية
محيلة الجسم كذا كذا والمولدة محصلة كذا ومفصلة كذا وكذا
وقس براهينها وغيره ذلك فلنوضح المتن تقسيم الحد بنحو آخر هاوم
اي تعالوا الحد للوجود اي حد الماهية من حيث انها موجودة لا من حيث
هي هي بعلل اربع كلها او بعضها هي حدود وسطى في البراهين تحمل بالبناء
للمفعول من احل منه ما اي حد مبدأ برهان وما اي حد نتيجة البرهان وما
اي حد تأتى منهما وذا اي ما تأتى منهما تمامه اي حد كامل هو تمام البرهان
فالجزء سبب للآخر اي هذه الثلاثة حين كان جزء من الحد سببا للآخر
او كالعلة اذ ظرف متعلق بقولنا ان قياسين آه او فان آه كمثل تعريف

٢ وهذه القوة

الغضب بغليان دم قلب يعترى للانتقام وقد مثل الشيخ به ايضا خسوف
القمر عطف على الغضب اى وتعريف خسوف القمر بانمحاء نوره والطمس
عطف تفسيرى للانمحاء لحجب الارض بينه وبين الشمس ان قياسين بكل
من المثالين طويا عليك ترتيبهما ملخصا اما قياسا تعريف الخسوف مضيا
واما قياسا تعريف الغضب فهكذا فلان يريد الانتقام وكل من يريد الانتقام
يغلى دم قلبه ثم تقول فلان يغلى دم قلبه وكل من يغلى دم قلبه يغضب
فان على العلة تقتصر بان تقول فى تعريف الغضب هو ارادة الانتقام وهى
علة للغليان كما ان علتها ادراك غير الملائم فان العاملة تحت الشوقية
والشوقية تحت المدركة بعد حد الحد مبدء البرهان وبالمعلول بانه
تقول الغضب غليان دم القلب فهو حد نتيجة له اى للبرهان وتم
اى الحد التام الكامل حصل لجمع الانمحاء بحجب مثلا فى تعريف الخسوف
وفى تعريف الغضب بان تقول الغضب غليان دم القلب لارادة
الانتقام فيه لعل العلات حتى تؤخذ فى الحد ان فى امور اعتبارات
كما مثلنا بالنقطة ونحوها فانها اعتبارية عدمية لا علل لها
بالذات او هى لموضوعاتها بالذات ولها بالعرض فهى غير داخلة
فى ذاتها

قوله لا تثبت تعريف الخسوف آه ان قلت ان هذا كلام الشيخ وهو يقول لم انكسف القمر فانه فى المضارع من القمر والشيخ كونه كسوفه والمعروف المتداول انكسف الشمس وانخسف القمر قلت الاضير لانه يقال في اللغة كسوف الشمس وكسوف القمر فيطلق الكسوف على الشمس والقمر قال الفيومي في مصباح و انكسف الشمس وكذلك القمر المنير كسف الشمس كسوفا من باب ضرب وقال ابن القوطية قاله ابن فارس والازهري كسف الشمس والقمر والوجه انفعل كسف الشمس والقمر والوجه تغير لذلك القول نتيجة عليها

فى ذاتها عوض فى ان الحد لا يكتسب بالبرهان الحد بالبرهان ليس
يكتسب اى حدية الحد وان هذا التعريف للمحدود بالذاتى لا يمكن
اكتسابه بالبرهان اذ لو برهن لا بد من اوسط وكان الحد حدا اصغر والحد
اكبر فلا بد ان يحمل الاكبر على الاوسط حملا ذاتيا والاوسط على الاصغر
كذلك فيق مثلا الانسان هو الشيء الفلانى وكل شيء فلانى فهو الحيوان
الناطق بالذات والذاتيات فالانسان كذلك فينقل الكلام الى اثبات
حدية الشيء الفلانى وذاتيته للانسان فيلزم اما التسلسل او الدور
والتكرر فى الذاتى او المصادرة او انقلاب العرضى الى الذاتى كما قلنا اذ لا
الى النهاية الامر نهب ان اكتسب حدية الاوسط للاصغر بحد ثالث
وهكذا اكتسابه يكون دائما ان اكتسب حدية الاوسط بالاول ان يكون
الاوسط حدا اخر اى لزوم مما على هذا التقدير وكيف يكون لشيء واحد
حد فوق واحد والذاتى لو تكرر لا بد للغنى عنه اى عن كل واحد لاكتفاء ذى
الذاتى بالاخر وحينئذ ظهر اذ ما فرضناه لم يكن ذاتيا اذ لا غنى عن الذاتى
هذا ان اكتسب الاوسط بحد اخر وانه صودر فى البيان ان لم يكن
لواحد حدان وان كان التغاير بين الاوسط والاكبر بالعبارة
فقط وان

فقط وان باوسط لم يكن حداً للاصغر بل هو الرسم والخاصة تقتضى
فكيف الاقتناص للذات والحد الذى هو عينه بخص تخفف خاصته
بيانه لم كون العرضى ذاتياً وايضاً على تقدير كون الاوسط رسماً ان
اطلق حمل الاكبر على الاوسط اى الحمل ذاتياً كان او عرضياً فهكذا اى
بنحو الاطلاق مستنتج فى الاصغر اى فحمل الاكبر وهو الحد عليه فلا يلزم
المطلوب وان على سبيل حدية لذاى للاوسط حمل الاكبر على الاوسط
فكيف حد النوع الخص فجعل فما يكون نحد الانسان الضاحك ولهذا
وان حمل على انه حد لموضوع الاوسط الذى هو الخاصة اعنى الانسان
فقد اخذ المطلوب فى بيان نفسه قال الشيخ فى كتاب النجاة لا يمكن
اكتساب الحد بالبرهان لانه لابد فيه من حد اوسط مساو للطرفين
لان الحد والمحدود متساويان وذلك الاوسط لايخ اما ان يكون حد اخر او يكون
رسماً وخاصة فاما الحد الاخر فان السؤال فى اكتسابه ثابت فان اكتسب
بحد ثالث فالامر ذاهب الى غير نهاية وان اكتسب بالحد الاول فذلك
دور وان اكتسب بوجه اخر غير البرهان فلم يكتسب به هذا الحد على
انه لا يجوز ان يكون لشيئ واحد حدان تامان على ما سنوضح وان
كانت الواسطة غير حد

غير حد فكيف صار ما ليس بحد اعرف وجوداً للمحدود من الامر الذاتى المقوم
له وهو الحد حتى يكتسب به هذا كلامه ان قلت كثيراً ما يكون ما ليس بحد
اعرف لان تصور الشيئ بوجه اسهل من تصور الشيئ بالكنه فكيف
قال الشيخ فكيف صار الخ قلت المراد بالوجود للمحدود الحمل الذاتى الاولى
كما فى حمل الحد على المحدود المتحدين بالذات المتفاوتين بالاجمال والتفصيل
ما والذاتى بين الثبوت لذى الذاتى لا العرضى وللذاتى لا يعلل والعرضى يعلل
وايضاً لا يكتسب الحد بالضد ولا بالقسمة ولا بالاستقراء
بل بالتركيب فقط لیس بضد الشيئ كسب حده اذ ضد حد الضد حد
فاذا كلمة اذ تعليلية علة للنفى اى ليستنبط حد البياض بانه
ان كان نحد السواد انه لون قابض لنور البصر فحد البياض انه لون
مفرق لنور البصر لكن حد السواد كذا فحد البياض كذا او يقال
ان الشر وجودى وضد للخير ان كان حد الشر انه مبدأ الامر الغير
المنتظم فحد الخير انه مبدأ الامر المنتظم لكن حد الشر كذا فحد الخير
كذا فانه دور وما فيه بطلان علة للنفى بامرين احدهما انه دورى
اذ كما يبين هذا بذلك يبين ذلك بهذا وثانيهما انه تعريف بالخفى

اذ كما والمساوى فى المعرفة والجهالة على انه ليس لكل شيء ضد له
اقسام ايضا بطلا فى اكتساب الحد لانك اذا قلت الانسان اما حيوان واما
غير حيوان والحيوان اما ناطق او غير ناطق فبمجرد القسمة لا نقطع بانه حيوان
وناطق لان استثنا نقيض قسم ليبقى القسم الداخل فى الحد هو ابانة الشيء بما هو
مثله او اخفى سيما فى حد الذات الآن يستنبط الشيء اه قال الشيخ فى النجاة
بعد ما قال والحد لا يكتسب بالقسمة فانك اذا قلت لكن ليس الانسان
غير ناطق فهو اذا ناطق لم تكن اخذت فى الاستثنا شيئا اعرف من
النتيجة وايضا الحد لا يكتسب من حد الضد فليس لكل محدود ضد ولا
ايضا احد الضدين اولى به من حد الضد الاخر انتهى اى من حمل الضد
الاخر بالاخر حتى يكون احدهما مفروغا عنه وليستنبط منه الاخر اذ
المفروض ان الحد مجهول بعد ونريد ان نكتسب وهذا ظاهر لكن لما
كان الحد مجهولا لا نكون حد هذا الضد الذاتي وهذا ذاك لهذا ايضا من
المحتمل وليس باستقراء جزئيات اذ لم يفد علما بكليات لان الحس
لا يفيد شيئا والجزئيات غير متناهية فكيف استقريت الكل
حتى تجعل حدها النوعها وايضا ان وضعت ان الحد محمول على كل شخص
فالحمل اعم

فالحمل اعم من الذاتي فكيف ينقل الى النوع وان جعلت انه حد للنوع عموما
اولا فهذا مصادرة فاذا بطل الاقسام جميعا فالحد بالتركيب اه
اقتناصه وذا بان تنتشر فوائ تنظروا اشخاصه وهي اشخاص المحدود او
لاتحادهما بالذات حتى تروا اى تعلموا علما تعقليا ان الاشخاص من
اى اجناس العشر هذه لنا التأويل بالمقولات فتظفر عقولكم
بجنسها الاعلى اولا ثم تاخذوا بعد ذلك مقوماتها الاخر من اجناسها
وفصولها البعيدة والقريبة وتحطها واحدا بعد واحد وقد ذكرت امثلة
من الاجناس عند قولي ترتيب الاجناس كالمرقى فنعما رتب كل واحد
حالا ومعنى يميز ان تدما على عاملها ساوت المحدود فهو حد
لتساوى الحد التمييز للمعرف عما عداه فقد قصد لتساوى المعنى وا
المفهوم ماهية الا بالاجمال والتفصيل الذي هم معتمد اذ المقصود
من الحد الاطلاع على ذاتيات المحدود ان الحد بعد حسب الوجود والحصر
فى التمييز من محدود ومن المشهورات بينهم حتى صار كالمثل السائر
الحدود بقدر الوجود نحو جوهر وناطق وصاهن تمييز الانسان
فيها ثابت لكنها اليس له سوية والمحقق لقد حكى الماهية

والشيخ في النجاة بعد ما ذكر ان الحد يقتنص بالتركيب هنالك بان
يعمد الى الاشخاص وينظر من اي جنس هي من العشرة ويوخذ جميع
المحمولات المقومة لها التي في ذلك الجنس قال بعد كلام يؤتى
بجميع الفصول الذاتية وان كانت الفاً وكانت بواحد منها كفاية
في التميز فانك اذا تركت بعض الفصول فقد تركت بعض الذات
والحد عنوان للذات وبيان له فيجب له ان يقوم الحد في النفس
صورة معقولة مساوية للصورة الموجودة بتمامها حتى يعرض
ان يتميز ايضاً المحدود وقال ولذلك فالحد بالحقيقة لما لا
وجود له وانما ذلك قول لشرح الاسم واليه اشار قولنا ومن
ثم ما في بدو التعليم تضع قبل اثبات وجود الحدود بالاسم بالا[ثبات]
اي بعد اثبات وجوده قلبه يقع اي قلب ما الشارحة الى
الحقيقة وقلب الحد الاسمي الى الحد الحقيقي ومن هنا ايض قلنا
عليهم في موضع اخر ان في التعريف التفصيلي المشهور للا[نسان]
والحيوان قصوراً اعني جوهر قابل الابعاد نام حساس متحرك
بالارادة لكما اشاروا الى مقام هيولوتيهما بالجوهر

والى الجسمية

والى الجسمية بالقابل للابعاد والى النباتية بالنامي والى الحيوانية
بالمشاعر الظاهرة والباطنة والمحركة الباعثة والعاملة بالحساس
والمتحرك بالارادة والى العقل بالقوة وبالفعل في الانسان بالناطق
فليشيروا الى مقام المعدنية وما قبلها اذ الطبيعة ما لم تستوف
شرايط النوع الاخس لم تتخط به الى النوع الاشرف فالتعريف التام
والحد الكامل ان يقال الانسان هو الجوهر القابل للابعاد ذو الصور
العنصرية والمعدنية اه وان ادرج العنصرية والمركب التام
المعدني في قابل الابعاد فليدرج النامي والحساس فيه وهو مناف
للغرض الذي هو الاطلاع على الذاتيات وليس الغرض الامتياز فقط
والا لكان ثمن الناطق فقط او الضاحك فقط غوص في القضايا
ان القضية لقول محتمل للصدق اي مطابقة الواقع والكذب اي عد[مها]
وطار اي عارض للقول ما اخل اي عدم احتمال الكذب باعتبار كونه
قول المخبر الصادق لم يخل بالاحتمال باعتبار ذات القول والعقد
والقضية ترادفا اذ ارتباطاً واعتقاداً صادقاً اي وجداهما وللعقود
ان العقد الذي يطلق على القضية اما بمعنى الربط او بمعنى الاعتقاد

وكأنهما [illegible] القضية حملية اى هى حملية بالنسبة الى الشرطية
القابل للانحلال [illegible] بالحملية والبسيطة الموضوع
والمحمول اى مسميان بهما وهى اى الشرطية او قوة الشرطية وهى
المنفصلة اذ ليس فيها شرط صريحا وانما هى فى قوة الشرطية لان
قولك هذا العدد اما زوج واما فرد فى قوة قولك ان لم يكن زوجا فهو
فرد وان لم يكن فردا فهو زوج تعليق او عناد لا بنية كما فى الحملية فى
هذا المصراع اشارة الى وجه التقسيم الى المتصلة والمنفصلة وتعريفهما
[illegible] اتصال شئتا اى فرق العقد ثم كل منهما الى اقسامه
[illegible] فالمتصلة ما حكم فيها بالعناد والتنافى بين نسبتين وكل منهما
الى قضيتين الحملتا سواء الى الحمليتين كان الانحلال او الى المتصلتين
او المنفصلتين او المختلفتين ولا يخفى امثلتها فطرفاهما اى طرفا
المتصلة والمنفصلة فى الاستعمال اى فى السنة المنطقيين قد سميا
المقدم والتالى وبعلقة اى بعلاقة شروع فى تقسيم المتصلة بانه لولا
علاقة فى التعليق المذكور وفقه بها فيه اتصالية اى المتصلة تنقسم
الى قسمين وكانت لزومية على الاول واتفاقية على الثانى ثم العناد
شروع فى تقسيم المنفصلة بان العناد والتنافى المذكور اما وضعا
نفطای فى

نفطا اى فى الثبوت او رفعا فقط اى فى النفى او فيهما اى فى الوضع والرفع
بحيث جمعهما المحيط من خطا يخطو اى مشى فقط والجملة تاكيد للعناد
فذا اى ما حكم فيها بتنافى النسبتين وضعا ورفعا معا منفصلة
حقيقية اما ذانكا اى ما حكم فيها بتنافيهما وضعا او ما حكم به رفعا
فمنع جمع او منع خلو وذانكا اى زين قلبك العلم والتقى اياهما اما الاول
فكالتقسيم الى اشياء لا يجوز ارتفاعهما ولا اجتماعهما مثل الشيئ
اما واجب او ممكن او ممتنع ومثل الموجود اما واجب بالذات واما
واجب بالغير واما الثانى فكالتقسيمات المنتشرة الى اشياء لا يجوز
اجتماعهما ولكن يجوز ارتفاعهما مثل الحيوان اما ناطق واما صاهل
واما ناهق واما طائر واما الثالث فكالتقسيمات الحاصرة الى
اشياء لا تجوز ارتفاعهما ولكن يجوز اجتماعهما مثل الموجود اما ذهنى
واما خارجى والممكن اما جوهر واما عرض والمفهوم اما كلى واما
جزئى الى غير ذلك فى اقسام الحملية بحسب الموضوع حملية
تقسيمها القدما او بحسب الموضوع والمحمول والجهات او واسطة
فلها تقسيمات اربعة بهذا كما ان تقسم بحسب القابل الى اسماء
ط

واما خارج
منشق من الخوارج له صدر
له خوار والى تر للبقر ١٢

والعنصرية

والعنصرية وبحسب الفاعل الى الارادية وغيرها وبحسب ما فيه
الى الاينية وغيرها وبحسب الوقت الى الدائمة والمنقطعة والسريعة
والبطيئة الى غير ذالك ذى اى القسمة بحسب الرابطة قد مضت
انها ثنائية وثلاثية ومن مائية وغير زمانية وثما اى قضية
بموضوع بحسبه فقال فى بيانه ما اى طبيعة محمول حملت على المو
اما حملت على شخص فشخصية تلك القضية أم على الطبيعة ا
الكلية من حيث هى كلية فالقضية الطبيعية سم والحكم ان
كان على الافراد اى الموضوع ولكن لم يبين كمية اى كمية افراد
الموضوع فمهملة وان بكن كلا او بعضا من افراد الموضوع تدره
خانها فاعل قدم للضمير لنقضية فهى محصورة مسورة
اسم اضلها اى منسوبة الى السور للسلب والايجاب اللام
للتعليل خذ بالاربع المحصورات اى بسبب السلب والايجاب
فى المحصورة الكلية والجزئية صارت المحصورات اربع كلا
وبعضا مفعول مقدم اى لفظ كل وبعض سمى سورا الايجاب
فى باب القضايا دعى والباللاطلاق ودع بمنزلة ضمع
لا شيء لا واحد

لا شيء لا واحد اى هذان اللفظان سور السلب الكلى والجزئى
ليس بعض او ليس كل والسور للشرطية يكون مهما وكلما
فقد يكون اى هذا اللفظ فلا يكون ايضا مع الاول سور للكلية
المنفصلة دائما او له امل حرف زايد واما امر او ابدا او ما ثله
كدهر او سرمد مثل دائما اما العدد واما فوق ثم ان كسر المثلثة او لى
كما لا يخفى عوض فى لية علم اعتبار الشخصية فى العلوم
قضية شخصية لا تعتبر فى العلوم لان معرفة الجزئيات
الجسمانية جهة نفر النفس اذ تحتاج فى معرفتها الى البدن
والاته فلا تعبأ التعقل الذى تبعة الى الكليات بخلاف تعقل
الكليات فانه جهة عنايتها اذ لا يحتاج النفس فى التعقل الى
استعمال القوى الجسمانية بل مكتفية بذاتها الا فى الابتداء نحو
الاعداد لا الافادة اذ من فقد حسا فقد علما فان شئت العو
فداوم الكليات ورود المحسوسات وابط انه لا كمال فى اقتناص
ما فرق بخلاف الكليات المحفوظة بتعاقب الافراد سيما الكليات

امراول نمامها دوف
اه حرن زاده وا اولر مشتق
ز دنی عفي

بعفر

العقلية المجردة الدائمة الثابتة في عالم الذكر الحكيم بل ليس جزئي
بكاسب ولا مكتسب اذ من يدرك جزئيا بما هو جزئي او حال
الجزئي لا يدرك منه جزئيا اخر بما هو جزئي الا ان يحسه بحاسة
اخر ولا يكون الاخر مكتسبا منه ولا من الكلي لان الكلي اجل من
ان ينال الجزئي بما هو جزئي والكاسب المكتسب هو الكلي واذا
استتبع تعقل كلي تعقل كلي اخر استتبع تعقل احكام جزئياته وكلي
احكامه الكلية بحيث لا يشذ احكام في دمن الماضين والغابرين
عنه ولا يبقى حاجة الى الاستيناف نظر لتعقل ذاتياتها وعرضياتها
المثبتة لكن تعلموه التصوري والتصديقي من الكليات نوع سعي
بين يدي عقلك يرشد الى حقائق كليات اخرى مجهولة
واحكام مشتركة بين الجزئيات فكان النفس في سباحة بحار
الكليات وغوصها في سياحة ديار المرسلات وتدوسها بل
الجزئي كسراب في الفلا او كحباب في الماء والفلا جمع الفلاة
فالجزئي كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماء حتى اذا جاءه لم
يجده شيئا ووجد الله عنده فوفيه حسابه واما الكلي فانه
مجرد غوص في بعض

غوص في بعض احكام الموضوع وجود موضوع لايجابية اي
للقضية الموجبة حتم ان الموجبة ما حكم فيها بثبوت شيء لشيء
وثبوت شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له فان الايجاب وثبوت المثبت له كان
عينا اي في الخارج فخارجية اي فهي القضية خارجية وهي التي حكم
فيها على افراد موضوعها الموجودة في الخارج محققة مثل كل من في
العسكر قتل وكل دار في البلد انهدمت وهي ذهنية ان هو اي الموضوع
ذهنا اي في الذهن اذ هما وهي التي حكم فيها على الافراد الذهنية
فقط مثل كل اجتماع النقيضين مغاير لاجتماع المثلين وكل جبل ياقوت
ممكن وفي الحقيقية نفس الامر ما ظرف الوجود موضوعها وهي التي
حكم فيها على الافراد النفس الامرية محققة كانت او مقدرة مثل
كل جسم مركب او كل جسم متناه الى غير ذلك من القضايا المستعملة
في العلوم مما ليس الحكم فيها مقصورا على الافراد المحققة اذ المقصود
في المثالين ان كل ما وجد وصدق عليه انه جسم صدق عليه انه
مركب وانه متناه والحكم في المحصورة انما جرى على الطبيعة كما في
القضية الطبيعية لكن في الطبيعية الحكم على نفس الطبيعة لا

بحث

بحيث يسرى الى الافراد كالانسان نوع وفي المحصورة الحكم على
الطبيعة بحيث قد سرى اى افرادها اى الى افرادها فالكلام من
باب الحذف والايصال اذ لو كان الحكم على افرادها كان عم الا انه لم
يمكن ان يلتفت الى افرادها وكيف يمكن استحضار ما لا يتناهى
له تفصيلا والقوى الجسمانية متناهية التأثير والتأثر والعقل
يلحظ الكلي ويحضر موضوع الحقيقيات وكذا بما الغير المتناهية
النفس الامرية الشاملة للافراد الخارجية والذهنية الغير المتناهية
للقوى الجزئية فانظر بعين العقل في المحصورة الى العنوان وتوقف الطبيعة
الكلية العقلية والمرآت اى اجعلها مرآة اللحاظ المرئي بالذات
وما به ينظر الى العنوان لا ما فيه ينظر كما في القضية الطبيعية وعرف
احكام الجزئيات الغير المتناهية من حيث ذاتها المشتركة بالعقل
المجرد البسيط المبسوط اقسام الحملية بحسب المحمول وقسمة
بحسب المحمول هذه ثالث التقسيمات الاربعة للحملية وهي من جهة
التحصيل والعدول فالسلب في القضية ان جزأ بدا للمحمول لا اى
لجزء من القضية وتذكير الضمير لتأويل القضية بالعقد فهي
معدولة لان

معدولة لان اداة السلب موضوعة لسلب النسبة فاذا استعملت
لا في هذا المعنى كانت معدولة فتسمية القضية بها تسمية الكل باسم
الجزء فان جعل جزءا للموضوع فهي معدولة الموضوع او للمحمول فمعدولة المحمول
او للطرفين فمعدولة الطرفين والعناية بمعدولة المحمول وبدونه محصلة
وسالبة المحمول اى موجبة سالبة المحمول ايجابا فقط اذ ربط سلب
ليس سلب الربط حملا لما هو مفهومها وهذه قسم آخر من القضية فكان
الايجاب سواء كان موجبة محصلة او موجبة معدولة او موجبة
سالبة المحمول اخص اذ لزم وجود موضوع له كما مر والسلب اعم اصدق
بانتفاء الموضوع لسبق ربط السلب السببية سلبا اى على السلب
الجزئية اى تحقق جزئية السلب للمحمول مثل زيد هو لا كاتب
او هو ليس بكاتب فاذا قلت زيد لا هو كاتبا وزيد ليس هو
بكاتب لم يكن السلب جزءا وفي ثنائيتها اى ثنائية القضايا كان
جزئيته بالنية او بنقول لفظ لا وغير فيهما العدول بالمواضعة
واما لفظ ليس من سلب فلا يزول ثم انه عدل الموضوع
يعتبر ايضا مع انه قليل الفائدة اذ المعتبر في الموضوع الذات

لا الوصف بخلاف المحمول اذ المعتبر فيه المفهوم فيعتبه وصفه
المنطوق به في القضية فاذا عنه فيفرق بينه وبين السلب
لسبق السور ان كانت القضية مسورة على السلب مثل كل لاحي
جاد فكانت معدولة وان تاخر فكانت سلبا محصلا مثال ليس
كل انسان كاتبا او كما الكاف اسمية اى لسبق مثل والذي عليه
ان كانت غير مسورة مثل ما هو لاحي او الذي ليس بحي جاد
او النية اى بالنية ان لم يكن شيء من هذه مميزة عن السالبة
ورد او بالمواضعة كما مر ومن عدل لعدم القنية اى عدم
الملكة الذي وضع له لفظ ثبوتي والحال انه ليس لاد نحوها
لفظية مثال زيد اعمى فان هذه القضية معدولة كزيد لا
بصير ومثال زيد امي كزيد لا كاتب ان قيل قد عرفنا الفرق
بين المحصلة والمعدولة المحمول بان محمول القضية ان كان
وجوديا فهو محصلة موجبة وسالبة كزيد بصير او
ليس بصير وان كان عدميا فهي معدولة موجبة وسالبة
كزيد لا بصير او ليس بلا بصير وكذا عرفنا الفرق بين الموجبة
المعدلة

المعدولة والسالبة المحصلة بانها ان كانت ثلاثية وتقدم الرابطة
على حرف السلب كانت موجبة لربط الرابطة ما بعدها بالموضوع
وان توخر كانت سالبة لسلب الربط وان كانت ثنائية فلا فارق
الا النية او الاصطلاح على تخصيص بعض الالفاظ بالايجاب وبعض
بالسلب كتخصيص لفظ غير بالعدول وليس بالسلب لكن ما الفرق
بين الموجبة المعدولة المحمول وكذا السالبة البسيطة المحصلة وبين
الموجبة السالبة المحمول فانا اذا قلنا ج ليس ب فالسلب ان كان
جزء من المحمول كانت القضية موجبة معدولة وان كان خارجا
كانت سالبة فلا يتصور موجبة سالبة المحمول قلنا ان السلب
خارج عن المحمول في السالبة وسالبة المحمول كليهما الا ان في سالبة
المحمول زيادة اعتبار فانا في السلب نتصور الموضوع والمحمول
ثم النسبة الايجابية بينهما ونرفع تلك النسبة وفي سالبة المحمول
نتصور الموضوع والمحمول والنسبة الايجابية ونرفعها ثم
نعود ونحمل ذلك السلب على الموضوع اشعارا بان ذلك
السلب على عند وجود الموضوع فانه اذا لم يصدق ايجاب
المحمول على الموضوع لصدق سلبه
عليه

فيتكرر اعتبار السلب فيها بخلاف السالبة ففي السالبة اربعة امور
وفي سالبة المحمول خمسة امور وفي المعدولة ثم فالسلب جزء اذا
عرفت هذا فاعلم ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان سالبة المحمول كا
السالبة في عدم استدعاء وجود الموضوع وليس بحق لانها موجبة
حيث انها ربط سلب لا سلب ربط كما اشرنا في المتن جعل
الجهات جزء للمحمول ايضا قد علم اي قسمة القضية الى ما يجعل
فيها الجهة جزء من المحمول او الى غيره كما في السلب قسمة بحسب المحمول
فالكتب بالامكان الانسان لزم فيصير القضية ح ضرورية
كما سننقل عن الشيخ الاشراقي ش وايضا اي قسمة اخرى بحسب
المحمول هي انه المطلق من الوجود والمقيد من الوجود هل به
اي بالمذكور يتحدد اي اذا كان محمول القضية وجودا مطلقا
مثل الانسان موجود فالقضية هلية بسيطة واذا كانت
وجودا مقيدا فهي هلية مركبة مثل الانسان كاتب الموجود
واذ فرغنا من التقسيمات الثلثة للحملية شرعنا في تربيعها
فقلنا اقسامها بحسب الجهات ثلثا اي عقيب انتهى مباحث

ولما لزم تحقيق

ولما لزم تحقيق الجهة اولا قلنا فنسبة القضية مكيفة في الواقع
ونفس الامر بصفة فتلك الصفة النفس الامرية وكيفية النسبة
مثلا محققة مادة سيما امر مؤكد بالنون الخفيفة المبدلة بالالف
فقد تسمى بالعنصر ايضا ضرورة امكانا او غيرهما من المواد و
بيان للمادة ولفظ على المادة في القضية الملفوظة يدلنا يسمى جهة
وتلك القضية الحملية تسمى الرباعية لكونها ذات اربعة
اجزاء مع ذكر الرابطة وللموجهة لاشتمالها على الجهة ومقابلها
تسمى مطلقة ويحتمل في اعراب العبارة ان تكون كلمة تلك
مضافا اليها الكلمة جهة وح لم تكن من باب الفصل والوصل
كذلك في القضية العقلية والكلام النفسي الذي هو نطق النفس
الناطقة معقول يدل اي بهذه الموجهات الملفوظة جهة
عقلية تدقيقية فحاصله ان التفاوت بالتعريف والتنكير
في الكلمة المكررة في اخر البيت رافع للايطا واغا لم يقل في القضية
الذهنية لئلا يشتبه بالذهنية المقابلة للخارجية
والحقيقية ولان الاعتنا في العلوم الحقيقية بالمعقول

لا بمطلق المعلوم الذهني غوص في بعض اقسام الموجهات
المحصة فالحكم في القضية ان ضرورة للنسبة ابانا اظهر ماذا
جوهر الموضوع ابدا اي موجودا كانا هذه العبارة كقولهم ما دام
ذات الموضوع موجودة كانت القضية ضرورية الذاتية
اي تسمى بالضرورة الذاتية وهذه القضية تنعقد في مواد ثلاثة
في حمل ذات الشيء على ذاته بمعنى عدم فقدان الشيء نفسه مثل الا
انسان بالضرورة وحمل ذاتياته عليه كالانسان حيوان بالضرورة
وحمل لوازم ماهيته عليها كالاربعة زوج بالضرورة وكلها بقيد
بما دام ذات الموضوع موجودة مطلق محض وبسيط صرف لا قيد فيها
حتى قيد ما دام الذات قضية اخرى اشرف القضايا هي قضية ضرورية
ازلية تنعقد في وجود الحق تعالى وصفاته مثل الله تعالى موجود
بالضرورة الازلية والله حي عالم قادر بالضرورة الازلية
لان واجب الوجود بالذات واجب الوجود من جميع الجهات ثم القضية
مشروطة عامة ان كان بالوصف شيء اي ضرورة نسبتها
مثل كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا

وقتية مطلقة

وقتية مطلقة ان تحتذى ضرورتها وقتا معينا مثل كل قمر
منخسف بالضرورة وقت الحيلولة وفي قضية منتشرة مطلقة
وقتها اي وقت الضرورة لم تحصره اي لم تعينه مثل كل انسان
متنفس وقتاما ثم عقد ضروري منها المحمول جا كلمة من
نشأتية اي من الموجهات البسيطة والضروريات القضية
الضرورية بشرط المحمول لان حيثية الوجود مطلقا او مقيدا كاشفة
عن الوجوب كما قلنا اذ الوقوع في الوجوب اندرجا والحكم بالدوام
للنسبة ذاتا اي ما دام الذات دائمة مثل كل فلك متحرك دائما والدوام
عدم زوال النسبة والضرورة امتناع زوالها عقلا فهي اخص منه
وعرفية عامة ان كان الحكم بالدوام وصفا سمه اي اسم العقد
عرفية وان كان الحكم بفعلية اي بان نسبة العقد واقعة
في احد الازمنة والاوجه مطلقة مثل كل انسان متنفس
بالفعل وهي في الاسم لا توجيهها متفقة اي كما تسمى القضية
الغير الموجهة مطلقة كذلك ما حكم فيها بفعلية النسبة
يعني من الموجهات بلفظ عامة بالتخفيف لضرورة الشعر

اي

الى اسمها اضف اى قال لهذه التى من الموجهات مطلقة عامة
ويكونها اعم الوجوديات اى اعمها صف والمراد الوجود بيان
الاثنتان من المركبات والجعية باعتبار المواد او منطقية
او المراد الموجهات التى لنسبها مطلق الوقوع فالممكنة خارجة
وان بلا ضرورة ممكنة وهى عمة اى ممكنة عامة وممكنة
خصة مفننة اى منقسمة فان كان الحكم بلا ضرورة خلاف
النسبة المذكورة فالقضية ممكنة عامة وان كان الحكم
بلا ضرورة الطرفين المخالف والموافق فالقضية ممكنة خاصة
كما قلنا فلا ضرورة الخلاف عمة مثل كل انسان كاتب بالا
لامكان العام والخص اى الامكان الخاص لا ضرورة بومة
اى بالقام فى كلا الطرفين يق اعطاه برمته اى بجملته مثل
كل انسان كاتب بالامكان الخاص والممكنة الخاصة من
المركبات فهذه القضية فى المعنى قضيتان ممكنتان عامتان
اى كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان بكاتب
بالامكان العام ولهذا قلنا عمة بسيطة بالذات وخصة من
المركبات

اكان الحكم

المركبات غوص فى باقى المركبات والبعض من ذى اى الموجهات
جهة حيثما نقيد با الا للاستوام الذاتى لا الوصفى اذ يلزم التناقض فى الحكم
بالدوام الوصفى لو نقيد به كالمشروطة والعرفية تركيبا بدا اى
يحصل القضية المركبة كذا بلا ضرورة ذاتية قد قيدت مطلقة
فعلية اى المطلقة العامة نتحذف القيود اذ تركبنا القضية
عن اسمها فهذا فى الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة فاذا قيدنا
باللادوام حذف لفظ المطلقة عن اسمها فيق لها الوقتية و
المنتشرة وبعضها اى بعض المركبات تبدلت بحسب الاسماء قلنا
فانع وجودية اى سم بوجودية لا دائمة وبوجودية لا ضرورية
الفعلية اى المطلقة العامة المقيدة باللادوام او اللاضرورة
اذن اى حين التقييد بخصة صفن وصفية المراد بالوصفية
المحكوم بالدوام الوصفى الا عند من الضرورية الوصفية اى
شرح المشروطة العامة بالمشروطة الخاصة والعرفية
العامة بالعرفية الخاصة ثم ان اللادوام اشارة الى مطلقة
عامة مخالفة لاصل القضية فى الكيف وموافقة لها فى

الم

فى الكم كما قلنا فعلية مدلولة لا دائما اما بالاضافة واما من باب
الكم الحذف والايصال اى مدلولة للفظ لا دائما فى القضايا المركبة
خالف الكيف للاصل لا الكم مثل كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا لا دائما اى لا شيء من الكاتب متحرك الاصابع
بالفعل وكذا مدلول لا ضرورة امكان عام اى ممكنة عامة
كلا دوام ادبها كيفا وكما اى بحسب الكيف والكم حيث ان تلك
الممكنة العامة خالف مع اصل القضية فى الكيف ووافق
معه فى الكم مثل كل انسان متحرك الاصابع بالفعل لا بالا
الضرورة اى لا شيء من الانسان متحرك الاصابع بالامكان
العام عوض فى ابداع الشيخ المتاله شهاب الدين
السهروردى رد سن كل الموجهات الى القضية البتاتية
الشيخ الاشراقى فى تلطانة الالهية بل التالهية قضية
قضية فى البتاتة تتقدم الى الموجهة على المتن والتنوين
البت بمعنى القطع والجزم فان الضرورة هى اليقين كل الجهات
فى الضرورى اى كل الموجهات فى القضية الضرورية ادرجا
طلبا للا

طلبا للاختصار ولقلة الانتشار وعناية بالاصول ورفضا للفضول
اذ الوجود كاشف الوجوب حالا نحيثية الوجود حيثية الاباء عن
العدم وان الجهة ان جزء محمول عدت كسلب بجعل جزء للمحمول
فبالضرورة لقد الت اى رجعت القضية البتة اى الى الضرورة قال
فى حكمة الاشراق لما كان الممكن امكانه ضروريا والممتنع امتناعه
ضروريا والواجب وجوبه ايضا كذلك فالاولى ان يجعل الجهات من ا
الوجوب وقسيميه اجزاء للمحمولات حتى تصير القضية على جميع الاحوال
ضرورية كما تقول كل انسان بالضرورة هو ممكن ان يكون كاتبا
او يجب ان يكون حيوانا او ممتنع ان يكون حجرا فهذه هى الضرورة
البتاتة فانا اذا طلبنا فى العلوم امكان شيء او امتناعه فهو جزء
مطلوبنا اى لا انه جهة له بل الجهة فى الكل هى الضرورة المطلقة
ولا يمكننا ان نحكم حكما جازما الا ما نعلم انه بالضرورة كذا
فلا نورد من القضايا الا البتاتة انتهى ما اوردنا من كلا
لكنا قد اقتفينا اثرهم اذ ذلك التفصيل شرح ما حتم
اى للضرورة مراتب متفاوتة فينبغى ان ينبه على ان الضرورة

الذاتية غير الضرورة الوصفية وغير الضرورة الموقتة وان اللتى مع استحالة الانفكاك عنه اللتى تخص الدوام الذى لامعها قس عليها نعم مطلق الضرورة اصل محفوظ فيها لم يجر اى ما لا ف نفرط لنا بان لا نذكر احكام القضايا المهمة بالتحرير الخالى عن الحشو الزايد ولا نشطط بالاطناب فى الموجهات كما فعل بعض المتأخرين فقد جعلنا الله من امة وسط كما قال فى كتابه المجيد ولتكونوا امة وسطا والجهة وان شئت فى بعض الملاحظات منسوبة محمولة كالمعنى الحرفى الذى تدعيه معنى اسميها ملحوظا بالذات لكنها المكيفها الذى هو النسبة الة اللحاظ وفى ذاتها الآن اى مثلها فى انها ما بها ينظر لا كما فيها ينظر ومطلوبة بها حتى تكون محمولا العلم غوصة التناقض نقيض كل اى كل شيئ رفع اى نفيه او رفع نوع به فاللانسان اللاانسان نقيض الانسان لكونه رفعا له والانسان نقيضه لكونه مرفوعا بالوضع نعم رفع لهما اى الينهما مرجوع لما قال بعضهم نقيض كل شيئ رفعه فهم فهم

منه

منه التخصيص مثل اللاانسان ولم يشمل عين الشيئ بل لبعضهم هذا بقوله نقيض كل شيئ نفيه ولبعضهم عمم الرفع بان المصدر بمعنى القدر المشترك بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول وهذا معنى قولنا تعميم اه من احد الشطرين لا مناص واى من احكام النقيضين انه لا يجوز رفعهما ولا جمعهما وبالقضية هنا اى فى المنطق لا فى الحكمة دعه هنا اختصاص وهو اى التناقض المنطقى اختلاف فى القضيتين بالذات تخرج مثل زيد انسان وزيد لا ناطق فانهما نقيضان بالعرض وفى قوة النقيضين فى الصدق كذا فى الكذب اى لا يتأتى تقسيمها الصدق والكذب فلا يصدقان معا ولا يكذبان معا فاختلفا كيفا اى فى الايجاب والسلب وكما اى فى الكلية والجزئية وجهة عند المتأخرين والوحدة فيما عدا هذه الثلثة متجهة من الثمانية المشهورة وهى ان يكون معنى المحكوم عليه والمحكوم به والشرط والاضافة والكل والجزء والقوة والفعل والمتى والاين غير مختلفا اذ مع الاختلاف فى يجوز الصدق فى جميع المواد فلا تناقض كقولنا زيد كاتب وعمرو ليس بكاتب وزيد كاتب وليس بنجم والاسود قابض للنور

قوله وبالقضية لان الكلام فى احكام مهادلة ثم يتعلق بهم بالتناقض بين المفردات غرض يعتد به بل انما هو فى التناقض بين القضايا لا جرم اختص نظرهم بالتناقض بين القضايا دون هذا فى تعريفهم انه فيه ذلك شرح مطالع

قوله بالذات اى يكون ذات الاختلاف مقتضيا صدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم فان السلب والايجاب فيهما لما كانا واردين على موضوع ومحمول واحد يقتضى كذب احدهما وصدق الاخر واما ان لا يقتضى لذاته بل بواسطة كالايجاب قضية مع سلب لازمها المساوى كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق فان اختلافهما انما يقتضى افتراقهما فى الكذب والصدق لا لذاته بل بواسطة استلزام الواحدة من القضيتين نقيض الاخرى فخرج هذا بقوله لذاته وح انطبق الحد على المحدود شرح مطالع

البصر اى بشرط السواد وليس بقابض له اى بشرط زوال السواد
وزيد اب اى لعمرو وليس باب اى لبكر والزنجى اسود اى بشرته
وليس باسود اى سنه والعسل حار اى بالقوة وليس بحار
اى بالفعل وزيد موجود اى الان وليس بموجود اى فى المستقبل
وزيد جالس اى فى السوق وليس بجالس اى فى الدار وقد كفى
اى فى الوحدة ان وحدت جزاءها اى جزء القضية فترجع الثمانية
الى وحدة المحكوم عليه وبه ومتعلقاتهما او وحدة الحمل وزيد
عند بعضهم وحدة تاسعة هى وحدة الحمل ايضا عنيته ولهذا
فالجزئى جزئى اى بالحمل الاولى وليس بجزئى اى بالحمل الشايع
والعدم عدم بالاول وليس بعدم بالشايع وكذا المحال
واللاثابت فى الذهن واللاممكن العام واللاشيئ ونحوها
بدل لفظ التناقض فى اصطلاح المنطقى بالتضاد
تحت اى ما تحت التضاد حتى كانت القضيتان فى الكيف
لا فى الكم فتخالفتا مثل كل حيوان انسان ولا شيئ
من الحيوان بانسان فكلتاهما كاذبة ومثل بعض الحيوان
انسان وبعض

انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فكلتاهما صادقة فالاول
تضاد والثانى ما تحت التضاد قال الشيخ الرئيس فى الشفاء ليس
الكلى السالب يقابل الكلى الموجب مقابلة بالتناقض بل هو مقابل
له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة اخرى فلنسم هذه المقابلة
تضادا اذ كان للمتقابلين ان يكذبا معا ولا يجتمعان صدقا اصلا وكذلك
لا يجتمعان لذلك الاضداد فى اعيان الامور انتهى قال المحقق
الطوسى قدس سره فى شرح الاشارات المختلفتا الكيفية المتفقتا الكمية
ان كانتا كليتين سميتا متضادتين لجواز اجتماعهما على
الكذب دون الصدق وهو فى مادة الامكان وان كانتا
جزئيتين سميتا داخلتين تحت التضاد لدخولهما تحت الكليتين
وهما يجوز ان يجتمعا على الصدق دون الكذب كما فى تلك المادة
بعينها انتهى فالكليتان فى مادة الامكان كقولنا كل انسان
كاتب ولا شيئ من الانسان بكاتب فكلتاهما كاذبة
والجزئيتان فى تلك المادة بعينها كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فكلتاهما صادقة
كذا [redacted] الشيخ

لا بد فى شرائط التناقض منهما على ان
كيفية اخذ النقيض على الذهن ان تعد
يذكر نقيض قضية قضية على
لتحصيل الاحاطة التامة فالقضية
كانت بسيطة فنقيضها بسيط
لانه رفع نسبة واحدة

في نقايض الموجهات موجهات اي نقايض الموجهات بيانها ان
لشروطيتها خاصة مثلا امكان عمر مثلا ان موجهة لجز الاول
اعلم موجهات اي نقيض الضرورية المطلقة هو الممكنة العامة
لان نقيض كل شيء رفعه كما هو المشهور ورفع الضرورة امكان
الطرف المقابل فكل الانسان حيوان بالضرورة نقيضه ليس بعض
الانسان حيوانا بالامكان العام و نقيض المشروطتها اي مشروطة وقتية
عامة هو حينية ممكنة يحكم فيها بسلب الضرورة الوصفية عن الجانب
المخالف فتكون نقيض الحكم فيه بضرورة الجانب المخالف فيجب
بحسب الوصف فنقيض بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
قولنا ليس بعض الكاتب متحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان
العام ودائمة اطلاق عم لنقيضها سمه اي المطلقة العامة
نقيض للدائمة لان سلب الدوام يلزمه فعلية الطرف المقابل
فكل فلك متحرك دائما نقيضه ليس بعض الفلك متحرك بالفعل
وعرفية عمتها المقابلة والنقيض لها حينية مطلقة خذ
يا عاقلة نظيره نقائضه الحينية الممكنة للمشروطة العامة
فنقيض بالدوام

علم ان نقيض كل شيء رفعه بهذا القدر
كاف في اخذ النقيض لقضية قضية حتى
ان كل قضية يكون نقيضها رفع تلك القضية نقيضها
ثم قولنا كل انسان حيوان بالضرورة اذا رفع
انه ليس كل ذلك بل يرى القضية لكن محصلة
القضية ربما يكون نقيضها قضية لها مفهوم
معين من القضايا المعتبرة وربما لم يكن فيحتاج
قضية لها مفهوم محصل عند القدماء بحسب
بل يكون لرفعها لازم مساو له مفهوم
عند القدماء فخذ ذلك اللازم واطلق
اسم النقيض عليه تجوزا محصلة لنقيض
القضايا الموجهات محصلة عند
وان حصلت تلك المفهومات لم يتيسر لك
بالقدر الادنى في اخذ النقيض
استعمل في الاحكام ان المراد بالنقيض
في هذا الفصل احد الامرين النقيض
الاول الملازم المساوي صح
منه

بالدوام كل كاتب متحرك ما دام كاتبا قولنا ليس بعض الكاتب
بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل وقس عليهما نقيض
الوقتية والمنتشرة المطلقتين لان نقيض كل شيء رفعه فكما
ان النقيض للضرورة الذاتية الامكان الذاتي وللضرورة
الوصفية الامكان الوصفي كذلك للضرورة الوقتية الامكان
الوقتي فكل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة نقيضه
ليس بعض القمر بمنخسف وقت الحيلولة بالامكان فيه اولا
المطلق بمعنى سلب الضرورة في جميع الاوقات كما في المنتشرة
المطلقة فكل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما نقيضه ليس
بعض الانسان متنفس بالامكان في جميع الاوقات والنقيض
لمركباتها المنفصلة اي المركبات من الموجهات المنفصلة المانعة
الخلو المؤلفة من جزئين هما نقيضا جزئي المركبة وفيما بين جزئيها
اي جزئي المنفصلة هي المحتملة اي نقيض المركبة اما هذا واما ذاك
لا على التعيين لان نقيض كل شيء رفعه ورفع المركب برفع احد
الجزئين

كاذبين بوضعهما وهذا فالمنفصلة مانعة الخلو فقولنا كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما انقيضه منفصلة
هي قولنا اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان حين هو
كاتب واما بعض الكاتب متحرك الاصابع دائما وقس وهذا في
المركبة الكلية ويكفي موضع الترديد في المركبة الجزئية اي ادموضح
من الحملية المردودة المحمول انه يكذب المركبة الجزئية كبعض الحيوان
انسان بالفعل لا دائما ويكذب كل ان نقيضي جزئيها الممردهما
لا شيء من الحيوان بانسان دائما وكل حيوان انسان دائما
فنقيضها قضية حملية مردودة المحمول فيقال في المثال المذكور
كل حيوان اما انسان دائما او ليس بانسان دائما نقل قول
لبعض القدماء عند بعض القدماء الكيفية اي كيفية النسبة
النفس الامرية وهي الجهة مطلقا ما اي كيفية وجهة ذي
اي هي بعينها الايجابية فليس نسبة فكيف كيفها في سالب
اي لا حقيقة لنفس النسبة السلبية في عقد سالب فضلا
عن كيفيتها وفي البين مين طيفها اي تخيل الكاذب يجعلها
العقل الجزئي بمعونة الوهم امرا موجودا مكيفا كالامر
الثبوتي

هذا كاذب لان الحيوان ثابت لبعض افراد الانسان دائما وسلبه عن الافراد الباقية دائما لا يستلزم الدوام

الثبوتي فليس في السالبة الا النسبة الايجابية التي هي مسلوبة
ليس وغيرها ونقل صدر المتألهين قدس سره في الاسفار
ان الفلاسفة المتقدمين على ان النسبة الحكمية في كل قضية
موجبة كانت او سالبة ثبوتية ولا نسبة في السوالب او
النسبة الايجابية التي هي في الموجبات وان مدلول القضية
السالبة ومفادها ليس الا رفع النسبة الايجابية وليس
فيها حمل وربط بل سلب حمل وقطع ربط وانما يقولها الحملية
على المجاز والتشبيه وان لا مادة في السوالب بحسب السلب
بل بحسب الايجاب فلذا لا تختلف في الموجبة والسالبة بحسب
النسبة الايجابية والسلبية خلافا لما شاع بين المتأخرين
المتفلسفين من ان في السالبة نسبة سلبية هي غير النسبة
الايجابية وان المادة كما تكون بحسب النسبة الايجابية كذلك
تكون بحسب النسبة السلبية وان مادة النسبة السلبية مخالفة
لمادة النسبة الايجابية ولا يخلو شيء منهما من المواد
الثلث

الان المشهور رعايتها فى التراتيب لفضلها وللانخراط معاينة
فى السوالب فيها فان واجب العدم ممتنع الوجود وممتنع العدم
واجب الوجود وممكن العدم ممكن الوجود ثم قال س وانت تحقق
لديك ان السلب عما هو سلب ليس له معنى محصل يثبت له
او به او يرفع عنه او به معنى على سبيل الوجوب او الامتناع
او الامكان فقد دريت انه لا يكون لنسبة سلبية مكيفة
بضرورة او دوام او فعلية وامكان بل انما يؤل ضرورة النسبة
السلبية الى امتناع النسبة الايجابية التى هى نقيضها ومعنى
دوام النسبة السلبية سلب تلك النسبة الايجابية فى كل
وقت وقت على ان يعتبر ذلك فى الايجاب ويجعل السلب خطا له
بذلك الاعتبار فيرفع بحسب اى جزء فرض من اجزاء الاوقات فهى
فعلى هذا ليس لقضية موجهة نقيض هو موجهة اخرى الا باعتبار
تلك الموجهة الموجبة ولم يزد الا الليس على النسبة وكيفيتها
وجهتها اللاحقين لا ليس فليس نقيض الضرورية الا سلبها
ولا نقيض الدائمة الا سلبها الا ممكنة ولا مطلقة عامة
ولا غيرهما فى غيرهما لان نقيض كل شيء رفعه واليه اشرنا
بقولنا

بقولنا سالب ضرورى فى عقد سالب هو نقيض عقد موجب
ضرورى بحسب ليس امكان وممكنة ولا اطلاق ومطلقة
عامة فى عقد سالب نقيض عقد موجب ذى دوام وغيرها
مما تلا اى تبع الضرورية فى الذكر او تلا الناظم تلاوة من
باب الالتفات من التكلم الى الغيبة او تلا النظم من باب الاسناد
المجازى او تلا القائل بالقول المشهور فيما بين المتأخرين كان
سالبا على هذا بدء اى فى الابتداء قبل دخول اداة السلب او
نفى الموجب مدة اى مادة كانت وبعد اذا اخذ نقيضه سلبا فان
السلب يرفع العقد والمقيد جميعا على هذا ليستغنون عن كثير
من تطويلات كثير من المتأخرين لكن نقيض الحقيقيهما اى النقيض
المتداول على السنة المتأخرين هو الاعم من اللازم اى لازم النقيض
وعلمت من سياقنا لما حررنا فى ذيل ما نقلنا عن الشيخ الاشة
انه تحصل نهج القصد اى سبيل الاقتصاد ثم اى هو تام الايجاز
محل ولا تطويل ممل عوض فى العكس المستوى بالمستقيم
المستوى ما هو العكس المصطلح دعى تبديل جزئى القضية

عوض فى العكس
المستوى

وهذا اولى من الموضوع والمحمول لشموله عكس الحمليات والشرطيات
والمراد بالمحكوم عليه وبه الجزءان الاولان اللذان لا اقل منهما في
تحقق القضية والسور خارج واداة السلب عبارة عن كيفية جارية
في نسبة ما الكون المبدل في صدقها اي في صدق القضية الا
وكيفيتها الحد ومقارنة الكذب في بعض عبارات القوم
لا انتقاض بقولنا كل حيوان انسان فانه كاذب وصدق عكسه
وهو بعض الانسان حيوان والتعريف للعكس المصدري المصطلح
واطلاق العكس على القضية المبدلة مجازي فلو كان حقيقيا
علم رسمه من هذا ان قيل عليه وعلى التعاريف المشهورة انها
منقوضة بمثل قولنا كل انسان ناطق فانه صادق مع قولنا كل
ناطق انسان وليس عكسا اصطلاحيا له قلنا المراد ان يكون
صدقه على سبيل اللزوم فان العكس لازم للاصل اي يكون
هيئة الاصل بحيث كلما تحققت وصدقت في اية مادة
كانت صدق العكس وهذا انما هو في الجزئية واما في هذه
الموجبة الكلية فعلى سبيل الصحة الاتفاقية ولفظ الاتحاد
في هذا

وكيفية الشيء صفته
والصفة عرض الشيء
والعرض ضد يحتاج
الشيء ولا يستغني ابن لسد

[illegible]

علم زعم في كونه
حقيقة تعريفه هكذا
العكس المتعارف
القضية المبدلة

في هذا الرسم يدل على المراد مع صدق الاصل العكس يعني
عن سند هذا من فروع العكس وثمراته فظهر الايجاب
الكلي او الجزئي جزئيا عكسه لجواز عموم المحكوم به والا لانتقض
بمثل قولنا كل شيخ كان شابا بالصدفة وكذب عكسه وهو لبعض
الشاب كان شيخا فان هذا ليس عكسه لان كان جزءا للمحمول
في الاصل ولم ينقل في العكس بل عكسه الصحيح بعض من كان
شابا فهو شيخ وهذا مثل ان بعض الحيوان هو غير الانسان ليس
عكسه بعض الانسان هو غير الحيوان لان السلب جزء المحمول
ولم ينقل الى الموضوع بل بعض غير الانسان هو حيوان والسالب
الكلي كنفسه انعكس والا لزم سلب الشيء عن نفسه لانه كلما
صدق لا شيء من الانسان بحجر صدق لا شيء من الحجر بانسان
والا لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل
ونقول بعض الحجر انسان ولا شيء من الانسان بحجر فينتج بعض
الحجر ليس بحجر وهذا محال منشؤه نقيض العكس لان الاصل

صادق وهيئة الاولى بل بهيئة الانتاج فبقى ان يكون نقيض
العكس باطلا فيكون العكس حقا وهو المطلوب والنقض لو صدق
بعض الحجر انسان صدق عكسه اى بعض الانسان حجر وقد كان
لا شيء من الانسان بحجر هف ولا ينتقض القاعدة بالامثلة
المشهورة مثل لا شيء من الحايط فى الوتد ولا شيء من السماء
على الملك نحو هما لان عكسهما الى ان لا شيء من الوتد فى
الحايط ولا شيء من الملك على السماء كما يتوهم اذ لم ينقل
المحمول بكليه فان كلمة فى وعلى بل متعلقهما المقدر لم تنقل فعكسها
الصحيح لا شيء من الكائن فى الوتد بحايط ولا شيء من
المتمكن على الملك بسماء والسالب الجزئى اى دائما ان لا عكس له
لجواز عموم المحكوم فيصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا
يصدق بعض الانسان ليس بحيوان وفائدة الترتيب كالمنفصلة
اى ليس لها عكس اذ لا فائدة فى تبديل قولنا اما ان يكون
العدد زوجا واما ان يكون فردا الى قولنا اما ان العدد
فردا واما ان يكون زوجا لفقد الترتيب الطبيعى وليس
معناها

معناها الا المعاندة بين الشيئين والتفاوت ليس الا بتقديم او
تاخير فى اللفظ عكس الموجهات للموجبات من حيث الجهة
دائمتان اى الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وعامتان
اى المشروطة العامة والعرفية العامة اوجبت اى الموجبات
من هذه الاربع حينية مطلقة اى اليها انعكست مثلا
كلما صدق قولنا بالضرورة او دائما كل انسان حيوان صدق
قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان والا فيصدق
نقيضه وهو دائما لا شيء من الحيوان بانسان فهو مع
الاصل ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة او دائما
عكس لعقد الخاصتين اى المشروطة الخاصة والعرفية
الموجبتين وكذا فى قضايا بعدهما بقرينة المقابلة للسوالب
لازمه اى لازم العقل لان العكس لازم الاصل حينية مطلقة
لا دائمة اى مقيدة باللادوام اما الحينية المطلقة فلانه
كلما تحققت الخاصتان تحققت العامتان وكلما تحققتا
صدق

في عكسها الحينية المطلقة واما اللادوام فلانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه ونضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو المشروطة
العامة فينتج نتيجة ونضمه الى الجزء الثاني من الاصل فينتج ما ينافي
تلك النتيجة مثلا كلما صدق بالضرورة او بالدوام كل
كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما صدق في العكس
بعض متحرك الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع
لا دائما اما صدق الجزء الاول من العكس فلانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو دائما لا شيء من متحرك الاصابع
بكاتب ما دام متحرك الاصابع وهو مع الاصل ينتج بالضرورة
او بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب ما دام كاتبا واما صدق
الجزء الثاني اى اللادوام ومعناه ليس بعض متحرك الاصابع
بكاتب بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو (اى لادوام العكس)
قولنا كل متحرك الاصابع كاتب دائما فنضمه مع الجزء
الاول من الاصل ونقول كل متحرك الاصابع كاتب دائما وكل
كاتب

كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج كل متحرك الاصابع دائما
متحرك الاصابع دائما ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل ونقول
كل متحرك الاصابع كاتب دائما ولا شيء من الكاتب بمتحرك
الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرك الاصابع بمتحرك
الاصابع وهذا ينافي النتيجة السابقة صنفا الوجودية اى
الوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وصنفا الوقتية
وبعد من ذلك الاربع من القضايا هو الفعلية اى المطلقة العامة
وذى لنفسها اى المطلقة العامة عكس لنفسها الخ فنقول
كلما صدق ج ب باحدى الجهات الخمس لصدق بعض ب ج
بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من ب ج دائما وهو
مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج وليس ينعكس الممكنتان عند
الشيخ هو ابو علي بن سينا فانتفى مناطه وهو ان صدق
الوصف العنواني على ذات الموضوع بالفعل فلا عكس
للممكنة العامة والخاصة لان مفهومها ان ذات ا
الموضوع

الى وقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة

يثبت له وصف الموضوع بالفعل ووصف المحمول بالامكان
ومفهوم العكس ان تلك الذات له المحمول بالفعل ووصف
الموضوع بالامكان ومن البيّن ان الاول لا يستلزم الثاني
لان الممكن ربما لا يخرج الى الفعل اصلا والمنبه على هذا المعنى
انه ربما امكن صفة لنوعين ثبت لاحدهما بالفعل دون
الاخر فما صدق عليه النوع الثاني صدق عليه الوصف
بالامكان ولا يصدق النوع الثاني بالامكان على ما صدق
عليه الوصف بالفعل لان كل ما صدق عليه الوصف
بالفعل هو النوع الاول مثلا المركوبية لزيد ممكن للفرس وللحمار
وثابت بالفعل للفرس فقط فيصدق كل حمار مركوب زيد
بالامكان ولا يصدق بعض مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان
العام الذي هو اعم الجهات لصدق قولنا لا شيء من مركوب
زيد بالفعل حمار بالضرورة اذ كل مركوب زيد بالفعل
فهو فرس ولا شيء من الفرس بحمار بالضرورة واما
المعلم

[illegible]

المعلم الثاني الفارابي فعنده صدق الوصف العنواني على ذات الموضوع
بالامكان ولهما العكس عنده في سالب اي في عقد سالب كلي
دائمتان عكسهما دائمة وعامتان عكسهما عرفية عمة بصيغة
التفعيل للنسبة وفتح الميم الثاني من باب اضرب عند الجمهور وهما
خصتهما اي الخاصتان عكسهما عرفية لا دائمة في البعض
اي يكون جزئية والكل تخلف تامة بيانه اي بيان التخلف
ان نقيض العكس منضما مع اصله بحيث صار قياسا
انتج ما اي نتيجة قد امتنع كما في الامثلة فهذه ست من
السوالب الكلية الموجهة كما قلنا فالست من سوالب كلية
انعكست وما لها اللبسية اي ليس لها عكس منها اي
من السوالب الكلية الموجهة كجزئيات سلب اي كان اسم السوالب
الجزئية لا عكس لها سبعة اي سبع وهي صنفا الوجودية
وللاتي ثلث اي تبعت الوجوديتين في الذكر وهما انفا
والدليل على ان السبع لا عكس لها قولنا ان خصتها اي

اخص الشبه الوقتية ولا عكس له فذو العموم اى المطلقات
التى هى اعم منها اللزوم اى لزوم العكس للقضية ولزوم
الاعم للاخص ماثله اى ماثل ذلك الاخص فى عدم الانعكاس
ففيه سمعك خذ تقريره من كتب المنطق مثاله الاخص فى النزع
اى صدق الذلك بانه يصدق قولنا بالضرورة لا شئ
من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب بعض المنخسف
ليس بقمر بالامكان العام عكس النقيض تقتضى
الجزءين اى جزئى القضية بكل جزء الشرط تدعم لمفعول
ان لتشا عكس النقيض للقضية وفيه كالمستوى لصدق
والكيف تقا بالضرورة اى كل منهما باق فقولنا كل ج ب ينعكس
بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس ب ليس ج هذا على مذهب
القدماء وذو الحقوق اى المحققون من المنطقين جاعلوا المبدل
فى عكس النقيض نقيض ثانيهما اى نقيض الجزء الثانى من
القضية فيقدم مع عين الجزء الاول ويتوخر مع اختلاف
الكيف فعكس نقيض كل ج ب لا شئ مما ليس ب ج

لكن

بيانه فى ثانية الملا

بحث عكس النقيض

لكن ابتنا على القديم اى على طريقة القدماء اكثر عكس اى عكس
النقيض حسبنا فالموجبات فههنا اى فى عكس النقيض بامر
طالب الرأى المعنوى فى الحكم كالسوالب فى العكس المستوى
اى كما ان السالبة الكلية تنعكس فى العكس المستوى كنفسها
والجزئية لا تنعكس اصلا لذلك الموجبة الكلية فى عكس
النقيض تنعكس كنفسها والجزئية لا تنعكس اصلا وكذلك
الحكم بحسب الجهة والسالب كالموجب فى العكس ذا بدل
من العكس اى عكس النقيض فالظرف متعلق بالا
السالب فالمعنى انه كما ان الموجبة كلية كانت او جزئية
تنعكس بالعكس المستوى الى الجزئية كذلك السالبة مطلقا
تنعكس بعكس النقيض الى الجزئية وكذلك بحسب الجهة
وذا اى عكس النقيض وذاك اى العكس المستوى
استويا ماخذا اى مناطا ودليلا والتفصيل يطلب
من موضع اخر غوص فى القياس ان قياسنا
معاشر المنطقين خرج القياس الفقهى الفقهى
فانه التمثيل المنطقى قضايا احترز عن

مراده بالقضى على
اما بالكلى على
الجزئى او الكلى على
القياس او بالجزئى على
التمثيل او
الاستقراء
الكل
لما كان العمدة فى
الاحتياج
القياس
فافهم
علي

القضية الواحدة المستلزمة لذاتها عكسها والعكس لازم ه
القضية، والتبادر هي القضايا الصريحة فخرجت القضية الواحدة
المركبة المستلزمة لعكسها فان الجزء الثاني منها ليس كذلك
الفت التاليف التركيب من الاخذ المناسبة لانه ماخوذ
من اللفة بالذات متعلق باستلزمت اي لا يكون استلزامها
القول الاخر لاجل انضمام قضية لم يصرح بها او يكون بعضها في
قوة اخرى اما اللتي لاجل انضمام فتشتمل قياس المساواة فانه
مستلزم لقول الاخر بواسطة مقدمة خارجة كما في المساواة
مساو وصدق الجزء الاخير انه لولا صدقها لم يستلزم ان ضعف النصف
نصف واما اللتي يستلزم لكون بعض في قوة بعض فكقولنا
الجسم ممكن والممكن حادث فالجسم ليس بقديم والاستلزام
هنا لكون الثاني منهما في قوة قولنا الممكن ليس بقديم
قول اخر احتراز عن صدق احدى القضيتين عند صدق
مجموعها فان المجموع وان استلزم كل واحدة منها ليس
قياسا بالنسبة الى شيء منهما بل بالنسبة الى القول
المغاير لكل منهما فان قيل قولنا ان كان اب ج د لكن
اب

اب اعتبر فيتم انه قياس وهو ينتج ج د وليس كذلك
قول اخر بل هو داخل في القياس وكذا في كل قياس استثنائي
قلنا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجت امثال هذه
حيث هي داخلة في القياس عن التامية ومصلح التصديق والتكذيب
فليست النتيجة من حيث هي قضية جزءا من قياس فلا انتقاض
بها استلزمت لزوما بينا كما في القياس الكامل وهو الشكل
الاول او غير بين كما في غير الكامل منه وهو ما في غيره من
الاشكال وانما استعملنا لفظ الاستلزام ولم نقل تستتبع
او قد انتحت تبعا للقوم حيث استعملوا لفظ اللزوم للاشارة الى
المذهب الحق من المذاهب اللتي اشرنا اليها بقولنا وهل
الانتاج توليدي بنا وعلى الافعال التوليدية اللتي يقول
بها المعتزلة فان المقدمتين مولدتان للنتيجة عندهم
او لعله ادنيت من المقدمتين الى الغير والافاضة من عالم
القدس كما هو مذهب الحكماء او لا لزوم عقلي واستلزام وجوبي
بل بالتوافي وجري المعية بين المقدمتين والنتيجة بلا
علية عادة الله جرت بحصول النتيجة عقيبها مع

وجاز التخلف عقلا كما هو مذهب الاشاعرة والحق مذهب
الحكما وهو ان فاض القدسى للصور العقلية على النفوس
الناطقة المستعدة ولا مؤثر حقيقى فى الوجود الا الله وانما
اعداده من الفكر فالحركة العقلية من المطالب الى المبادى
ومن المبادى الى المطالب معدة وفى كيفية فيضان الصور
العقلية على النفوس النطقية القدسية ثلثة اقوال احدها
انه على سبيل رشح الصور على النفوس عند اتصالها
الروحانى بالعقل الفعال الذى فيه صور كل الحقايق ويترشح
عليها على حسب استعدادها وثانيها انه على سبيل
الاشراق بان يشرق نور العقل الفعال على العقل بالفعل
وينعطف منه الى العقل الفعال ويرى ما فيه بقدر استعداده
وطلبه كما فى الابصار على قول الرياضيين بخروج الشعاع
ليشرق شعاع من العين على الجسم الصقيل فينعطف
منه الى الرائى ويرى ما يقابله وثالثها انه على سبيل
الفنا فى القدس والبقا به كما قال صدر المتالهين قدس سره
فى الاسفار انه لا هذا ولا ذاك بل بان سبب الاتصال
التام

التام للنفس بالمبدأ لما كان من جهة فنائها عن ذاتها
واندكاك جبل انيتها وبقائها بالحق فيرى الاشياء كما هى عليها
فى الخارج وجرى عادة يقول به الاشعرى خطأ شديدا
حيث يقول يجوز ان يعتقد بان كل انسان حيوان وكل
حيوان حساس ولا يعتقد بان كل انسان حساس فيقول
يجوز ان يتخلف هذا العلم عن ذينك العلمين عقلا الا ان
عادة الله جرت بانه يترتب عليهما والعقل بفطرته الاولية
يكذب هذا وليست العلية توليدية هذا ابطال لمذهب
المعتزلة حيث يقولون بالتوليد وان حركة اليد مثلا
مولدة لحركة المفتاح كيف وليست فى السلسلة العرضية
علية بنحو الافاضة وان كانت بنحو الاعداد انما هى فى
السلسلة الطولية اى من الباطن الى الظاهر ومن باطن
الباطن الى الباطن وكل شيء لشيء محيط والمحيط
بما احاط هو الله الواحد القهار جل جلاله والكليات
العقلية المتحصلة المتاصلة بالحقيقة عنوانات لجبروت
محيطة

واظلمة مع رايتة من سلتة في عالم الابداع على مذاق الاشراق
لتشاهد عن بعد ولحكمهما صفاتة المذهبة للنفس ب
بها كذلك فالمنتج بالفتح اى النتيجة اما بهيئة بل
اى في القياس والاستثنا اى اى في القياس هو الاى
بهيئة لاشتمالها على حملة الاستثنا اعنى لكن والمتصل
الترتيب الواقع بين طرفي الحكم عليه وبه بالايجاب
السلب خارجا ان كقولنا كلما كانت الشمس طالعة
كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة فالنهار موجود
او لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة
او لا بل بالقول المطلق المنتج بهيئة في القياس بل بمادته
اذ لا يكون قياس لا يشتمل على شيء من المادة والصورة
للنتيجة فحمل الاساس متكلا بالنون الخفيفة من الوجود
والوجدان الاقترانى سمى به لاقتران حدود المطلوب
فيه الحملى والشرطى يعني ان القياس الاقترانى ينقسم
اليهما ويمكن

ويمكن ان يؤخذ من الوجد في الحب اى جد بالاقتراني وان
يقرء بالخاء المعجمة اى اسرع اليه لكن على الاخيرين يكون الكلام من
باب الحذف والايصال والوجدي الوجود لان تكميل الوجود لطلا
علم اليقين بالادلة والبراهين وقد ذكر اى في اقترانيا شرطيا
الان الحملى اعز واشرف فنقدم القياس الاقترانى الحملى فالذ
فنقول موضوع مطلوب يسمى اصغر لكونه جزئيا من الاوسط
وتحت المحمول لان المعتبر في المحمول هو المفهوم ومحمول مطلوب يسمى
لما ذكر وقضية من القياس باصغر قد احتوت اى اشتملت عليه
وسبب الحكم بالاكبر على الاصغر باوسط يدعى كما يقال الوسط
ما يقرن بقولنا لانه بنضده وهيئة وقوع مع حدى المطلوب
الاشكال في تربع اى تصير اربعة فالشكل الاول والاخير واشرف
بديهي لان انتقال الذهن فيه من موضوع المطلوب الى الوسط
الى الوسط ومنه الى المحمول وهو انتقال طبيعي تلقاه الطبع اى
بالقبول ولانه منتج للمطالب الاربعة ولانه منتج بالضرورة
وان الشكلين الاخيرين يرجعان اليه بالحمل اى بجمل الاو
ى

اى بفتح اللام واللام للابتداء اداة بكسرها واللام للتقوية

ان الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية لا تنتج الا

في الصغرى ووضع الكبرى اى بوضع الاوسط فيهما وبالحمل اى
بحمل الاوسط فيهما اى في الصغرى والكبرى يكون اى يتحقق
الشكل الثاني وهو يلي الاول في الشرف لانه يوافقه في
اشرف المقدمتين وهو الصغرى لاشتمالها على الاصغر الذي هو
الموضوع الذي يطلب المحمول لاجله ولكونه منتجا للكلي الذي هو
اشرف وان كان سلبا من الجزئي وان كان ايجابا لان الكلي
محيط [illegible] والايجاب اشرف لانه يسمى القضية الكلية [illegible]
[illegible] وشكل ثالث بالوضع اى بوضع الاوسط فيهما اى في
الطرفين بقرينة الاول نحو اقتران وهو يتلو الثاني لموافقته
مع الاول في الكبرى بخلاف الرابع فانه في غاية البعد عن الطبع
وعكس الاول كما قلنا بعكس الاول يكون الرابع من الاشكال
وشرط النتاج لكل اى لكل شكل واحد منها وذكرنا الشروط مرموزا
بالرموز بالحروف اختصارا فمغكب للاول اى موجبة الصغرى
وكلية الكبرى اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يندرج
الاصغر في الاوسط فلم يتعد الحكم بالاكبر على الاوسط الى
الاصغر كما تقول لا شيء من الانسان

بفرس وكل فرس حيوان ولو كانت الكبرى جزئية جاز ان يكون البعض
المحكوم عليه بالاكبر غير ما حكم به على الاصغر كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الحيوان فرس وخينكب للثاني اى لانتاج الثاني اختلاف المقدمتين
في الكيف وكلية الكبرى انه لو اتفقتا في الكيف لاختلفتا في
النتيجة واللازم كيف تقول مثلا كل انسان حيوان وكل ناطق
حيوان فالحق هو الايجاب ولو قلنا في الكبرى وكل فرس حيوان
فالحق هو السلب وكذلك تقول لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء
من الناطق بحجر ينتج الايجاب ولو قلنا ولا شيء من الفرس بحجر
ينتج السلب ولو كانت الكبرى جزئية لزم الاختلاف ايضا تقول
كل انسان ناطق وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق الايجاب
ولو قلنا وبعض الحجر ليس بناطق كان الحق السلب وتقول لا شيء
من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس فالحق هو الايجاب
ولو قلنا وبعض الصاهل فرس فالحق هو السلب وللثالث
مغكاين وجب اى موجبة الصغرى وكلية احدى
المقدمتين ان الحكم في الكبرى على الاوسط فلم يتعد الحكم من

فلولم يوجب الصغرى لم يتحد الاصغر مع الاوسط فلم يتعد
الحكم من الاوسط الى الاصغر وايضا لو لم تكن الصغرى موجبة يحصل
الاختلاف وهو توافق الطرفين تارة وتباينهما اخرى اما التوافق
فانه يصدق لا شيء من الانسان بفرس ولا شيء من الا
بصاهل فالحق الايجاب واما التباين فكما لو بدلنا الكبرى بقولنا
ولا شيء من الانسان بجماد فالحق هو السلب ولو لم احديهما كلية
بل كانتا جزئيتين لجاز ان يكون البعض من الاوسط المحكوم
عليه بالاصغر غير البعض المحكوم بالاكبر فلم يتعد الحكم وايضا لولا
حصل الاختلاف اما التوافق فكما يصدق بعض الحيوان انسان
وبعض الحيوان ناطق واما التباين فكما بدلنا الكبرى بقولنا
بعض الحيوان فرس ومنتجة اي ايجاب المقدمتين في الكيف
مع كلية الصغرى او مختلفتين اي اختلاف المقدمتين في الكيف
مع كلية احديهما يعني الشرطين قد لزم للرابع فذلك لانه لولا
احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين او موجبتين مع كون
الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف وعلى التقادير
يحصل

تكن

يحصل الاختلاف وهو دليل العقم اما على الاول فاذا قلنا لا شيء من
الحجر بانسان ولا شيء من الناطق بحجر فالحق الايجاب واذا قلنا لا شيء
من الفرس بحجر فالحق السلب واما على الثاني فاذا قلنا بعض الحيوان
انسان وكل ناطق حيوان فالحق الايجاب واذا قلنا وكل فرس
حيوان فالحق السلب واما على الثالث فاذا قلنا بعض الحيوان
انسان وبعض الجسم ليس بحيوان فالحق الايجاب واذا قلنا
بعض الحجر ليس بحيوان فالحق السلب فالشرط للاشكال الثلثة
في المذكورات كيفا وكما اي بحسب الكيف والكم فاعلم من الشرا
ئط عن جزئيين لم يكن قياسا كسالبتين اي كما لم يتألف قياس
عن سالبتين وهذا واضح مما به الالتباس فالاول اي الشكل الاول
له ضروب اربعة منتجة للاربع اي للنتايج الاربع التي هي الاربع المحـ
ـصورة مستتبعة اعلم انه لما امكن في بادي النظر وقوع كل من
المسورات في كل مقدمة من القضايا والمهملة في حكم الجزئية كان ضروب
كل من الاشكال الاربعة ستة عشر وهي الحاصلة من ضرب الاربعة
في نفسها لكن بعضها منتج وهي ما استجمعت الشرائط وبعضها

عقيم وهي الخالية عن الشرائط بعضها عام للاشكال الاربعة
كما قلنا الاقياس عن سالبتين ولا عن جزئيتين وبعضها خاص
بكل واحد منها كما ذكر فالضرب الاول المنتج مؤلف من موجبتين
كليتين ينتج موجبة كلية مثل كل انسان حيوان وكل حيوان حساس فكل
انسان حساس والثاني من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة
كلية ينتج موجبة جزئية مثل بعض الحيوان ناطق وكل ناطق ضاحك
فبعض الحيوان ضاحك والثالث من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة
كلية ينتج سالبة كلية مثل كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بحجر فلا شيء من الانسان بحجر والرابع من صغرى موجبة جزئية
وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية مثل بعض الحيوان ناطق
ولا شيء من الناطق بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس والشكل
الاول بديهي الانتاج حقا فانه ظاهر وما يورد من الشبهة من ان
الاستدلال بهذا الشكل دوري فضلا عن ان يكون بديهي الصدق
لان العلم بالنتيجة موقوف على العلم بكلية الكبرى والعلم بالكلية
موقوف على العلم بحكم جميع افراد الاوسط التي من جملتها الاصغر
فلو استفيد

فلو استفيد العلم بالنتيجة من العلم بالكبرى لزم الدور مدفوع
بان الحكم يختلف باختلاف العنوان حتى يكون الموضوع بحسب
وصف معلوم الحكم وبحسب وصف اخر مجهولا فيه فقد يكون
باعتبار وصف معلوم الحكم وبحكم باعتبار اخر فاذا قلنا كل
انسان حيوان وكل حيوان حساس اخذنا الحيوان الذي
هو الحد الاوسط بعنوان الحيوان لا بعنوان الانسان ومجانسا
فلا دور ولا مصادرة ويختلف الاحكام باختلاف العنوانات
لخفائها بينا وانما بالنظر والكسب صدق نتائج الاشكال
الاخر كما يأتي انه بالخلف او بالرد الى الاول وفيه نظر ثم
ضروب الشكل الثاني المنتجة ايضا اربعة فالضرب الاول
مؤلف من كليتين صغراهما موجبة ينتج سالبة كلية مثل
كل انسان ضاحك ولا شيء من الفرس بضاحك فلا شيء
من الانسان بفرس والثاني كليتين صغراهما سالبة
ينتج ايضا سالبة كلية مثل لا شيء من الفرس بضاحك
وكل انسان ضاحك فلا شيء من الفرس بانسان مطلقا

من صغرى موجبة [illegible] وكبرى سالبة كلية مثل بعض الحيوان ضاحك ولا شيء من الانسان بضاحك فبعض الحيوان ليس بفرس والرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثل بعض الحيوان ليس بضاحك وكل انسان ضاحك فبعض الحيوان ليس بانسان سالبتين كلية منتجة ومنتجة كما علمت في الامثلة وليس فيها نتيجة موجبة لان النتيجة تابعة في الخسة لاخس المقدمتين بالخلف اي دليل انتاج هذه الضروب لهاتين السالبتين امور منها الخلف سيما في ضرب لا يتطرق الانعكاس متوقف للشرائط الاخرى كما في الضرب الرابع لان كبراه تنعكس الى الجزئية ولا قياس عن جزئيتين وصغراه لا تنعكس بيانه بالخلف فانه لو لم يصدق بعض الحيوان ليس بانسان لصدق نقيضه وهو كل حيوان انسان ونضم الى الكبرى ونجعله صغرى فينتج من الاول ما ينافي الصغرى ومنها عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول كما قلنا او عكس كبرى يرجع للاول وينتج نتيجة المطلوبة ومنها عكس الصغرى ليرتد الى رابع الاشكال ثم يفعل ما يفعل كما قلنا او عكس صغرى رابع ثم
الترتيب

الترتيب ومطلوب اي نتيجة عكس [illegible] مثل عكس صغرى كبرى والكبرى صغرى الى صيرورة شكل الرابع ثم تنعكس الى النتيجة المطلوبة وذلك انه ان يكون بعكس الصغرى كلية ليصلح لكبرية الشكل الاول فهذا في الضرب الثاني فان السالبة الكلية تنعكس كنفسها اما الضربان الاول والثالث فالصغرى فيهما موجبة لا تنعكس الا جزئية وفيهما مانع آخر واما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس من مطلع الانوار نور التمس في هذا المصراع اشارة الى ما قلنا ان الافكار معدة لفيضان العلم انما هي من عالم الذكي الحكيم ولا مفيض في الحقيقة الا الله ونوره ضميره يعود الى المطلوب والمراد به العلم والعلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء ثم ضروب الشكل الثالث ستة انتجت وتحريك باعتبار تأويل الضروب الثلاثة ونحوها منتجة لموجب وسالب كما مضت في الشكل الثاني اي دليل انتاج الاضرب الستة لهاتين

[illegible] الدليل لرسالة القصد [illegible] لصورية الشكل [illegible]

النتيجتين مثل الدليل الثاني من الخلف او عكس الصغرى او
عكس الكبرى آه والنتيجة في هذه الضروب انما هي الجزئي نفعه
لا غير فالضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة
جزئية كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان
ناطق ويتبين بعكس الصغرى ليرتد الى الاول ولا ينتج كليا لاحتمال
كون الاصغر اعم من الاوسط والاكبر فضلا كما في هذا المثال الثاني
من كليتين كبراهما سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس
ويتبين هذا بعكس الصغرى ليرجع الى الاول ولا ينتج كليا لاحتمال
كون الاصغر اعم من الحدين الاخرين كهذا المثال وانما لم ينتج هذان
الضربان اللذان هما اخص من البواقي كليا لم ينتجه البواقي والثالث
من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كلية ينتج موجبة جزئية
كقولنا بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم
ويتبين بعكس الصغرى والرابع من صغرى موجبة كلية وكبرى
موجبة جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل حيوان حساس
وبعض

وبعض الحيوان انسان ينتج بعض الحساس انسان ويتبين بعكس
الكبرى وجعلها صغرى وعكس النتيجة والخامس من صغرى
موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية كقولنا
كل حيوان حساس وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الحساس
ليس بانسان ويتبين بالخلف فانه لو لم يصدق بعض الحساس
ليس بانسان لصدق نقيضه وهو كل حساس انسان ونضم الى
الصغرى فيقال كل حيوان حساس وكل حساس انسان فكل حيوان
انسان وهو يناقض الكبرى الصادقة فيكون محالا والسادس
من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية
كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر فبعض
الانسان بحجر ويتبين بعكس الصغرى وبالخلف ايضا فانه لو لم يصدق
بعض الانسان ليس بحجر لصدق نقيضه وهو كل انسان حجر ونضم
الى الصغرى فيقال بعض الحيوان انسان وكل انسان حجر ينتج ما ينافي
الكبرى الصادقة فنقيض النتيجة باطل فالنتيجة حق لان
الصغرى مفروضة الصدق والهيئة بديهية الانتاج والخلف

غوص في القياس الاقتراني الشرطي

يجري في الضروب الستة كلها فيؤخذ نقيض النتيجة ويجعل الكلية كبرى
وصغرى القياس لايجابه صغرى لينتج من القياس الكامل الذي هو
الشكل الاول ما ينافي الكبرى فرابعها من الاشكال ينتج بعيد عن الطبع
بدع ونكتفي بدلالة الشرط اجمالا فانا نرجع في بيان ضروبه ودليل
انتاجها ونحو ذلك الى الكتب المقومة نحو الشرقين الايجاب والكلية
والاخص وهما الاولان الثالث اذ عقم كليهما اي نتيجة كلية
كما مر كيف الاخص والاعم لا يكونان عقيمين واما امرنا اذ نجري
في غير الثالث ولو ايا ولننظر غوص في القياس الاقتراني الشرطي
الاقتراني الشرطي ما الف من متصلتين شرطا او منفصلتين شرطا ابن
من الانا ثم نه البين فالمتصلتان كقولنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم
مضيئ وكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيئ والمنفصلتان
كقولنا دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا ودائما
اما ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج دائما اما
ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون
فردا او اتصال بانفصال ارتبط اي الف من متصلة ومنفصلة
مثل

غوص في القياس الاستثنائي

مثل كلما كان هذا ثلثة فهو عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا
او يكون فردا ينتج كلما كان هذا ثلثة فدائما اما ان يكون زوجا او فردا
او واحد من ذين اي الاتصال والانفصال بالحملي اختلط اي الف من حملية
ومتصلة مثل هذا انسان وكلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ينتج هذا
حيوان او من حملية ومنفصلة مثل هذا عدد ودائما اما ان يكون العدد
زوجا او يكون فردا فهذا اما ان يكون زوجا او فردا غوص في
القياس الاستثنائي ثنيت فاستثنائيهم مقالي منه استثنائي
اتصالي ومنه الاستثنائي الانفصالي واول اي الاستثنائي الا
تصالي الف من شرطية وحملية كما قلنا مع تلو كلمة لكن وهي الحملية
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
طالعة ينتج في الشرطي المتصل اي في القياس الاستثنائي الاتصالي
وضع المقدم ورفع التالي ثم ان الاحتمالات المتصورة في انتاج
الاستثنائي اربعة وضع كل ورفع كل فان كانت الشرطية منفصلة
نسيأتي تفصيلها وان كانت متصلة ينتج احتمالان وضع المقدم
ينتج وضع التالي لانه يستلزم تحقق الملزوم تحقق اللازم ورفع

التالي نتج رفع المقدم لاستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم
واما رفع المقدم فلا ينتج رفع التالي ولا وضع التالي وضع المقدم
لجواز كون اللازم اعم مثل ان كانت النار موجودة كانت الحرارة
موجودة فلا يلزم من انتفاء النار انتفاء الحرارة ولا من وجود الحرارة
وجود النار ثم في الانفصالي اي في الاستثنائي المؤلف من المنفصلة
الحقيقية فنه اي المطلق باربع من النتائج من اربعة من الصور
نتيجة اي هذه نتيجة اذ وضع كل من المقدم والتالي نتج رفع جزء
آخر وكذا عكسه اي رفع كل منهما نتج وضع الآخر كقولنا اما ان
يكون العدد زوجا او فردا لكنه زوج فليس بفرد ولكنه فرد فليس
بزوج ولكنه ليس بزوج فهو فرد ولكنه ليس بفرد فهو زوج و
النتيجتين الاثنتين اعتبر في انفصالي منع جمع ينتج وضع كل
من جزئيه رفعا اي جزء رفع الجزء الآخر لامتناع اجتماعهما مثل اما ان
يكون هذا شجرا او حجرا لكنه شجر فليس بحجر ولكنه حجر فليس بشجر و
لا ينتج رفع كل وضع الآخر لعدم امتناع الخلو منهما وفي انفصالي
منع خلو ينتج رفع كل من جزئيه وضعا اي وضع الآخر لامتناع
الخلو عنهما مثل هذا الشيء اما لا شجر او لا حجر لكنه ليس بلا
شجر

غوص في قياس الخلف

شجر فهو لا حجر او لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر ولا ينتج وضع
كل رفع الآخر لعدم امتناع الاجتماع غوص في قياس الخلف
فهو الذي يبين فيه المطلوب من جهة كذب نقيضه فيقول لو لم يكن هذا
حقا لصدق نقيضه لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه
غير صادق فيكون عينه حقا كما علمت صريحا انه فيما سلف والله
اشه نا بقولنا وضع المطلوب برفع النقيض يكن نقيض لفاحه قياس خلف
ويسمى به لانه يؤدي الى خلاف المقرر والمفروض او لانه ينتقل فيه
الى المطلوب من خلفه وورائه اي نقيضه وهو خلاف المستقيم فقد عرف
اي دليل الخلف في مقابلة الدليل المستقيم وقياس الخلف بالحقيقة ينحل
الى قياسين قياس اقتراني وقياس استثنائي كما قلنا من اقتراني
والاستثنائي قياس خلف ذو اسئلة في جانب هكذا لو لم يثبت
المطلوب لثبت نقيضه وكلما ثبت نقيضه ثبت محال ينتج لو لم يثبت
المطلوب لثبت المحال لكن المحال غير ثابت فثبت المطلوب غوص في
الاستقراء اي التمثيل واذ تعليلي في غنى عن اتمام الحجج فهو القياس
اذن الى الاستقراء وتمثيل هما القسمان الآخران من الحجة اجوع

واقول في تعريف الاستقراء حكم بتحرك الفك الاسفل عند المضغ
مثلا على الكلي كالحيوان بالمشاهدة اي بمشاهدة الحكم في افراده كالانسان
والفرس والبقر بعضها ام ما اشبه فهذا استقراء اي قد وجدته
اي عرفته ثم الاستقراء قسمان تام محقق تام ان الحكم جميعها اشتمل و
اشتمل على الحصر كقولنا الحيوان والنبات والجماد متحيز فكل جسم
متحيز وكذا الحيوان الناطق حساس والحيوانات الغير الناطقة حساسة
فكل حيوان حساس وناقص اذا بالاكثر يدل كما في المضغ يعطي اليقين
التام اي الاستقراء التام اذ يتطرق مقسم المرجع ولا ساس اي مرجعه الى
قياس مقسم والقياس مفيد لليقين اذ نظمه في المثال الاول ان
كل جسم اما حيوان او نبات او جماد وكل حيوان ونبات وجماد متحيز
فكل جسم متحيز وفي الثاني كل حيوان اما ناطق او غير ناطق وكل ناطق
حساس وكل غير ناطق من الحيوان حساس فكل حيوان حساس
فان كان الحكم لم يشمل الجميع فهو الاستقراء الناقص والناقص
ظنا حلا اي ما لم يتبع في الحكمة اذ لا يعبأ بالظن فيها ولهذا
فالتتبع فيها البرهان المفيد لليقين ومثل المضغ في اي سمع فهو مثال
الاستقراء الناقص اذ يمكن ان يكون في الحيوانات التي لم نصادفها
مالم يتحرك

مالم يتحرك فكه الاسفل عند المضغ كما يقال ان التمساح يحرك فكه الاعلى
عند المضغ واقول في تعريف التمثيل تشريك جزئي لجزئي للجامع في الحكم
تمثيلا لا سيما وقد يقال التمثيل تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما
ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كقول بعض
المتكلمين العالم مؤلف فيكون حادثا كالبيت وقول الفقهاء ويسمونه قياسا
النبيذ حرام لان الخمر حرام وعلة الحرمة الاسكار وهو متحقق في النبيذ
فالصورة التي كان الحكم فيها ثابتا بالاتفاق كالبيت والخمر تسمى اصلا
والاخرى كالعالم والنبيذ فرعا والمعنى المشترك علة وجامعا كالتاليف
وكالاسكار ومثل الحدوث والحرمة حكما فالتمثيل التام لا بد فيه من
اربعة حدود الاصل والفرع والجامع والحكم ويثبتون تعليل الحكم بالجامع بطرق
الاول الدوران ويسمى بالطرد والعكس وهو التلازم وجودا وعدما
فان المعنى الجامع كالتاليف حيثما تحقق كما في البيت وما يقوم مقامه كان
مقرونا بهذا الحكم اعني الحدوث وبالعكس اي حيث انتفى انتفى وزيف بانه
يقتضي علية كل من الجامع والحكم للاخر وهو محال والثاني الترديد ويسمى بالسبر
والتقسيم وهو انهم يعدون صفات الاصل ويعللون الحكم بكل كل ويبطلونها
حتى يستقر على واحد مثل ان علة حدوث البيت اما التاليف او الامكان

علة ... اول الكلام ... نقض الدوران ... التامة ... النسبة ... الثامنة ... لمصنفه ... كتبه

او الجزئية ادا انه ... لدن ... ليفعلة الحرمة اما الاتخاذ
من العنب او المنعان او اللون المخصوص او الطعم المخصوص ليس
الا الاسكار وهذا ايضا مرتفق بانه نعم الحكم مع كثرة الاوصاف لعل
المناط شيئ اخر اذ ليس التزديد بين النقيضين والى الطريق الاول
اشرنا بقولنا بالدوران وهو طرد وعكس والى الطريق الثاني بقولنا
او بالسبر والتقسيم ترديد الجوهر بدل او بالتي فرض منه محذوف
ذن او تعليل الحكم بالجامع غوص في الصناعات الخمس كما ان
للقياس اقساما بحسب الصورة من الاقترانيات والاستثنائيات
كذلك له اقسام بحسب المادة من الصناعات الخمس ناشئة ما
الحصر الضبط بقولنا ان القياس ان يفد شيئا خلا تصديق
اى عجبا مخيلا كلمة اي تخيير الشيئ اي ان لم يفد شيئا سوى التعجب
والتخيل فذلك قياس شعري وان يفد تصديقا ظنيا فذلك القياس
هو الخطابة والكونه حقيقيا ... من افادة جزم انيعته التسليم
او عموم الاعتراف لا الحق فهو الجدل عندهم و برهان ان يعة الحق
وحق في الواقع وان لم يحق في الواقع فهو سفسطي مخمحق اى محو

من هوف

غوص في الصناعات الخمس

من هوف و العمدة في الحكمة البرهان والآلة المهمة من الاقيسة نافعة
النفع الحقيقي وهو اصابة الحق والضر اى الاحتراز عن الضر الحقيقي
بذين اى البرهان والمغالطة استنبط كلاهما في عرض القابس
اعقصد للنفس كالعلم بالشهد ليطلب هذا ناظر الى البرهان وسم
اى وكالعلم بالسم ليجتنب هذا ناظر الى المغالطة بخلاف الصناعات
الثلث الاخر فانها مقصودة لغيره فان الجدل للافحام وحفظ
النظام والخطابة التخطي في الطريق وارشاد من هو بالحق القرا
لا يليق وبها يتشبث من الخلق باجرد وامتنه وهي المدعوة
بلسان القران بالموعظة الحسنة كما عبر عن البرهان بالشرف وهو له
بالحكمة والشعري لكنه سورة الاستعاد والترغيب با
بالتخييل والتعجيب لمن ليس له بعد من العلم اليقيني نصيب
غوص في البرهان ثم مقدمات برهان ومادته والمقدمة
ههنا هي القضية التي جعلت جزء حجة قياسا كانت او استقراء
او تمثيلا ترى وتعلم موقنة ضرورة او نظرا اى اتقانا ضروريا
ضروريا كان او كسبيا وفي صيغة الجمع اشارة الى ان المعتبر

الخطابة
والشعر ان
ان ادرج فاتيقه
في سور البرهان
فانه اعتبر فيه
الاعتراف ...

فهو الكمل ... المغالطة ... مادة
البديهة اربعة ان م المخيلات التي مادة
الشعر والمظنونات التي مادة الخطابة
والمشبهات التي مادة المغالطة
والمسلمات التي مادة
الجدل الخصم ... البرهان والجدل دال
... القياس الاستثنائي

وباكبه ادان وكذا فيه الحقيقي من المنفصلة
حقيقية ... القياس استثنائيا انه
نتيجة ... منه وان منفصل حقيقي
نتيجة ... منه وان منفصل حقيقي ...
كل من الجزئين ... نقيض الآخر
و بالعكس والتفصيل يطلب في
... غوص في القياس الاستثنائي

لانها ...

في البرهان ان يكون جميع مقدماته يقينية بخلاف غيره اذ يكفي
في كون القياس مغالطيا مثلا ان يكون احدى مقدمتيه وهمية
وان كانت الاخرى يقينية نعم يجب ان لا يكون فيها ما هو ادون
مما يعتبر فيها فانه يلحق بالادون فالمؤلف من مقدمة مشهورة
ومن مخيلة لا يسمى جدليا بل شعريا واحد اليقين وتعريفه وهو
القطع وبت اي اليقين ما اوقعها انه تصديق جازم مطابق
ثابت فباعتبار التصديق لم يشمل الشك والتخييل والتوهم و
ساير التصورات وباعتبار الجزم خرج التصديق الظني وباعتبار
المطابقة خرج الجهل المركب وباعتبار الثبات التقليد ان ضروريا
ست وذي الى الست سيما الاوليات مرجع كل النظريات اذ لو لا
لاستحالة الدور والتسلسل فالبديهيات بذور ثمار النظريات
واليها تنتهي كل اليقينيات وهي نعمة وهبية اعطاها الله لكل العقول
الهيولانية وبها صارت عقولا بالملكة اذ التخالف بين هاتين
المرتبتين من العقول كالتقابل بين العدم والملكة اذ في مرتبة العقل
الهيولاني قوة وعدم وفي هذه المرتبة الثانية فعليات وملكات
لقوى واعدام الا ان العقول ان لا تلتفت الى هذه القنية ولا تكتسب
فالبحث

فالبحث تجاربهم بل لا تدخل تحت اطلاق الكاتب حبيب الله
ثم اشار الى المعجبة ضبط للست بقوله فان ثلثة التصور اي تصور
المحكوم عليه وبه والنسبة الحكمية كافية في حكمها اي الضرورية
او الثلثة وهذا اولى من تعبير بعضهم ان كفى تصور الموضوع
والمحمول والنسبة الحكمية لعدم شمولها الشرطية فالاوليات
فالاولى هو الذي يكون تصور طرفيه ولو كان بالكسب كافيا في الجزم
بالنسبة بينهما ولا يتوقف فيه احد ولا يتأتى انكاره الا لمن لا يتصور الحدود كالحكم
بان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان وان الكل اعظم من الجزء وان الاشياء المساوية
لشيء واحد بعينه متساوية وان الضدين لا يجتمعان في محل واحد شخصي اذ
في زمان واحد وان كان فيه خفاء فلخفاء الاطراف فتصور الممكن محتاج الى المؤثر فلعله
لا يتصور الممكن بعنوانه شيئية الماهية الخالية عن الوجود والعدم وانه بمنزلة كفتي
الميزان المتساويتين وان المتساويين ما لم يترجح احدهما بمنفصل لم يقع اذ لا يكفي التصورات
الثلثة في الحكم فالاحساس اما يستمد ظاهر او باطن فما بالحس الظاهر او بالحس
الباطن فالمشاهدات عند اي حجب [illegible] ما بالظاهر حسيات مثل الشمس
مضيئة وهذا الحيوان صائت وهذا [illegible] الورد عطر والسكر حلو والنار حارة
والنسبة الى الوجدان اسم بالوجدانيات بطينية اي ما يدرك بالقوى الباطنة

بسم الله الرحمن الرحيم

اوبذواتنا مثل ان لنا شهوة وغضبا وخوفا وشجاعة وكعلمنا بذواتنا
وبافعال ذواتنا والاحكام الحسية جميعها جزئية فان الحس لا
يعطي الا ان هذه النار حارة واما ان كل نار حارة فحكم عقلي استفاده
العقل من المفارق باعداد الاحساس ببعض الجزئيات اذ ليس في قوة
الحس الاطلاع على الكليات والاحاطة بكل الجزئيات وتمام ذاتياتها
وعوارضها المشتركة ان قلت قد يشتبه في بعض الاوليات انه بالمشاهدة
المشاهدة مثل حكمنا بان السواد والبياض لا يجتمعان في محل واحد
في زمان واحد قلنا لو تحقق الافتقار الى المشاهدة في الاوليات
فهو لتصور الاطراف لا للتصديق اذ ربما تكون الاطراف
محسوسة وقد قيل من فقد حسا فقد علما على ان المشاهدات
فان التصديق والجزم بالنسبة بينها مفتقرا الى المشاهدة
وان ينظ اي يكون الحكم منوطا متعلقا بغير حس فالوسط
الذي هو غير الاحساس ان لم يغب عن ذهن ذي الاطراف فطرية
يدعى بفطريات اي قضايا قياساتها معها بالاجزاء مثل الاربعة
زوج فهي بديهية فطرية قياساتها معها وهو انها منقسمة
بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج وان يغب الوسط
المتعمل

واستعمل التجربة فالتجربيات تنعقد ثم السقمونيا مسهل للصفراء
وهي منوطة بامرين احدهما تكرر المشاهدة والثاني القياس الخفي وهو انه
لو كان اتفاقيا لما كان دائما او اكثريا ثم ليست تنتهي الى النفي لعله
ومثلها المتواترات في الاشتمال على تكرر الاستماع والقياس الخفي وهو انه لو
او التواطؤ عن نفسه تواطؤ الكذب اي على الكذب امتنع فهذا الامتناع
هو المعتبر لا عدد محصور كالاربعين فالمتواترات عندنا اليقين كالحكم
بوجود مكة وحاتم ولا بد في المتواترات ان يكون عن امر محسوس
لا عن امر معقول فالحاصل بالتواتر علم جزئي منشأه ان يحصل بالالا
فلو اخبرنا بالتواتر بل اطبق اهل العالم ان اجتماع النقيضين ممكن
او جائز مثلا لما افادنا يقينا بمجرده لانه امر عقلي فلا تستعمل في العلوم
العقلية المحضة بالذات ما اطل اي حكم هو بالقرائن فالحدسيات
ان يحصل مشاهدتها للنفس من سرعة قوة يجب اليقين كجل مسائل
الفلكيات تحكم كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس بملاحظة
اختلاف هيأته من التشكلات البدرية والهلالية والانخساف
بسبب قربه وبعده منها وحيلولة الارض بينه وبينها على ما بيناه في تلك
كتجربيات الا انها ليست حجة على غيرك اذ لم يحصل له ما حصل
لك فلا يستعمل هذه القضايا في القياس الذي اريد به

الخصم وافادة اليقين للغير وفي شرح الاشارات للمحقق الطوسي
قدس سره وجه ضبط لخمسة الحاكم نقله باختصار توضيحاً للماذكر
وهو ان القضايا اما ان يكون تصورات اطرافها كافية في حكم العقل او لا
فان كانت كافية فهي الاوليات فان لم تكف فاما ان يحتاج الى امر ينضم
الى العقل ويعينه على الحكم او يحتاج الى امر ينضم الى القضية او يحتاج
اليهما معاً فالاول هو المشاهدات لاحتياجها الى ما ينضم الى العقل
وهو الاحساس والثاني وهو ما يحتاج الى ما ينضم الى القضية
فلا شك ان ما ينضم الى القضية ويكون له دخل في تحقق الحكم
يكون مبادي تلك القضية فلا يخ اما ان يكون لازمة لها او
لا لازمة فان كانت لازمة فهي قضايا قياساتها معها فانها
متى تصور اطرافها يحصل عند العقل قياس مرتب منتج لها وان
كانت غير لازمة فلا يخ اما ان يكون حصول تلك المبادي بسهولة
او بصعوبة فان كان حصولها بسهولة فهي الحدسيات لان مباديها
تقع في العقل مرتبة ويتساق الذهن اليها بلا طلب واكتساب وان
كان حصولها بعسر فهي النظريات وليست من المبادي والثالث
اما ان يكون حصوله باحساس السمع فهي المتواترات واما
ان لا يكون فهي التجربيات وكل منهما يحتاج الى ما ينضم الى
العقل

٦١

الى العقل وهو استماع الاخبار في المتواترات وتكرر المشاهدة في
المجربات والى ما ينضم الى تلك القضايا وهو القياس الخفي
كما يقول لو لم يكن كذلك لما كان دائماً او اكثرياً فهذه ستة
انتهى غوص في البرهان اللمي والاني ههنا نبا اللمي والان
قسم لما هو علم من العلة بالمعلول لم يقل البرهان اللمي وعكسه
وهو العلم بالعلة من المعلول ان يقول له البرهان الاني وقدم اللمي
بالشرف من الان وهو اي البرهان اللمي باعطاء اليقين اوثق
لان العلم بالعلة يستلزم العلم بالمعين والعلم بالمعين يستلزم
العلم بعلته ثم اشرنا الى البيان الابين والتعريف الاوضح دقيق لنا
فالوسط للواسطة الاثبات بكل اي الحد الاوسط لا بد ان يكون
علة لاثبات الاكبر للاصغر والتصديق به في كل قياس فهذا
قوله الواسطة في الاثبات والتصديق ان كان علة الثبوت اي علة
ثبوت الاكبر للاصغر واقعاً اي في الواقع ونفس الامر
يدل كما يدل على ثبوته له في الذهن فهو لدلالته على لمية

الحكم

الحكم في الواقع وان دل ايضا علية في الذهن ويسمى ... في العلم فقط
فهو ان لم يدل الا على انية الحكم وتحققه خاصة فقيل زيد متعفن الاخلاط
وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم لمي كما هو لمي بهو وانا وضعت
هنا الاكبر موضع الاوسط وبالعكس صار انيا والمراد بالثبوت
ثبوت الاكبر للاصغر لا الثبوت النفسي اذ لا يشترط في برهان اللم
كون الاوسط علة لثبوت الاكبر في نفسه فقولنا كل انسان حيوان
وكل حيوان جسم برهان لمي والحيوان ليس علة لوجود الجسم في
الخارج لانه معلول له لحصوله وثبوته للانسان وقيل الاجزاء
ما كان الوسط فيه واسطة لاثبات الاكبر للاصغر في الذهن
وعلة للتصديق فقط دليل اي يخص هذا الاسم اذا كان الوسط
معلولا واما اذا لم يكن معلولا للنتيجة ولا علة لها كما اذا كان الاكبر
والاوسط متلازمين ومعلولي علة واحدة كقولنا كل انسان
ضاحك وكل ضاحك كاتب فلا يختص باسم فهذا اما واسطة
بين اللمي والاني واما اني بتعميم تعريفه بان يقال الاني هو ان لا يكون
الاوسط علة لثبوت الاكبر للاصغر او انتفائه في الواقع سواء
كان معلولا ام لا واليه اشرنا بقولنا ودرج التلازم هنا اي
في الاني سبيل اي طريق انيق لتقليل الانتشار ثم اشرنا الى
اقسام

اقسام اللمي بقولنا بحسب العلل اي يتعدد برهان لمي فيقسم من جهة
علل القوام اي المادة والصورة اي الجنس والفصل او خارج اي علل وجود
الشيء الخارجة من قوام ذاته كالفاعل والغاية واضيف الصفة الى
الموصوف وكذا بحسب متممات العلل الاربع من الشروط والالات
والادوات والمعد ورفع المانع ويعلل بالذات توضيح في البرهان لا العلل بالعرض
ووقعها العلم الكلي الالهي يعني اي اقسام العلل الذاتية والعرضية و
تميز كل واحد عن الاخر مشروح هنالك فالفاعل بالفعل
التام كالذي استوفى جميع ما يتوقف عليه التأثير والفاعل
بالقوة بخلافه والفاعل القريب للحركة العضوية كالقوة العاملة
في العضلة والبعيد كالنفس الناطقة والمتوسط كالتصور
للفعل والتصديق بفائدته والشوق والارادة وبالذات كالسقمونيا
لتسخن بذاته وبالعرض كالسقمونيا يبرد لانه يسهل الصفراء
المسخنة وشرب الماء البارد يبرد بالذات ويسخن بالعرض
لانه يجمع المسخن والمادة بالفعل كالتي يصلح لحصول الصورة
وبالقوة كالتي يصلح للفعل وحاملة القوة للصورة
بعد والقريبة كالاعضاء البسيطة من الاعصاب والشرايين

والاوردة والعضلات واللحم والشحم والسمين وغيرها الاعضا
المركبة والبعيدة كالاخلاط والابعد كالكيلوس والغذا ولا
وابعد من الجميع كمادة للمواد والمادة بالذات كما يقبل الشيء
ذاته وبالعرض كان يؤخذ القابل مع ضد المقبول فيجعل مادة له
مثل الماء الهواء والابيض للسواد والغاية بالفعل ما حصل والفعل بالفعل
وهي القريبة والغاية بالقوة الى ما يتصل به ... شيء بعد وهي
البعيدة فالاولى كالعقل بالفعل للنفس المستكملة والثانية كا
الاتصال بالعقل الفعال والفناء ... بعده والغاية بالذات
ما لاجله الفعل اولا كالفراغ من العمل وبالعرض ما يصادفه ما لم يكن
داعيا كالعثور على الكنز للحفر للبئر والصورة القريبة
كالصورة النوعية الانسانية الطبيعية والبعيدة كالعقل بالفعل
والمستفاد الى ما شاء الله ثم ان الصورة للنفس يعني ما به الشيء
بالفعل والصورة بالذات كالشكل للكرسي وبالعرض كالسواد
والبياض والزينة له والبعيدة له كجلوس السلطان عليه باقامة
العدل فان العلة الغائية صورة الصورة الى غير ذلك من احوال
العلل من العموم والخصوص والبساطة والتركيب وغيرها ويجب انه
يعطي

ان يعطى في البراهين توسيط العلل التي بالذات والتي بالفعل والتي
هي قريبة وخاصة فمثال الاخذ للفاعل لم صار الشكل الطبيعي للبسيط
كرويا فيقال لان الطبع في البسيط واحد والفاعل الواحد في القابل الواحد
لا يفعل الا فعلا واحدا ولم فعل الله في المجردات دائما فيقال لان الله تعالى
غني تام الفاعلية وواجب الوجود بالذات من جميع الجهات ومجردها
الامكان الذاتي في المجرد يكفي في القبول ومثال الاخذ للغاية لم يرتاض
فلان فيقال لكي يصح ولم يتكمل النفس الناطقة فيقال للتخلق باخلاق
الله والتحقق به ومثال الاخذ للمادة لم يفسد الحيوان فيقال لانه مركب
من الاضداد ومثال الاخذ للصورة ان في الموجود انه يحمى من كل شيء
هو هو لانه محفوظ الصورة وشيئية كل شيء بصورته بل
لانه ان المجرد اي المجرد تجردا عقليا محفوظ الحقيقة بصورته
لان الشيئية بالصورة يعني ما به الشيء بالفعل والهوية
بالحد النوعي وهو محفوظ شيئية الشيء بتمامه الكامل كل
ولنشرع في شرح المتن فنقول فالاوسط في الله هنا ان الذي هو
الفاعل للشيء كما تسخن من مس نارا علما كان في هذا الجسم مسة
النار

وكلما مسته النار يسخن ولو سط من مدة اى مادة الشيء او غايته
يؤخذ في البرهان عليه كالموت اى كما في الحكم بالموت على كل انسان
بل كل حيوان من منافية في اجزاء مادته اى من غذيته التي هي عرضه
عن مادته الطبيعية وقواها بما هي هي لوصولها الى كمالها المترتب
منه فاذا اردنا ان نبرهن باللم على موت كل انسان طبيعيا بل كل
نفس ذائقة الموت من غير اكتفاء بالاستقراء الذي يفيد الظن
فتارة نبرهن عليه من ناحية المادة فنقول الانسان مركب من
الاضداد فينحل وتارة نبرهن عليه من ناحية الغاية بان النفس
الناطقة بصدد الاستكمال والعتق والتجرد عن البدن الطبيعي
وقواه وللاتصال الحقيقي بعالم القدس فاذا كملت وعتقت واتصلت
تركت المركب ونفضت الالات وانقطع التدبير والتعلق العقلي عن
البدن الطبيعي ومات ولا يقدح بقية تعلق وهمي في بعض المواد
وان نبرهن عليه من ناحية الفاعل فنقول المدبر للبدن الحيواني
هو القوى الجسمانية والقوى الجسمانية متناهية التأثير والتدبير
ونظيره المحسوس تارة من كذا وتارة من كذا في مطلوب واحد توسيط
المادة والفاعل اى مجموع القابل والفاعل تارة نحو برهنية
الاضراس الطواحين بان المادة التي خلقت منها كانت كافية

تامة

[illegible] العقل فلا يقدح بقية تعلق وهمي في بعض المواد لاستيلاء [illegible] شيخ ابراهيم [illegible]

تامة الاستعداد لهذا الشكل والمقدار مصادفة للفاعل التام
فحصلت الصورة الكذائية ومرة فنقول اريد من الطواحين غاية
هي الطحن وكل ما يراد منه الطحن يجب ان يعرض كما ان الانياب لمن يريد
منها القطع اعطيت الحدة ولو سط من صورة للشيء عليه كما
احكام ذيها اى ذي الصورة الذي هو المعلول اذ بها اى بالصورة
فعليته اى فعلية ذي الصورة كما اذا اردنا ان نبرهن على ان
الشيء سريري اذا كان له صورة السريرية سواء كان جسما طبيعيا
خشبا او ذهبا او عاجا او آبنوسا او غيرهما ام كان جسما مثاليا
في عالم المثال الاكبر او المثال الاصغر بان شيئية الشيء بصورته
وفعليته وللصورة ما به الشيء بالفعل والمادة ما به الشيء
بالقوة ثم اعلم انه كما ان اوثق البراهين باعطاء اليقين اللمي
كذلك اوثق البراهين اللمية ما يبرهن بالعلة الغائية ثم الاوثق
من الاوثق ما يبرهن بالعلة الفاعلية وهو الاشرف من الاشرف
كيف والوثاقة والشرافة اللتان للغاية ترجعان الى الفاعل حيث
ان العلة الغائية علة فاعلية الفاعل فالغائية بالحقيقة
فاعلية بل في المفارقات عين الفاعل وفي الانسان الكبير عين

الحق

الحق الحقيقي الذي هو مبدأ المبادي وغاية الغايات وقال ارسطاطاليس
ما هو لمسهى في كتبه من ان شيئاً من الفواعل هو الفاعل الالهي جل
شأنه ثبت بهانه ابتهر البراهين والى هذا اشير بقولنا احق على
التبيين اى العلم بان لا شي من فاعل الا الله الحق تعالى مجعوله لانه
الفاعل التام بفوق التمام الذي يرجع اليه فاعلية كل فاعل وهي درجات
فاعليته تعالى ومراتب قدرته بمقتضى عموم قدرته ومشيته وعلمه
الفعل كما قال الشيخ الصادق بكل شيء بحسبه عليه اوقال وهو القاهر فوق
عباده وهو سبب الاسباب ومن غير سبب اى معطي السببية لها
والتأثير لها لانه معطي الوجود والايجاد فرع الوجود والشيء ما لم
يوجد لم يوجد بالنسبة الشيء الى قابله بالامكان والفقدان والى
فاعله بالوجوب والوجدان كما قلنا به الوجود بالشيء اشير بحسب
ما رايت شيئاً الا ورأيت الله قبله وفي اثولوجيا ان الاشياء كلها
حاضرة عند المبدأ الاول على الحضورية والتمام فاعل حق فاعل الهي
والفاعل على اصطلاح الفاعل الحكيم الالهي مفيض الوجود وعلى اصطلاح
الطبيعي مبدأ الحركة فالتقييد بالالهي لاخراج الفاعل الطبيعي
يكشف ذاته له كما هي اذ لما العلم التام بالعلة التامة متحصورة
تلك العلم التام بالمعلول فان كل وجود منطوفي وجوده وعنه
الوجه الحي القيوم وكل باعثة من لوازم اسمائه وصفاته
لزوماً

لزوماً غير متأخر في الوجود فلا يعزب عن علمه مثقال ذرة والفيض
فيه الباقي به علمه هو الفاني في علمه وللاشارة الى ان في البراهين
الحقيقية يؤخذ العلل المساوية للمعلول وفيها الانعكاس الى الان
لا العلل الاخص قلنا بعلة معلولها ساوت في برهان المطلق
في البرهان المطلق وبواسطة اللم اخذها اى اخذ العلة المساوية واعطى
اى ترادف من اخذ العلة الاخص وايضاً بينها اى في البرهان الماخوذ
فيه العلة المساوية على الاوسط متعلق بما بعده الا كبرة الغطف اذا
اريد ان يبين حال المعلول بالعلة بالمعرفة الان منه ودلم اى اعم
واوسطه واكبره ائتلف فالمتساويان في الفلكيات مثل كسوف القمر
وتوسط الارض بينه وبين الشمس وفي العنصريات مثل انتشار
الورق بجود الرطوبة الماسكة وبطلان لزوجتها انعكاسي المعلول
بالعلة كذلك يبين العلة بالمعلول لكن الاول هو اللمي والثاني
هو الاني لا علة كلمة لا عاطفة اى لا يؤخذ في البرهان الحقيقي الا
علة اخص من معلولها بل لو اخذت فيه اخذت جهة واحدة ذي
العلل التي كل منها اخص شمولها والتذكية للحضورية فيكون القدر
المشترك مساوياً للمعلول العام فالعلة الاخص التي تتوسط في بعض
البراهين هي مثل تكاثف الهواء الصافي بالبرد الشديد ومثل
انعقاد البخار المتشتتين كل منهما السحاب فاذا لازم لانعقد

سبع اقسام من العلل الخاصة
الاستثقال الذي هو الارض
استثقل بكل ارض يستثقل به
ودائرة الارض

ريح وحبس البخار في جوف الارض وعن انحطاط اعالي وهذه
او اندفاع سيول في باطن الارض والحمى عن عفونة وعن تسخين
روح بلا عفونة كما في حميات اليوم وقد يمكن ان يجمع لهذه العلل
الخاصة معنى عام يكون محمولا ويكون ازالات النسب الى المعلول ويكون
علة مساوية لدونا في غنا عن البرهان ومقدماته شرعنا في غيره
وقدمنا مقدمات ما علمها فقلنا الشروع في مقدمات صناعات
اخرى غير البرهان غير اليقينية من قضايا هي ايضا ست كذلك
اي كالقضايا التي هي مواد البرهان فهي اي القضايا الغير اليقينية
للقضايا اي مواد للصناعات الاخر المشهورات منها اي
من القضايا بعدية ما هي مشهورات وهي ما عليها الاكثر اما تطابقا
اما من الجميع وهي ما يتوقف ان يتبعها عموم الاعتراف من الناس كمثل ما
عمت به المصالح كالعدل صيد وجوه يفتح اي ما تطابقت عليه آرا
كل الناس وما عموم مصلحة جميع الخلق بسبب عموم الاعتراف
به مثل ان العدل حسن والظلم قبيح واما من البعض كما قلنا او
خلق او ملة قد تنضح مثل ان الرقة ولو على الحيوانات العجم حسنة
وايلامها بلا غرض قبيح كقبح ذبح الحيوانات عند بعض اهل
الهند او الحمية ومنها قبح مثل ان عدم الذب عن الحرم قبيح

والذب

والذب عنه واجب او لوجب القبول اي من القضايا المشهورة
ما هي من القضايا الضرورية والاولية الواجب قبولها لكن تلبسه
بجهة عموم الاعتراف فان لها اعتبارين من احدهما من حيث
يعترف بها عموم الناس وكونها مشهورات بهذا الاعتبار
وثانيهما من حيث انه يحكم بها محض العقل بحيث قبولها بهذا الا
هي يقينيات قال الشيخ في الاشارات في المشهورات وهي اراء
لو خلي الانسان وعقله المجرد ووهمه وحسه ولم يؤدب بقبول
قضاياها والاعتراف بها ولم يمل الاستقراء بظنه القوي الى حكم
لكثرة الجزئيات ولم يستدع اليها ما في طبيعة الانسان من الرحمة
والخجل والانفة والحمية وغير ذلك لم يقض بها الانسان طاعة
لعقله او وهمه او حسه مثل حكمنا بان سلب مال الانسان قبيح
وان الكذب لا ينبغي ان يقدم عليه ومن هذا الجنس ما يسبق الى
الوهم كثير من الناس وان صرف كثيرا منهم عنه الشرع
من قبح ذبح الحيوانات اتباعا لما في الغريزة من الرقة لمن يكون غريزته
غريزته كذلك وهم اكثر الناس وليس شيء من هذا يوجبه العقل

الساذج

نساند ... ولو لزم الانذار لنفسه وازحف بنفسه تام العقل ولو ريع ادباره لم يطع انعاله

النفسانية او خلقيا له يقتضيه اشار هذه القضايا ينبغي ان يشتها ان يجهله و

... فيف البس كذلك هلا قضايا ... ان الكلا اعضو من الجزء هذا كلام المقبو

لات من تلك القضايا مفردات وهي ماخوذات منهما اي ممن كان نبيا

او حكيما او ممن من الاولى يعني الذين كانوا افاضل السلف او الذين هم

اماثل الخلف الظنيات من تلك ظنيات بالمعنى الاخص الظنيات

قد يطلق ويراد بها المعنى الاعم فيتناول المقبولات وكثيرا من المشهورات

وقد يطلق ويراد بها المعنى الاخص اي ما عدا المقبولات وكثيرا من المشهورات

كراجح الامر به مثالها نقض عليك من قولهم يطوف بالليل اي فيه

فلان فهو سارق ومثل قولهم لم خالطنا لا اعرض عنا فلان فهو ما دفن

اي فارح عد قلنا هذه وامثالها ظنيات اذ لعله يطوف لحراسة الناس

او لم يعاشرها لاشتغاله بالحق تعالى المسلمات منها اي من القضايا المسلمات

حقت او وهت ونمت عند القايس تسلم عن خصم لانها دعوى

عليك للامر شاده انه لا يتعدى بعد ثلثه فان انه على في علم يتكلم اي في علم

ثبت فيه ايضا من المسلمات الوهميات التي يهاك من تلك اي من

القضايا ما يدعي يقينيات وهي كثيرة منها ما هو حكم على العقلي اي على

الموضوع العقلي بمحسوسات اي باحكام حسية وعلى المجرد باحكام الماديات

كالفعل

كالفعل المستعمل في المجرد فيتوهم الوهم انه زماني والفوق المستعمل فيه فيتوهم

انه وضعي ولذا يتوهم انه مكاني زمان الحال ان المجرد في باطن العالم مسبوق لا زماني والا ومتنح وا لامكنة

والجهات وكانها مطويه في وجوده وذاته المحيطة فالوهم تابع لذوي الارضاع متعلق

بالحواس والمحسوسات بحسب نور القاهر اي نور العقل المجرد وفي الاصطلاح الاشراقي

يسمى العقول الكلية بالانوار القاهرة النور العارض الحسي مفعول ثان ليجد وهولاء

يطلقون على الله تعالى نور الانوار والنور الاقهر الابهر والنور الغني ومثلها وان ادعي

انه لسان القران العظيم وانه من اسماء الله تعالى كما قال الله تعالى وهو القاهر فوق عباده

وقال تعالى الله نور السموات والارض كان غلط الوهم اعظم وان نور الله تعالى اجل واعلى

من ان يكون شعاعا حسيا فان نوره الحقيقي هو الوجود الحقيقي المنبسط على العقول

الكلية والنفوس الكلية والارواح المجردة المرسلة والمعلقة والطباع الكلية والجزئية وا

والموجودات الخارجية والذهنية وبالجملة مطلق الوجود ومنها ما قلنا والعقل بالنصب

مفعول مقدم يقف اي يتبع الوهم في مبادي ما اي مطلوب كسبي اقتنص اي

وانه لو فتيني الى النتيجة جاء نكص الوهم وفيه تلميح الى ما قال الشيخ في الاشارات من المعلوم

ان

ان المحسوسات اذا كان لها مبادى واصول كانت تلك قبل المحسوسات ولم يكن محسوسة
ولم يكن وجودها على نحو وجود المحسوسات فلم يمكن ان يتمثل ذلك الوجود في الوهم ولهذا
فان الوهم نفسه وافعاله لا يتمثل في الوهم ولهذا ما يكون الوهم مساعداً للعقل
في الاصول التي تنتج وجود تلك المبادى فاذا تعديا معا الى تلك النتيجة نكص الوهم
وامتنع عن قبول ما سلم موجبه هذا كلامه وفي قول الشيخ مسامحة اي لم
ينكر لانه لم يتصور الكليات والانتزاع التصور فكانه فاحكم اولا ومنها
احكام هي مامور بها الله تعالى نتوب به ومنها تخوفا الميت فانه كما قلنا
الوهم من ميت وانه جاد عامله اي كان عديلا له وعشيقا اي يخلق من ظلمة
والحال انه سلب وعدم ملكة النوم والسلب لا تأثير له ومنها اي من القضايا
المسمى لم ينقل بالتانيث رعاية للفظ الموصولة بالشبهات بالاوليات من
القضايا مشهورات فالتي تشبه الاوليات تقع في المغالطات والتي تشبه
المشهورات تقع في المشاغبات وبالجملة المشبهات هي القضايا الكاذبة
الشبيهة بالصادقة الاولية والمشهورة لاشتباه لفظي او معنوي بسبب
التشبيه للباطل بالحق فصله نقله عليك بالتفصيل في المغالطة
المخيلات مخيلات من القضايا هي التي ما اثرت تصديقا الاستاد
ثبت كما يقال التي ترغب فيه بالخمر انها ياقوتية سيالة وفي تنفير
المريض المحموم عن العسل انه مرة مهوعة اقطع اللون الجدل
فالجدل اي اذا علمت اقسام القضايا الغير اليقينية فاعلم ان اية منها
تستعمل

تستعمل في اية من الصناعات الاربع الباقية فالقياس الجدلي مؤلف مما تشتهر
اي من القضايا المشهورات او مما اي مما تسلمه من شخص اي نازع معك
سواء كان حقا عنده او باطلا وهذه نتيجة تسميتنا كما اشار اليه
بقوله فيما نظم بالله هي لحسن ما هو مؤلف من محمودة الاراء اي من
قضايا تسمى بالاراء المحمودة وهي بالعموم الذي عليه الاعتراف والغرض
من صناعة الجدل الافحام اي الاسكات للخصام او الغرض الاصل منها
كان اقناع من هو قاصر عن رتبة استماع البرهان ان يلابسه القياسات
المؤلفة من المشهورات وبزي بالراء المهملة والذال المعجمة مخففة
زي كغني الضعيف من كل شيء واما بالزاي المعجمة فيهما تيمن جوهره فيكون
نصره للضرورة فغيره مناسب هنا الا انه بمعنى الفاسد الخطابة
والقياس الخطيب ظنا تبعا هذا هو المظني بالمعنى الاخص كما مر لا
سيما ظن يكون شاملا والظن الاعلى والارجح مما في الظنيات
بالمعنى الاخص ما اي ظن حاصل مقبولات اي بقياس خطابي حاصل
بالتاليف من مقبولات سيما ملفوظات من نبي او ولي او رسول
او من اولي العزم ايضا ثم اولي العزم سلام الله تعالى عليهم اجمعين
والشعر

والغرض منه صناعة الجزئية تمرين بتهذيبات ابي لطايف النفس على تهذيب الاخلاق وتحصيل ملكة العدالة المركبة من العفة والسخاوة والشجاعة والحكمة الشعر على المخيلات للشعر والقياس الشعري لستوا في السجع والقافية زاد القياس الشعري ردا عن دينها وان لم يلزما به ومن هنا الدعض اي بعض الحكماء كالشيخ الا بعض اي بعض الشعريات اوقع من الخطاب ولكن الكتاب اي كتاب الله يتبع حيث لم يتعرض لغير الثلثة في قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن الا ان يقال اطلاق الموعظة الحسنة تشمل الشعر سيما ما اشير اليه في النبوي المشهور ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة والغرض من صناعة الشعر الترغيب والترهيب ولو بكاذب

وبالجملة ما صفة لكاذب او اما نوع ... للشعر القياس المغالطي المؤلف من قضايا وهمية مغالطي من الغالطي الوهمي بان يكون كل مقدماته وهمية او مغالطي اي يكون بعض مقدماته وهمية دون بعض كما مر او المغالطي ذو ائتلاف من مشتبهات

القياس الشعري المؤلف من المخيلات والغرض منه ... انفعال النفس بالترغيب والتنفير
شرح مطالع

ووجه التشبيه ان كلا منهما في المغالطات من ان الاشتباه يكون اما بتوسط اللفظ او اما بتوسط المعنى وكل له اقسام والغرض من التدرب في صناعة المغالطة التحرز عن الغلط والابتلاء اي امتحان المخاطب انه عالم او قاصر ... لك بهذه الصناعة وبالبد الطولى فيها ... لخضوع اعناقهم ودفع خصومتهم ولكسر عاديتهم والابتلاء في المغالطة من ترويج بقضية مشابهته اما في مادة بان تشبه الحق او المشهور ولا تكون شيئا منهما او في صورة بان تشبه ضربا منتجا ولا تكون اياه قياس يفسد صورته او مادته او هما جميعا والذي به مغالطي نفسه مغالطية ولولا القصور وهو عدم التمييز بين ما هو هو وبين ما هو غيره لما تم للمغالطة صناعة فهي صناعة كاذبة تنفع بالعرض بان صاحبها لا يغلط ولا يغالط ويقدر ان يغالط المغالط وان يمتحن بها او يعاند وبالجملة المغالطة لها سبب فاعلي هو لعقل الناقص او الوهم الرافع وسبب غائي وهمي شيطاني وسبب صوري هو صورة الكذب والخيانة في الباطن والتشبه بين العلماء والحكماء في الظاهر وسبب مادي هو المشبهات لفظا او معنى والوهميات والشغب والسفسطة تحت الغلط

اى هما قسمان من المغالطة وشانه اى شان الغلط والمغالطة التمويه
اى تصوير الباطل بصورة الحق والحكم الشطط اى الحكم الغير العدل والقياس
الصحيح السفسطى فاسد ما ههنا تماثلا ومشاكلة القيطرا [illegible]
نافيه بسبا مجادلا لان السفسطة هى الحكمة المدلسة وهى فى مقابلة الحكمة
اذ فى البرهان يعتبر اليقين الحقيقة وفيه الحقية الواقعية وفى الجدل يعتبر
الاعتراف وهو محقق فى الواقع وفى الشغب يعتبر وليس كذلك انواع
انواع المغالطة انواعها اى انواع المغالطة الثلثة عشر كما
قد ضبطوها من كلام القدماء اولها ايهام الانعكاس وثانيها المصادرة
على المطلوب ثم ثالثها اشتراك اللفظة بالجوهرة اى بجوهرها والمراد
اشتراك ذات اللفظ فى مقابلة اشتراك هيئة اللفظ كما ياتى ورابعها
ورابعها وخامسها كذلك الاشتراك الحال بهيئة اللفظ ذاتية
وعرضية بدلت الحال وسادسها سوء تاليف فى اللفظة وسوء
تكذيب فى المشاغبة وسابعها هو ما سوء اعتبار الحمل مهمل فى اوطلا
اعتبار وثامنها مابه كيب تنوط نفسها تاكيد له كيب وتاسعها
تركيب المفصل وعاشرها كعكسه اى تركيب تفصيل المركب وحادى
عشرها جمع المسائل باحدى مسئلة اى سابعها جمع المسائل
فى

في مسئلة واحدة وثاني عشرها اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
وضع ما ليس بعلة علة وثالث عشرها اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
فهذه الانواع الثلثة عشر هي الاجزاء الذاتية الصناعية اى المغالطة
كما قلنا ما بالذات اى الاجزاء الذاتية للمغالطة هذه الثلثة عشر فقط
واما الامور الخارجة العرضية فستشير اليها ثم ههنا وجه ضبط
للاقسام اشرنا اليه فى النظم نذكره اولا لانه صحيح المقام ثم نشرح الفاظ
المتن فنقول اسباب الغلط تنقسم الى ما يتعلق بالالفاظ والى ما يتعلق
بالمعانى والاول الى ما يتعلق بالالفاظ لا من حيث تركيبها والى ما يتعلق
بها من حيث تركيبها والاول لا يخ اما ان يتعلق بالالفاظ انفسها او هو
ان تكون مختلفة الدلالة فيقع الاشتباه بين ما هو المراد وبين غيره وذلك
منه الاشتراك والتشابه والمجاز المرسل والاستعارة وما يجرى مجراها
ويسمى جميعا بالاشتراك اللفظى كما قلنا ثم اشتراك لفظه بالجوهرة
كاشتراك لفظ الصورة والقوة والامكان والعقل والوجود وغيرها
يطلق العقل جوهر مفارق ذاتا وفعلا بما يذهب الوهم الى العقل

يحتمل الى [illegible] المحفوظة والنعمة بالعقد (كذا)

الجوهر

الجزئي ومثل مشاركة النور بين الحسي وبين الحقيقي كما تقدم واما ان يتعلق
باحوال اللفظ وهي اما احوال ذاتية داخلة في صيغ الالفاظ فيلزم تحصيلها شيئا كالاشتراك
في لفظ المختار بسبب التصريف اذ كان بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول فاذا قلنا
المختار له علل اربع او ان المختار ما هو مسبوق بالمبادي الاربعة
والقدرة والمشية وامثالنا الفعل الاختياري فاعل بهما يذهب الى المختار
الفاعل الموجب وهو غلط واما احوال عارضة لها بعد تحصيلها كالاشتباه
بسبب الاعجام والاعراب اما الاعجام فكما قال الشيخ الرئيس في التعليقات
ان الحكماء قالوا انه تعالى بحت وجود وبعضهم صحفوه انه يجب وجوده فان
المحقق يقول انه وجود بحت وغير المحقق يصحفه ويقول انه وجوده يجب
وهذا يوهم التركيب اذا اعتبر الذات في الشيء ووجه الماهية واما
الاعراب فمثل ان الحكماء قالوا الواجب بالذات موجب بكسر الجيم لانه
اوجب فاوجد للشيء ما لم يجب لم يوجد ولا يوجد بالاولوية فذهب
او هام الى انه عندهم موجب بفتح الجيم كالطبايع وانه هو الآخر
افتراء و المتعلقة بالتركيب تنقسم الى ما يتعلق بالاشتباه
نفس

لان المختار الفاعل الموجب ليس له علل وليس فعله مسبوق بالمبادي الاربعة بمعنى انه ينفك بل المحيط والعلم والقدرة والنية على ذاته بلا انفكاك للفعل عن الفاعل والمفعول وعن المبادي بخلاف المختار منهم فان المختير يقتضي الذي عن الكل والكل والترتيب وهكذا فقد انفك عن المبادي الاربعة ومسبوق بها ... وله علل اربع ولا فائدة فافهم

بنفس التركيب كما يقال كل ما يتصوره العاقل فهو كما يتصوره فان لفظة هو تعود
تارة الى العاقل وتارة الى المعقول فان عادت الى العاقل فهو على قاعدة اتحاد العاقل
بالمعقول بالذات وهي غير جائزة في المشهور وان عادت الى المعقول فهو على
قاعدة المثلية بين المعقول بالذات والمعقول بالعرض وان الاشياء تحصل
بعينها في النفس لا باشباحها والى ما يتعلق بوجوده تقلبه وهذا
الاخير ينقسم الى ما يكون التركيب فيه موجودا فيظن معدوما ويسمى
تفصيل المركب والى عكسه ويسمى تركيب المفصل واما المتعلقة بالمعاني
فلا بد وان يتعلق بالتاليف بين المعاني اذ الافراد لا يتصور فيها غلط
لو لم يقع في تاليفها بنحو ما ولا يخلو من ان يتعلق بتاليف يقع بين القضايا
او بتاليف يقع في قضية واحدة والواقع بين القضايا اما قياسي او غيره
قياسي والمتعلقة بالتاليف القياسي اما ان يقع في القياس نفسه لا
بقياسه الى النتيجة او يقع فيه بقياسه الى النتيجة والواقعة في نفس
القياس اما ان يتعلق بمادته او بصورته اما المادية فكما يكون
مثلا بحيث اذا رتب المعاني فيه على وجه يكون صادقا لم يكن

قياسًا واذا رتبت على وجه يكون قياسًا لم يكن صادقًا كقولنا كل
انسان ناطق من حيث هو ناطق ولا شيء من الناطق من حيث هو
ناطق بحيوان اذ لو اثبات قيد من حيث هو ناطق فيهما يكذب الصغرى
اذ الناطق من حيث هو ناطق ناطق لا غير لان كل ماهية من حيث
هي ليست الا هي وكل شيء في مرتبة ذاته ليس الا ذاته والاجزاء
المحمولة متغائرة المفاهيم بكل انسان ناطق لا بشرط وليس ناطقًا
بشرط لا ومع حذفه عنهما يكذب الكبرى وان حذف من الصغرى
وانتني في الكبرى لتصدقتا اختلت صورة القياس لعدم اشتراك الاوسط
واما الصورية فكما يكون على ضرب غير منتجة وجميع ذلك
يسمى بسوء التاليف باعتبار البرهان وسوء التبكيت باعتبار
غير البرهان واما الواقعة في القياس بالقياس الى نتيجة فتنقسم
الى ما لا يكون النتيجة مغائرة لاحد اجزاء القياس فلا يحصل
بالقياس علم زائد على ما في المقدمات ويسمى مصادرة على المطلوب
والى ما يكون مغائرة لكنها لا يكون ما هي المطلوبة من ذلك
القياس ويسمى وضع ما ليس بعلة علة كقولنا كل ما كانت
الاربعة

الاربعة موجودة كانت الثلثة موجودة وكلما كانت الثلثة موجودة فهي
فرد فكلما كانت الاربعة موجودة فهي فرد وهذا غير النتيجة اذ النتيجة
كلما كانت الاربعة موجودة فالثلثة فرد لان الضمير في الكبرى راجع
الى الثلثة وانما سمي به لان وضع القياس الذي لا ينتج المطلوب
لانتاجه هو وضع ما ليس بعلة للمطلوب مكان علته فان القياس
علة للنتيجة واما الواقعة في قضايا ليست بقياس فقد يجمع المسائل
في مسئلة واحدة كما يقول زيد وحده كاتب فانه قضيتان لانا دتان
ان غيره ليس بكاتب واما المتعلقة بالقضية الواحدة فاما ان يقع فيما
يتعلق بجزئي القضية جميعًا وذلك بوقوع احدهما مكان الاخر ويسمى
ايهام الانعكاس مثل الذي يحكم ان كل لون سواد بناء على ان كل سواد لون
واما ان يقع فيما يتعلق بجزء واحد منها فينقسم الى ما يورد فيه بدل الجزء
غيره مما يشبهه كعوارضه او معروضاته ويسمى اخذ ما بالعرض مكان
ما بالذات كمن راى انسانًا ابيض يكتب فظن ان كل كاتب يكون كذلك فاخذ
الابيض مكان الانسان والى ما يورد الجزء نفسه لكن لا على الوجه
الذي ينبغي كما لو اخذ معه ما ليس منه نحو زيد الكاتب انسان او لا
يوخذ

ويشهد ان يقال كل مجرد
واجب بناء على ان كل
واجب مجرد ١٢

معاً انه هو منها من القيود والمشروط كان يلحظه المرجود ثالثاً غيره
موجود مطلقاً وليسمى شرع اعتبار الحمل فقد حصل من الجميع ثلاثة عشر
نوعاً منها ستة لفظية يتعلق ثلاثة منها بالبسايط في الاشتراك
في جوهر اللفظ وفي احواله الذاتية وفي احواله العرضية وثلاثة منها يتعلق
بالتركيب في التي في نفس التركيب وتفصيل المركب وتركيب المفصل وسبعة
معنوية اثنتان منها باعتبار القضايا المركبة وهي سوء التاليف المصادرة
على المطلوب ووضع ما ليس بعلة علة وجمع المسائل في مسئلة واحدة
وثلاثة باعتبار القضية الواحدة وهي ايهام العكس واخذ ما بالعرض
مكان ما بالذات وسوء اعتبار الحمل واما الحاجيات العرضيات
لصناعة المغالطة التي اشرنا اليها بمفهوم قولنا ما بالذات هذه
فما يقتضي المغالطة بالعرض كالتشنيع على المخاطب والخلط بالحشو
والهذيان والعدول الى الامور الخارجة عن القياس لعدم معرفة القوانين
ومحبة الغلبة والسمعة الى الضلال وان الحكمة اضلال وان الميزان لم يؤت
من الشرع الحنيف ذلك مما يكون الجهلة واهل الرياسة الدنيوية مغرمون
ممنوين بها وفي القران الحكيم مدح الحكمة والميزان وشغل
مستدل

واستعمل الاقيسة الميزانية وقد اشير الى بعض الاباطيل في اول الكتاب
فلنشرع في شرح الفاظ المتن في بحث الغلط انها اما من ناحية اللفظ او
الغلط او معاً بالقصر للضرورة تاليف المعاني المخالط اما اسم مفعول
والمذكر باعتبار لفظ الموصولة واما مصدر ميمي بمعنى الاختلاط
الغلط او للفظ اما بالافراد والتركيب بدل الغلط او الاعجام اى اخذ المهملة
معجمة او بالعكس والتعريب اى الاعراب والغلط في الاعراب والاعجام
هو الغلط في هيئة اللفظ بعد تحصله واما الغلط باعتبار اصل الصيغة
والهيئة قبل التحصل فطوينا في الافراد كالغلط باعتبار جوهر اللفظ من
جهة الاشتراك وتقفية التركيب والاعراب لا يخفى جوانها على الخبير
بعلم القوافي اذ يقفى بكل من حروف اللين بالاخر والامالة ايضاً جائزة
ولكنه على وضع التعريب فالنظم اطبع واضبطه تهذيب المنطق من اللحن في الدرس
ثم تركيب تغليطه اذ يباع احدها انه بنفسه اى بسبب نفسه التركيب التغليط
واقع كما مر مثاله ام من ظن كونه اى وجود التركيب والحال انه مفقود
ومن ظن فقده والحال انه موجود استتم التغليط الذى بالتركيب في
اللفظ بهذا حين ما راى اسامه ثلاثة اولها المنوط بنفس التركيب
وثانيها تركيب المفصل كما قلنا تركيب المفصل الثاني كهواى قولنا
مهندس

مهندس وجيد اى ذو نفس واخلاق حسنة فيوخذ مركبا اى جيد فى الهندسة وثالثها ضده وهو الذى يق له تفصيل المركب كخمسة
اى كقولك خمسة زوج وفرد اى اردت انها مركبة من زوج وفرد اى ان لها وهى جامعة
اياهما جمع المركب امراته والحال انها فى ذاتها فى سمع المخاطب فتوهم انه
اردت انها زوج وانها فرد وهو غلط فهذه هى الستة اللفظية
واما الستة المعنوية فالكلام اه فى بيانها فقلنا ومما اى
غلط بتاليف المعانى فيه علقا الظن وقع فى قضية واحدة بسببها
فذلك القسم لما اى الى غلط يتطرق بها اى بسبب وقوع احدهما مكان
الاخر فوهم العكس ثم يسمى فى الاصطلاح ايهام العكس وايهام
الانعكاس فيحكم حكما غلطا ان كل لون سواد بناء على ان كل سواد
لون وان المجرد عن الجهات والاوقات والاحيان ونحوها هو الله
بناء على ان الله هو المجرد عنها والى ما اشترط واحد من القضية
فكما شرطا الحمل كان يتوهم غير الموجود محسوسا غير موجود مطلقا
او غير هذا الشرط فى مثواه ومرتبة مثل بخلاف سابقه اذ
بينه نفسه فى مقامه ولكن لم يكن مع شرطه او قيده المعتبر
فى حصه او حمله مثل ان يقال العاج مفرق لنور البصر

بدل

بدل البياض او يقال البياض متحيز بالذات بدل الجسم الذى هو موضوعه
سوء اعتبار الحمل مع ما بالعرض مكان ما بالذات اى اخذ ذلك مكان هذا
من ذين انتهض فالاول اسمه فى الاصطلاح للاول والثانى للثانى او
فى قضايا اى الغلط متعلق بتاليف معانى فى قضايا لا فى قضية واحدة وهى الموضوعة
والمنقسم والتذكير باعتبار رعاية لفظ الموصولة الى التى لست قياسا
جمع اى تماميها كمثل الانسان وحده بخلان فبخلان هو الحيوان فهذا القسم
من المغالطة هو الذى سما جمع عادلة اى المسائل فانهم سميناهم به اذ بها
يحصل العدل جمع المسائل بواحدة مسئلة اسمه الاصطلاحى جمع المسائل
فى مسئلة واحدة فان الصغرى قضيتان فى قضية واحدة احديهما موجبة
هى ان الانسان بخلان وهى ينتج مع الكبرى نتيجة صادقة والاخرى سالبة
هى لا شيء من غير الانسان بخلان وليست مطلقا الان ولكن لو كانت
موجبة مثل غير الانسان لا يخجل والخجل من خواصه ويخذ ذلك
وهى لا ينتج مع الكبرى شيئا فاذا كانت الصغرى قضيتين واحدة
واحدة وقع الغلط لتوهم انه ينتج الانسان وحده حيوان والتى

اى المنقسم الى القضايا التى هى المقياس نا الغلط اى هذه الضم تنقسم الى
قسمين لان الغلط المتعلق بالتأليف القياسى اما الذى القياس بنفسه
فقط اى من غير حاجة فى رجوع الغلط الى مقايسة الى النتيجة وهذا
ليس الا اما فى مادة القياس اى مادته او فى صورته وغلط الصورة
لو المغلطة الواقعة بحسب صورة القياس يكون نادرة كمثل ما سوى
الضروب المنتجة من الاشكال كما ان الثلثة الاول من الضروب ستة
عشر اربعة منها منتجة والبواقى غير منتجة وقس عليه نفى
المادة اى مادة القياس المغلطة المتعلقة منحرجة اى مثالها
ليستخرج كما ذكرنا فارجع اى المغلطة المتعلقة بالتأليف القياسى
بالقياس بنفسه سواء كانت بحسب الصورة او بحسب المادة كلها
نوع تأليف اى تسمى به فى الاصطلاح ولكن انسف وهم بهما انا اى
القسم الثانى من المغلطة تعلق بالتأليف بسوء تركيب سواء كانا
اى بحمل فيما سوى البرهان هذا فالغلط فى القياس بقياسه ونسبه
الى مطلوبه ونتيجته بان يكون النتيجة مغايرة لاحد اجزاء القياس
فلا يحصل بالقياس غير زايد ولا يلزم منه قول اخر او تكون مغايرة
تكون

وكذا فى المختلطات
مع انتسابها وكثرتها
اذا وقع الغلط
فيها

وانما سرت دائرة الكمالات معها وظهرت اينما ظهرت وضعفت حيثما
ضعفت الا ترى ان وجود الروح المرسل والمتعلق يعلم بذاته فى علمه
الحضورى بذاته وحيوة حقيقية ذاتية لذاته والمتعلقة واراده بذاته
وعشق بذاته وبقواه ومحالها بتبعية ذاته لان من عشق شيئا
عشق اثاره وقدرة على قواه الفعلية والانفعالية بذاته وبقوة سفهيد
سنه لمصيبة كل ذلك لانه وجود تحت ظل وجود الحق ووجهته
نعم ان قلنا انه لا ماهية له والتفاوت بالفقر والغنا او ان قلنا ان له ماهية
مجامعية لهذه الكمالات وغيرها الوجوده لا لماهيته والوجود سنخ
واحد ومراتبه كتشيئ وفئ فانما تحقق هذا لحكمه ولا تفاوت الا فى الظهور
ولعلاوة ذلك التدقيق مع المغالطة عليك شق ثالث بان لا يكون مفهوم
الوجود ولا الماهية بل يكون حقيقة الوجود كيف والماهية حيثية
عدم الاباء عن الوجود والعدم والوجود الحقيقى حيثية الاباء والامتناع
عن العدم لانه مقابل العدم والمقابل لا يقبل المقابل وهى قابله والقابل
شأنه التصحح والقبول لكليهما فكيف يتطرق ما هى حيثية عدم الاباء

الا أعنيهما اي عز جلاله من هو وجوب كله نكاله الوجود وح يكون من
باب سوء التأليف المادي اذا استعمال المنفصلة المانعة الجمع التي ليست
بخاصة موضوع الحقيقة ولعل العلامة الدواني يشير الى هذا الخطر بقيه
التي سماها ذوق المتألهين وهي ان الواجب تعالى هو حقيقة الوجود التي
لا افراد ولا مراتب ولا انواع لها وهو المنسوب اليه كمال صحية ولا سهم
لها من الوجود الا الانتساب اليه فقال واذا حمل كلام الحكماء على ذلك
لم يتوجه ان المعقول من الوجود امر اعتباري هو من الاوايل التصورية
باطلاقه على تلك الحقيقة القائمة بذاتها انما يكون بالمجاز او بوضع آخر
فلا يكون حقيقة الواجب تعالى بل يندفع الهرج والمرج الذي يعرض للناظرين
بحيث يتوحش الذهن ويتبلد الطبع انتهى ومن هذا النوع من
الغلط ما وقع للقائلين بمبدأين اي النور والظلمة الحسيين اذ سمعوا من
الحكماء الكبار اولي الايدي والابصار ذوي الاشراق والانوار ان المبدأ
نور واراد المبدأ الفاعلي وانهم اطلقوا نور الانوار على المبدأ المبادي
واراد بانوار الوجودات بينما وجودات العقول والنفوس الكليتين
السماويتين

السماويتين والارضيين وكذا النفوس الجزئية سيما النطقية وعلومها
العقلية والعلم نور يقذفه الله في قلب من يشاء وقد يطلقون هؤلاء الحكماء
الظلمة والغسق على المبدأ القابلي اي الماهية الامكانية والمادة الهيولانية
فذهب اولئك من اشعر اللفظ النور والظلمة الى الحسيين لكن ليتم
كلام الله تعالى الله نور السموات والارض ويتخطى وهم الحالة الى
اين النور الحسي العديم الشعور ونور الوجود الحق من الانوار القاهرة
الاعلين والاديم والانوار الاسفهبدية العلوية والسفلية فان نور
الحق كالها امياً عالمون ناطقون وايضاً النور الحسي انبسط على السطوح
والمبصرات ونور الوجود وسعت كل شيء من المحسوسات الخمسة والمتخيلات
والموهومات والمعقولات وما وراء العقل والحس وايضاً النور الحسي له
افول وله ثان ونور الوجود الحق لا ثاني له عدداً ولا افول اذ ليس وحدته عددية
بل حقة حقيقية وعلمت ان حقيقة الوجود يمتنع عليها العدم فان حيثية
الوجود كاشفة عن الوجوب وان القضية الفعلية ضرورية بشرط
المحمول نور السموات والارض الوجود الحقيقي المنبسط على ماهيات

له

العقول والنفوس والطبايع والاجسام والاعراض فوجودها جميعا
في القوسين النزولي والصعودي من صقعه ونوره المنبسط وماهياتها
الغواسق بذواتها هي المنبسط عليها والمستنيرة بالعرض والانوار الحسية
الشمسية والقمرية والسرجية واظلالها بوجودها من نوره ومن الاغلاط
التي من باب ايهام الانعكاس ما وقع للثنوية القائلين بيزدان واهرمن فجعلوا
للشر مبدأ وجوديا كما للخير فجعلوا الشر ضد الخير مع انه عدم للملكة و
لا يحتاج الى علة فاعلية موجودة بل يكفيه عدم علة الملكة فجعلوا المقابل
ضدا بناء على ان الضد مقابل او ان غلطهم من اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
ان اصابوا في جعل الشر عدما للملكة لكن غلطوا في مطالبة الفاعل الوجودي بالذات
له لاستدعاء عدم الملكة محلا موجودا انه ليس عدما صرفا فهو ولذا لم يحتج
الى علة بالذات لكنه يحتاج اليها بالعرض لاحتياج محله اليها بالذات او
اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات من جهة جعل الامور الوجودية المصاحبة للعدم
شرا وبالجملة قالوا فاعل الخير خير وهو يزدان لا يفعل الشر ولا بد للشر
من فاعل موجود فهو اهرمن وحل مغالطتهم بان الشر ليس ضدا للخير
لان الضدين

لان الضدين وجوديان والشر عدمي يقابل الخير تقابل العدم والملكة فلا يحتاج
الى علة وجودية ومبدأ موجود والحكماء ادعوا البداهة في الحكم بان الوجود خير
بالذات وان الشر عدم وينعكسان عكس النقيض الى ان كلما ليس بخير بالذات
ليس بوجود وكلما ليس بعدم ليس بشر وان الحكم البديهي غير محتاج الى البرهان
وان ذكر له شيء فهو المنبه ولذا قنع الاكثر بذكر الامثلة مثل ان القتل لعدم
شر عظيم وليس قدرة القاتل شرا ولا كون سيفه قاطعا وعضد يده ولا كون
عضو المقتول قابلا للقطع ولا غير ذلك فبقي ان الشر ذهاب روح المقتول
وهو عدم التعلق وكذا قدرة السارق وادراكه وجرأته وحركته انما الشر
عدم الانتظام فالشر اما عدم وجود واما عدم كمال وجود كعدم
المنتج او عدم اعتدال مزاجه وليس شر في عالم العقول ولا في عالم التمام
ويوجد طفيفا في عالم العناصر بالنسبة الى السموات كحلقة في فلاة وكيف
يكون وجودا بما هو وجود شرا وهو من حيث انه معلول كما في السلسلة الطولية
والمعلول ملائم لعلته ومن حيث انه مكتوب بقلم الحق تعالى الحكيم خيرا محض

الشر

الاثر ثابت بموته فلا يحمل على شيئا كما له غير محض وكذا من حيث كثرة المنتفع به
فى السلسلة العرضية وان المنتظر به اقل قليل وان كان فى الاستظهار به انتفاعا
عاما واصلاحا للنفوس واجود مضاعفة للصبر والتسليم عليه واذا نسبت
بالنار مثلا الى انتفاعات منها فى يدك ونفخ احد منك وتستضيء فى
ليلك مجلاة خبرها عن النيرات السماوية ولم يفتقر شيئا بعينه بل لا ينسد
عليه ما عداها مما يعد شرا وضرا ومن باب وضع ما ليس بعلة علة
ما يسمى دليل التمانع وهو انه لو وجد الهان واراد احدهما حركة الفلك
فى زمان والآخر سكونه فى ذلك الزمان فاما ان لا يحصل شيء منهما
او يحصل احدهما دون الآخر او كلاهما والاقسام كلها باطلة لاستلزام
الاول خلو الفلك عن الحركة والسكون بل عجز الالهين لعدم حصول
مرادهما والثانى عجز احدهما والثالث اجتماع الضدين فالاله واحد والمغالطة ما
بينه انا لا نم من فرض الهين مع اختلاف ارادتهما ولا يلزم من استحالة
الهين بهذه الصفة استحالة الهين مطلقا الذى هو المطلوب فهذا مثل
ما مر من لزوم الخلاء من بقية شكل الفلك مع حركته على قطره
الاقصر

الاقصر لا مطلقا فتذكره ومن وضع ما ليس بعلة علة ما لا يكون الاصغر
او الاكبر فى النتيجة على ما ذكر فى القياس اما الاصغر فكما يقال الفلك المحدد
للجهات جسم لا جهة وراءه لا ينخرق فالفلك لا ينخرق فان موضوع
الصغرى وهو الفلك المحدد للجهات ليس موضوع النتيجة بل الفلك مطلقا
واما الاكبر فكما يقال زيد كامل النظر فى العلوم البرهانية وكل كامل النظر
فى العلوم البرهانية حكيم فيستنتج ان زيدا هو الحكيم فالمنكر غير المعرف
والمسند المعرف باللام يفيد القصر فى المسند اليه كما بين فى موضعه
فهذا باعتبار القياس وضع ما ليس بعلة علة وباعتبار الحدود سوء
اعتبار الحمل ومن الاغلاط المشهورة مثل زيد انسان والانسان نوع
فزيد نوع او كل انسان حيوان والحيوان جنس فكل انسان جنس فهذا
الغلط الاظهر انه من باب سوء التاليف بحسب الصورة لان شرط
كبرى الاول ان تكون محصورة كلية وههنا قضية طبيعية وما فى بعض
الكتب انها قضية مهملة فليست كذلك لان الحكم فى المهملة على الافراد
الشخصية الا انها لم يبين كميتها وههنا الحكم على الطبيعة العامة ويمكن
ان يكون من باب سوء التاليف بحسب المادة لانه بحيث لو ثبت على

وجه يكون قياساً كذب الكبرى وان رتب على وجه يصدق فيه الكبرى لم يكن قياساً على ما تقدم وبيانه ان المحمول في الصغرى نفس الماهية من حيث هي اللابشرط المقسم للماهية لابشرط وبشرط لا وبشرط شيء والموضوع في الكبرى الطبيعة بشرط العموم والكلية فان اخذت المقدمتان هكذا اختل القياس لعدم تكرر الاوسط وان اخذتا قياساً بحيث يكون في الكبرى ايضاً لابشرط كذبت الكبرى فلو اعتبر الغلط باعتبار الصورة اعني الخلف واللام كان من باب الاشتراك بحسب جوهر اللفظ اذ تجيئ للاستغراق وللطبيعة ومن الاغلاط التي من باب اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وهو كثير الوقوع ما وقع لكثير من الفلاسفة في قولهم بقدم العالم وذلك لاشتباه قدم الفيض بقدم المتفيض وقدم الرحمة والعلم لمن احاط بكل شيء رحمة وعلماً بقدم المرحوم والمعلوم وقدم الفضل والاحسان بقدم المتفضل عليه والمحسن اليه وعدم افول نور الحقيقي بعدم افول المتنير وعدم نفاد كلمات الله بعدم انقطاع المخاطب وكذا في القدرة والمقدور والمشية والمشيء والجود والمجتدي الى
غير ذلك من الامور

الحيثية التي من الاسماء الحسنى وذلك لانه لابد ان لا يختلط على الناقد البصير العالم وما هو من صقع صقع الله تعالى من فيضه المقدس ورحمته الواسعة وكلمته الوجودية الى آخر ما ذكرنا وما المنفك مع عدم البينونة العزلية لكمال فقر العالم وانغماره في قدرة الله ومعنية للقيومية المقارنة وهذا الفقر وجودي لا اضافي وهذه القيومية وجودية فلا قوام للوجود بدون الوجوب فالعالم هو ما سوى الله تعالى وهي الماهيات الامكانية في السلسلة الطولية النزولية والسلسلة الطولية الصعودية وفي السلسلة العرضية النهائية وهي المراد بالمتفيض والمتنير والمتجيئ وجودها ونحوها والمراد بالفيض المقدس والرحمة والفضل والاحسان ونظايرها المذكورة ليس المعاني المصدرية والمفاهيم الاضافية بل المراد بها الوجود المنبسط الذي في كل بحسبه كالماء السائل في الاودية بقدرها وهو طرد العدم عن كل ماهية وهو النور الحقيقي الذي تنورت به ماهيات سموات الارواح واراضي الاشباح وهو المشية التي ورد في الحديث ان الله خلق الاشياء بالمشية والمشية بنفسها وهو الامر التكويني وكلمة كن المشار اليه

هذا ان العدم [illegible] في نسخة [illegible] ح

بقول على انما يقول لمّا اراد كونه كن فيكون لا بصوت يقرع ولا بنداء يسمع
فانما كلامه سبحانه فعله وهو ظهور الله وتجلّيه في كل شيء وكمال
احكام الوجود من الوحدة والهوية والفعلية والنورية والخيرية وغيرها
[illegible]ت الى الماهية لان التركيب اتحادي كاتحاد المبهم والمتحصّل سيما
في البسايط كذلك سرى قدم الفيض الى المستفيض والظاهر الى المظهر و[illegible]
احكامه اياه وجميع انوار ظلمة مجلاه سيما ان الوجود الحقيقي موضوع على هذه [illegible]
عيون قلوبهم فانوار الوجودات تحت سطوع نوره مقهورة كانها انوار
الكواكب في النهار تحت سطوع نور الشمس بوجه ومن هذا النوع من الغلط
ما وقع للناظرين في كلمات المتألهين الحاكمين بان الممكنات امور اعتبارية
وان العالم اعتباري فهؤلاء المتألهون ارادوا بالممكن شيئية ماهيته و[illegible] مرتبة
ذاتها الامكانية التي ليست من حيث هي الا هي وليس لها في تلك المرتبة الوجود
فضلاً عن توابع الوجود وكذا ارادوا بالعالم ما سوى الله وما سواه
الماهيات الامكانية التي علمت حالها باعتبار ذاتها وهؤلاء الناظرون
غلطوا حيث لم [illegible] بهذه الاحكام الذاتية الى الوجود فحكموا ان ا[illegible]
اي تجاوزوا [illegible] الموجودة والاعراض الموجودة

الموجودة وما بينهما وما تعلق بها وما معها من المجرّدات كلها بما هي موجودات
اعتبارية ولم يعلموا ان حيثية الوجود الحقيقي كاشفة عن الوجوب وانها
ابية عن العدم وان الوجود المنبسط من صقع الحق الحقيقي وان الماهيات الامكانية الا
باطلة وان حيثية اضافة الوجودات المقيدة اليها هالكة كل شيء هالك الا وجهه
الا كل شيء ما خلا الله باطل وما حكم به الموحدون ايضا ان الكثرة اعتبارية
ارادوا كثرة الماهيات وان شيئية الماهية متكثرة بالذات وشيئية الوجود
متكثرة بها بالعرض لان مراتب الوجود وشئونه الذاتية اعتبارية فان وحدة
حقيقة الوجود حقة حقيقية لا وحدة عددية كمراتب الانسان بالفعل ولطائفه
النفسانية واطواره كما قال تعالى وقد خلقكم اطوارا مع وحدته الحقة الظلية الم تر
الى ربك كيف مد الظل ومن هذا النوع من الغلط ما وقع للمنكرين للعلم
الحضوري لله تعالى لكن [illegible] انه لم يستلزم التغير والتغاير في علمه تعالى ان الحصو[illegible]
اليه لمحققين من الحكماء قالوا ان الوجود بنفسه انشاء علمه تعالى والعلم الحصولي اي الصورة
المرتسمة في ذاته تعالى باطل عندهم فقالوا ان صفحات نفس الامر وصحايف
الاعيان بالنسبة الى الحق تعالى كصفحات الاذهان بالنسبة الينا في ان ما فيها
[illegible] وجودها لا بصورها علومنا [illegible] الامر الى غير النهاية
كما لا [illegible] موجود في عوالمنا الحسية والخيالية

والوهمية والعقلية ولا مكتوب صفحات اذهاننا الا وهو علم لنا كذلك
لا موجود في عالم من العوالم ولا نقش في صحيفة من صحايف الاعيان
ونفس الامر الا وهو علم لله تعالى ولا تغاير بينهما بما هي علم الله كما
ليسا بينهما بما هي وجه الله وعلمه وقدرته ومشيته ونوريته وجهها
مصداقا ومتغايرة مفهوما وهي سابقة بما هي عليها بما هي معلومة ومقدورة
ومشيئة ومنفية بسبق الوجود على الماهية وبسبق وجه الله النوراني
على وجه النفس الظلماني فالتغير والتغاير في العلم والوجه النوراني من باب
اشتباه ما بالعرض بما بالذات وسراية حكم الماهية الى الوجود والمظهر الى الظاهر
واللازم المنبه المتلاشي في الوجود الى الملزوم والمجلى الى المتجلي للتجلي الصفاتية هذا في
العلم الفعلي الذي مع الحق الايجاد وتحقق الوحدة في الكثرة كما قال تعالى وهو معكم
اينما كنتم وقال اينما تولوا فثم وجه الله واما العلم العنائي الذي قبل الايجاد
في مقام الكثرة في الوحدة فهو بانطواء كل الوجودات في وجوده انه هو كل الوجود
لكليه الوجود وكل الماهيات لوازم اسمائه وصفاته كما ان مفاهيم
صفاته لوازم ذاته لنوع عينيتها واتحادها في الوجود في الموضعين بينهما فهو من باب
بالوحدة والكثرة بالكثرة والى هذا اشار المعلم الثاني بقوله ينال الكل من
ذاته الكل في وحدته ففي هذا الحضوري العنائي المتقدم على الاطلاق لان
العلم

في الوجود

بازبینی شد ۱۳۷۱ هش